[redacted]

مصطفى الفقى: شخصية كبيرة فى الرئاسة أكدت لى أن «مبارك» لن يترشح وابنه سيكون البديل 8

المصري اليوم

بلال فضل يحذر: إلا الجيش 10

الثلاثاء ٨ من مارس ٢٠١١ م - ٣ من ربيع الآخر ١٤٣٢هـ - ٢٩ من أمشير ١٧٢٧ - السنة السابعة - العدد ٢٤٥٩ تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ١٦ صفحة - جنيه واحد Al Masry Al Youm-Tuesday -Mar 8 th - 2011- Issue No. 2459- Vol.7

حكومة «شرف» تؤدى «اليمين» وتتعهد بمكافحة الفساد وإعادة «عجلة الإنتاج»

رئيس لجنة «الاستفتاء»: التصويت على المواد الـ٩ المعدلة فى الدستور مجتمعة.. وقاض لكل صندوق

كتبت- داليا عثمان وشيماء القرنشاوى ومنصور كامل:

أدت حكومة الدكتور عصام شرف اليمين الدستورية، أمس، أمام المشير محمد حسين طنطاوى، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بالوزراء الذين تم الاستقرار عليهم حتى الآن، فيما يجرى شرف مشاورات لاختيار وزير للآثار أو تحويل قطاع الآثار إلى جهاز مستقل له شخصيته الاعتبارية ويتبع مجلس الوزراء بعد استجابته للعاملين فى هذا القطاع، الذين تظاهروا رافضين إعادة دمجهم فى وزارة الثقافة.

وعقب أدائها اليمين، التقى المشير طنطاوى أعضاء الحكومة فى لقاء موسع أكد فيه أهمية التركيز على عودة الاستقرار، والانتشار الأمنى فى الشوارع ومواجهة البلطجة.

وطالب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكومة الجديدة بضرورة التواصل مع الجماهير، وكذلك أهمية الحفاظ على مواردنا من مياه النيل وأمن مصر المائى.

ودعا إلى ضرورة توفير المناخ المناسب لانتظام العمل فى المصانع والشركات لدفع عجلة الإنتاج وتنشيط الاستثمارات الداخلية والخارجية فى مختلف المجالات لإتاحة المزيد من فرص العمل ومحاصرة البطالة.

وشدد على ضرورة النظر إلى وضع خطة لتطوير التعليم بجميع مراحله والاهتمام بالرعاية الصحية للمواطنين مع تحمل الدولة أعباء تكاليف الرعاية الصحية لغير القادرين، وتخفيف أعباء المعيشة عن المواطن المصرى، وضمان تلبية احتياجات المواطنين

وطلب من الحكومة تحسين جودة الخدمات العامة والخاصة فى مجالات الرى والزراعة وكذا الاهتمام بضبط الأداء الحكومى ومحاربة الانحراف والفساد والمساواة فى حقوق المواطنين وتحقيق تكافؤ الفرص وإزالة جميع المخالفات على الأراضى الدولة والبناء على الأراضى الزراعية واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين.

وشدد المشير طنطاوى على أهمية اتخاذ القرارات بشكل جماعى، وأن يتسم العمل بالوضوح والعلانية، وطالبهم بأن يكون العمل لله والوطن. وخلال الاجتماع تعهد «شرف» بمكافحة الفساد، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وأكد أولوية بذل الجهد لجذب الاستثمارات الخارجية وتوسيعها، والإسراع فى عودة عجلة الإنتاج مجددا. وكلف «شرف» وزيرى الزراعة والإسكان بإزالة التعديات على الأراضى الزراعية وأملاك الدولة.

يأتى ذلك فى الوقت الذى أعلن فيه المستشار محمد أحمد عطية، رئيس اللجنة القضائية العليا المشرفة على الاستفتاء على التعديلات الدستورية، أن التصويت سيتم على المواد التسعة مجتمعة، وليس كل مادة على حدة.

وقال عطية إنه سيتم وضع علامة «صح» أو «خطأ» فى نهاية المواد فى بطاقة الاستفتاء، وليس قبلها كما كان يحدث من قبل، حتى يتمكن المواطن من قراءة المواد جيداً ثم يدلى بصوته بالموافقة أو عدم الموافقة.

وأعلن عطية عقب الاجتماع، الذى عقدته اللجنة أمس، أن الاستفتاء سوف يبدأ فى الثامنة من صباح يوم ١٩ مارس الجارى وحتى السابعة مساء، على أن تتم عملية الفرز فى نفس مقار التصويت، لافتا إلى أن كل محافظة ستكون بها لجنة قضائية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية، وعضوية المحامى العام، وممثلين عن مجلس الدولة، وهيئة قضايا الدولة، والنيابة الإدارية، مشيرا إلى أن اللجنة طلبت الكشوف الخاصة بجميع أعضاء الهيئات القضائية لتوزيعها على اللجان العامة والفرعية، بحيث يكون هناك قاض على كل صندوق.

(طالع ص٥)



عصام شرف خلال حديثه إلى المتظاهرين من شرفة مجلس الوزراء أمس

مصادر قضائية: «سى دى» الأمن المركزى يتضمن أوامر صريحة بقتل المتظاهرين

أحد التسجيلات: «رمزى» اعترض وقال: «دى أوامر هتودينا فى داهيه.. وأنا مش هاقتل حد»

كتب- أحمد شلبى:

كشفت مصادر قضائية أن الـ«سى دى» الذى عثرت عليه النيابة العامة، أمس الأول، داخل أحد مقار قوات الأمن المركزى يحتوى على تسجيلات هاتفية دارت بين اللواء أحمد رمزى، مساعد وزير الداخلية لقطاع الأمن المركزى، وعدد من مديرى إدارات القطاعات فى أنحاء الجمهورية. وكان «رمزى» ينقل إليهم تعليمات حبيب العادلى بكيفية التعامل مع المتظاهرين.

وقال مصدر قضائى إن المحادثات تضمنت طلب «رمزى» من مدير القطاع المركزى بالسويس إطلاق النار على المتظاهرين. وفى مكالمة ثانية طلب منه التوقف والانسحاب. كما تضمنت الاتصالات محادثات بين «رمزى» وآخرين يسأل فيها عن الأوضاع فى المحافظات المختلفة. كما تضمنت اعتراض «رمزى» على القرارات التى تأتى إليه بإطلاق الرصاص على المتظاهرين. وقال فى أحد الاتصالات اللاحقة: «هو قاعد على الكرسى مش عارف حاجة.. وبيدى أوامر هتودينا فى داهيه.. وأنا مش هقتل حد.. وزى ما يحصل بقى». وأكد المصدر أن الـ«سى دى» سيخضع للتفريغ من قبل لجنة فنية، وتسليمه إلى نيابة أمن الدولة التى تباشر التحقيقات.

كان المستشار عادل السعيد، النائب العام المساعد، والمتحدث الرسمى للنيابة العامة، أعلن أن المعاينة التى أجراها فريق من محققى النيابة لميدان التحرير، وأسطح عدد من البنايات المجاورة والقريبة من الميدان، أسفرت عن ضبط كميات من فوارغ الطلقات الخرطوش والرصاص الحى.

وقال السعيد إن المعاينة شملت أسطح مبنى الجامعة الأمريكية والمتحف المصرى وبعض الفنادق فى نفس المنطقة، وأسطح البنايات المجاورة، مشيرا إلى أن فريقا آخر من محققى النيابة انتقل إلى مبنى وزارة الداخلية وأجرى معاينة لأماكن إطلاق الأعيرة النارية وإجراء مسح وتصوير لها.

العادلى

وذكر المتحدث الرسمى للنيابة العامة - فى بيانه - أن فريقا آخر من محققى النيابة انتقل إلى مقر رئاسة قوات الأمن المركزى، حيث تم ضبط الدفاتر والسجلات الخاصة بغرف العمليات خلال الأحداث الأخيرة، للوقوف على البيانات والمعلومات المتعلقة بتحديد أماكن تواجد قوات الأمن المركزى وأنواع الأسلحة والذخائر التى استخدمت أثناء الأحداث. وكشف السعيد عن ضبط أسطوانة مدمجة (سى دى) مسجل عليها الاتصالات الهاتفية بين قادة وضباط الأمن المركزى بشأن كيفية التعامل مع المتظاهرين.

حبس ٤٧ من ضباط وأفراد «أمن الدولة».. ومتظاهرون يقتحمون مقراً للجهاز بأسيوط

الجيش يسيطر على مقر دمياط.. والتحفظ على أوراق و«٨٠ هارد» فى «لاظوغلى»

كتب- سامى عبدالراضى وفاروق الدسوقى والمحافظات:

أمرت النيابة العامة، أمس، بحبس ٤٧ من ضباط وأفراد مباحث أمن الدولة. وصرح المتحدث الرسمى للنيابة العامة بأنه فى إطار التحقيقات التى تجريها النيابة فى وقائع حرق مستندات بمقار مباحث أمن الدولة، وإتلاف بعض أجهزة الحاسب الآلى بها، فقد أمرت النيابة بحبس ضباط وأفراد الشرطة الذين ثبت من التحقيقات اتصالهم بها. وتواصل النيابة تحقيقاتها بسؤال بقية المسؤولين عن هذه الوقائع.

وأوضح المتحدث الرسمى أن جميع مقار مباحث أمن الدولة فى جميع أنحاء الجمهورية وما بها من مستندات وأجهزة تحت سيطرة القوات المسلحة حالياً. وانتقل فريق من نيابة وسط القاهرة إلى مقر أمن الدولة فى لاظوغلى لمعاينته بعد الاقتحام، وتمكن الفريق - حسب مصادر مطلعة - من التحفظ على «٨٠ هارد» كمبيوتر، وعدد من الأوراق والوثائق الخاصة بالجهاز.

فى السياق نفسه، اقتحم متظاهرون من الشباب، وعدد من جماعة الإخوان المسلمين، والأهالى، مقر فرع أمن الدولة فى مدينة القوصية بأسيوط أمس، وتمكنوا من الحصول على بعض المستندات الخاصة بقيادات الجماعات الإسلامية، والإخوان المسلمين، وشباب المعارضة.

وكشفت مصادر لـ«المصرى اليوم» عن أن المتظاهرين تمكنوا كذلك من الاستحواذ على جهاز كمبيوتر وعدد من جوازات السفر والبطاقات الشخصية الخاصة بالمواطنين، ومن بينهم أعضاء فى الحزب الوطنى، وكشوف تحمل أسماء عدد من المشايخ وأئمة المساجد، موضحا أنهم سلّموا جميع هذه المستندات إلى قيادات القوات المسلحة والشرطة العسكرية. فى المقابل، أخلى ضباط فرع «أبوتيج» المقر، أمس الأول، وأخرجوا جميع المستندات وأحرقوا بعضها، بعد اقتحام شباب الثورة المقر الرئيسى فى مدينة أسيوط، وهروب قيادات الفرع إلى مبنى مديرية الأمن فى أسيوط.

وفى دمياط، حاصر الجيش مبنى أمن الدولة، منعاً لاقتحامه من قبل المتظاهرين، وعلّق لافتة كبيرة على واجهته مكتوباً عليها «تم إخلاء المبنى وتسليمه للقوات المسلحة.

(طالع ص٦)

عبدالرحمن يوسف يكتب يوميات «ثورة الصبار»: كل طبقات المجتمع كانت ممثلة فى «ميدان التحرير» 12

رجال أعمال يعرضون تسديد فروق أسعار الأراضى التى حصلوا عليها بالأمر المباشر.. وملف مخالفات «السليمانية» على مكتب النائب العام

«الاستئناف» تكشف اليوم سرية حسابات مبارك وأسرته.. وحبس «عز» ١٥ يوماً

كتب - أحمد شلبى ومتولى سالم، والإسكندرية - نبيل أبوشال وناصر الشرقاوى ورضوى عادل:

قالت مصادر قضائية إن عددا كبيرا من رجال الأعمال، بينهم هشام الحاذق، تقدم بطلبات عبر بعض المحامين إلى النيابة العامة، لتصحيح العقود التى حصلوا بها على أراضى الدولة بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية. وأضافت أن رجال الأعمال الذين تورطوا مع وزراء الإسكان السابقين، وحصلوا على أراض بالأمر المباشر بأسعار رخيصة وأقاموا عليها استثمارات، عرضوا تسديد فروق الأسعار، لكن النيابة العامة طلبت منهم أن يحضروا بأنفسهم إلى النيابة لتقديم الطلب وسؤالهم فى تلك الوقائع.

وأكد مصدر قضائى أن النائب العام يدرس تلك الطلبات حفاظا على الاقتصاد المصرى وملايين العمال الذين يعملون فى تلك الشركات الخاصة، وأشار إلى أن المبالغ الواجب سدادها من رجال الأعمال الذين يواجهون مخالفات وتحقيقات تصل إلى نحو ٨ مليارات جنيه، فضلا عن وقائع أخرى لم يتم الإعلان عنها وربما تتكشف فى الفترة المقبلة.

فى سياق متصل، قدمت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية مذكرة إلى نيابة الأموال العامة، تتضمن مخالفات منتجع السليمانية. وعلمت «المصرى اليوم» أن هيئة الرقابة الإدارية تجرى تحقيقات حول تورط سليمان عامر، رئيس مجلس إدارة الشركة المالكة لمنتجع السليمانية، فى التعدى على محمية بشرم الشيخ لبناء ٢٥٠ فيلا.

عبدالمجيد محمود

وحدد المستشار سيد عمر، رئيس محكمة استئناف القاهرة، جلسة اليوم لنظر قرار الكشف عن سرية حسابات الرئيس السابق حسنى مبارك، وأفراد أسرته، أمام الدائرة ٥٦ باستئناف القاهرة برئاسة المستشار عيد سويلم. وتنظر محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام بالتحفظ على أموال الرئيس السابق وأسرته. وتدرس مكتبة الإسكندرية تحويل أموال الحساب السرى، الذى كان تحت تصرف سوزان مبارك، إلى وديعة بالمكتبة واعتبارها تبرعات، ويقدر المبلغ بـ ١٤٧ مليون دولار.

وتبدأ محكمة جنايات القاهرة اليوم أولى جلسات محكمة أحمد المغربى، ومحمد عهدى فضلى، رئيس مجلس إدارة مؤسسة «أخبار اليوم» السابق، ورجل الأعمال الإماراتى وحيد متولى يوسف، ورجل الأعمال ياسين إبراهيم لطفى منصور، بتهمتى التربح والإضرار العمدى بالأموال العامة.

وتنظر «الجنايات» أيضا قرار النائب العام بالتحفظ على أموال عدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال بينهم «زهير جرانة وأحمد المغربى وحبيب العادلى وأحمد نظيف وعاطف عبيد وسليمان عامر ومحمد إبراهيم سليمان ومنير غبور».

وقررت نيابة الأموال العامة حبس أحمد عز ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجرى معه فى قضية «الدخيلة». وقدم سامح فهمى، وزير البترول السابق، حافظة مستندات إلى نيابة أمن الدولة للدفاع عن الاتهامات الموجهة إليه فى قضية إهدار المال العام بسبب تصدير الغاز الطبيعى لإسرائيل، حيث قال إن اتفاقية تصدير الغاز جزء مكمل لاتفاقية «كامب ديفيد» وإن مصر كانت ملزمة بالتصدير.

(طالع ص٧)

قال إن التعديلات الدستورية الأخيرة ليست كافية

البرادعى: أعلن موقفى من الترشح فى الانتخابات الرئاسية خلال أيام

كتبت - ابتسام تعلب:

قال الدكتور محمد البرادعى، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤسس الجمعية الوطنية للتغيير، إنه سوف يعلن عن موقفه النهائى من الترشح فى انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة، خلال أيام، مؤكدا أنه سيخوض المعركة القادمة من أجل مصر، ويتشرف بخدمة الشعب المصرى، والمشاركة فى بناء وإصلاح الهيكل الإدارى للدولة، وبناء نظام سياسى حقيقى.

ورأى البرادعى، فى الاجتماع الذى عقده أمس الأول، مع أعضاء الحملة الشعبية لدعم ترشيحه فى الانتخابات الرئاسية، أن التعديلات الدستورية الأخيرة ليست كافية، لكنها قد تكون خطوة إيجابية على الطريق، مطالباً بدعوة الشعب للمشاركة بفاعلية فى الاستفتاء على التعديلات، مشددا على ضرورة التنسيق مع كل القوى الوطنية لحماية منجزات الثورة، وتكوين تيار شعبى قوى يستطيع قيادة الرأى العام لتحقيق الضمانات التى تكفل عملية التحول الديمقراطى. وناقش الحضور، خلال الاجتماع، خطة حملة دعم البرادعى خلال الفترة المقبلة. وقال الدكتور مصطفى النجار إن الحملة الانتخابية المقرر إطلاقها بعد فتح باب الترشح فى الانتخابات، ستكون الأكبر فى تاريخ مصر الحديث، لأنها تضم مئات الآلاف من المتطوعين الذين يرغبون فى دعم البرادعى رئيسا لمصر.

محمد البرادعى

وقال محمود الحتة، المنسق الإعلامى للحملة، إنهم بدأوا تنظيم حملة إعلامية موسعة للرد على ما سماه الشبهات المثارة حول البرادعى، وإزالة آثار «الحرب الإعلامية التى شنها النظام السابق» ضده خلال الفترة الماضية.

وعلمت «المصرى اليوم» أن البرادعى أكد خلال الاجتماع الذى حضره الدكتور عبدالجليل مصطفى، المنسق العام للجمعية، والدكتور محمد أبوالغار، والدكتور علاء الأسوانى، والشاعر عبدالرحمن يوسف، ضرورة إلغاء الصلاحيات المطلقة لرئيس الجمهورية فى الدستور، وإجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، وأن تعطى جميع القوى السياسية فرصة للدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء الجديد، لإثبات كفاءته، خاصة أنه ليس غريبا على الثورة باعتباره كان أحد المشاركين فيها.

(طالع ص٥)



[redacted]

مصطفى الفقى: شخصية كبيرة فى الرئاسة أكدت لى أن «مبارك» لن يترشح وابنه سيكون البديل 8

المصري اليوم

الطبعة الثانية

الثلاثاء ٨ من مارس ٢٠١١ م - ٣ من ربيع الآخر ١٤٣٢هـ - ٢٩ من أمشير ١٧٢٧ - السنة السابعة - العدد ٢٤٥٩ تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ١٦ صفحة - جنيه واحد Al Masry Al Youm-Tuesday -Mar 8 th - 2011- Issue No. 2459- Vol.7

علاء الأسوانى يكتب: قف وأنت تكلم رئيس الوزراء 16

حكومة «شرف» تؤدى «اليمين» وتتعهد بمكافحة الفساد وإعادة «عجلة الإنتاج»

رئيس لجنة «الاستفتاء»: التصويت على المواد الـ٩ المعدلة فى الدستور مجتمعة.. وقاض لكل صندوق

كتبت- داليا عثمان وشيماء القرنشاوى ومنصور كامل:

أدت حكومة الدكتور عصام شرف اليمين الدستورية، أمس، أمام المشير محمد حسين طنطاوى، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بالوزراء الذين تم الاستقرار عليهم حتى الآن، فيما يجرى شرف مشاورات لاختيار وزير للآثار أو تحويل قطاع الآثار إلى جهاز مستقل له شخصيته الاعتبارية ويتبع مجلس الوزراء بعد استجابته للعاملين فى هذا القطاع، الذين تظاهروا رافضين إعادة دمجهم فى وزارة الثقافة.

وعقب أدائها اليمين، التقى المشير طنطاوى أعضاء الحكومة فى لقاء موسع أكد فيه أهمية التركيز على عودة الاستقرار، والانتشار الأمنى فى الشوارع ومواجهة البلطجة. وطالب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكومة الجديدة بضرورة التواصل مع الجماهير، وكذلك أهمية الحفاظ على مواردنا من مياه النيل وأمن مصر المائى.

ودعا إلى ضرورة توفير المناخ المناسب لانتظام العمل فى المصانع والشركات لدفع عجلة الإنتاج وتنشيط الاستثمارات الداخلية والخارجية فى مختلف المجالات لإتاحة المزيد من فرص العمل ومحاصرة البطالة.

وشدد على ضرورة النظر إلى وضع خطة لتطوير التعليم بجميع مراحله والاهتمام بالرعاية الصحية للمواطنين مع تحمل الدولة أعباء تكاليف الرعاية الصحية لغير القادرين، وخلال الاجتماع تعهد «شرف» بمكافحة الفساد، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وأكد أولوية بذل الجهد لجذب الاستثمارات الخارجية وتوسيعها، والإسراع فى عودة عجلة الإنتاج مجددا.

وعقب الاجتماع أكد «شرف» فى كلمة ألقاها أمام الصحفيين أن حكومته «ملتزمة بجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية»، وشدد على أنها ستستمر فى انتهاج سياسة «الاقتصاد الحر فى إطار العدالة الاجتماعية». وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن «شرف» دعا بشكل ضمنى المواطنين إلى الكف عن الاحتجاجات والتظاهرات الفئوية.

وقال فى كلمته، التى بثها التليفزيون المصرى «استمدينا شرعيتنا من الشعب، ونطلب من الشعب أن نستمد منه أيضاً قوتنا، وقدرتنا على المواصلة (فى قطاعات العمل المختلفة)، وهو شىء لم يعد قابلا للتأجيل، وأتوقع أن يكون الشعب متفهما تماما لهذا الموضوع». وأضاف أن لديه رسالة للشباب النقى الطاهر المنتمى الحقيقى لهذه الثورة، نطالبه بأن يشارك معنا اجتماعيا واقتصاديا»، وأكد «أنا أعرف أنهم قادرون على ذلك».

يأتى ذلك فى الوقت الذى أعلن فيه المستشار محمد أحمد عطية، رئيس اللجنة القضائية العليا المشرفة على الاستفتاء على التعديلات الدستورية، أن التصويت سيتم على المواد التسعة مجتمعة، وليس كل مادة على حدة.

وأعلن عطية عقب الاجتماع، الذى عقدته اللجنة أمس، أن الاستفتاء سوف يبدأ فى الثامنة من صباح يوم ١٩ مارس الجارى وحتى السابعة مساء، على أن تتم عملية الفرز فى نفس مقار التصويت، لافتاً إلى أن كل محافظة ستكون بها لجنة قضائية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية، وعضوية المحامى العام، وممثلين عن مجلس الدولة، وهيئة قضايا الدولة، والنيابة الإدارية، مشيرا إلى أن اللجنة طلبت الكشوف الخاصة بجميع أعضاء الهيئات القضائية لتوزيعها على اللجان العامة والفرعية، بحيث يكون هناك قاض على كل صندوق.

(طالع ص٥)



عصام شرف خلال حديثه إلى المتظاهرين من شرفة مجلس الوزراء أمس

مصادر قضائية: «سى دى» الأمن المركزى يتضمن أوامر صريحة بقتل المتظاهرين

أحد التسجيلات: «رمزى» اعترض وقال: «دى أوامر هتودينا فى داهيه.. وأنا مش هاقتل حد»

كتب ـ أحمد شلبى:

كشفت مصادر قضائية أن الـ«سى.دى» الذى عثرت عليه النيابة العامة، أمس الأول، داخل أحد مقار قوات الأمن المركزى يحتوى على تسجيلات هاتفية دارت بين اللواء أحمد رمزى، مساعد وزير الداخلية لقطاع الأمن المركزى، وعدد من مديرى إدارات القطاعات فى أنحاء الجمهورية.

وكان «رمزى» ينقل إليهم تعليمات حبيب العادلى بكيفية التعامل مع المتظاهرين.

وقال مصدر قضائى إن المحادثات تضمنت طلب «رمزى» من مدير القطاع المركزى بالسويس إطلاق النار على المتظاهرين. وفى مكالمة ثانية طلب منه التوقف والانسحاب.

كما تضمنت الاتصالات محادثات بين «رمزى» وآخرين يسأل فيها عن الأوضاع فى المحافظات المختلفة. كما تضمنت اعتراض «رمزى» على القرارات التى تأتى إليه بإطلاق الرصاص على المتظاهرين. وقال فى أحد الاتصالات اللاحقة: «هو قاعد على الكرسى مش عارف حاجة.. وبيدى أوامر هتودينا فى داهيه.. وأنا مش هقتل حد.. وزى ما يحصل بقى».

وأكد المصدر أن الـ«سى دى» سيخضع للتفريغ من قبل لجنة فنية، وتسليمه إلى نيابة أمن الدولة التى تباشر التحقيقات.

كان المستشار عادل السعيد، النائب العام المساعد، والمتحدث الرسمى للنيابة العامة، أعلن أن المعاينة التى أجراها فريق من محققى النيابة لميدان التحرير، وأسطح عدد من البنايات المجاورة والقريبة من الميدان، أسفرت عن ضبط كميات من فوارغ الطلقات الخرطوش والرصاص الحى.

وقال السعيد إن المعاينة شملت أسطح مبنى الجامعة الأمريكية والمتحف المصرى وبعض الفنادق فى نفس المنطقة، وأسطح البنايات المجاورة، مشيرا إلى أن فريقا آخر من محققى النيابة انتقل إلى مبنى وزارة الداخلية وأجرى معاينة لأماكن إطلاق الأعيرة النارية وإجراء مسح وتصوير لها.

العادلى

وذكر المتحدث الرسمى للنيابة العامة - فى بيانه - أن فريقا آخر من محققى النيابة انتقل إلى مقر رئاسة قوات الأمن المركزى، حيث تم ضبط الدفاتر والسجلات الخاصة بغرف العمليات خلال الأحداث الأخيرة، للوقوف على البيانات والمعلومات المتعلقة بتحديد أماكن تواجد قوات الأمن المركزى وأنواع الأسلحة والذخائر التى استخدمت أثناء الأحداث. وكشف السعيد عن ضبط أسطوانة مدمجة (سى دى) مسجل عليها الاتصالات الهاتفية بين قادة وضباط الأمن المركزى بشأن كيفية التعامل مع المتظاهرين.

حبس ٤٧ من ضباط وأفراد «أمن الدولة».. ومتظاهرون يقتحمون مقراً للجهاز بأسيوط

الجيش يسيطر على مقر دمياط.. والتحفظ على أوراق و«٨٠ هارد» فى «لاظوغلى»

كتب ـ سامى عبدالراضى وفاروق الدسوقى والمحافظات:

أمرت النيابة العامة، أمس، بحبس ٤٧ من ضباط وأفراد مباحث أمن الدولة. وصرح المتحدث الرسمى للنيابة العامة بأنه فى إطار التحقيقات التى تجريها النيابة فى وقائع حرق مستندات بمقار مباحث أمن الدولة، وإتلاف بعض أجهزة الحاسب الآلى بها، فقد أمرت النيابة بحبس ضباط وأفراد الشرطة الذين ثبت من التحقيقات اتصالهم بها. وتواصل النيابة تحقيقاتها بسؤال بقية المسؤولين عن هذه الوقائع.

وأوضح المتحدث الرسمى أن جميع مقار مباحث أمن الدولة فى جميع أنحاء الجمهورية وما بها من مستندات وأجهزة تحت سيطرة القوات المسلحة حالياً. وانتقل فريق من نيابة وسط القاهرة إلى مقر أمن الدولة فى لاظوغلى لمعاينته بعد الاقتحام، وتمكن الفريق — حسب مصادر مطلعة — من التحفظ على «٨٠ هارد» كمبيوتر، وعدد من الأوراق والوثائق الخاصة بالجهاز.

فى السياق نفسه، اقتحم متظاهرون من الشباب، وعدد من جماعة الإخوان المسلمين، والأهالى، مقر فرع أمن الدولة فى مدينة القوصية بأسيوط أمس، وتمكنوا من الحصول على بعض المستندات الخاصة بقيادات الجماعات الإسلامية، والإخوان المسلمين، وشباب المعارضة.

وكشفت مصادر لـ«المصرى اليوم» عن أن المتظاهرين تمكنوا كذلك من الاستحواذ على جهاز كمبيوتر وعدد من جوازات السفر والبطاقات الشخصية الخاصة بالمواطنين، ومن بينهم أعضاء فى الحزب الوطنى، وكشوف تحمل أسماء عدد من المشايخ وأئمة المساجد، موضحاً أنهم سلّموا جميع هذه المستندات إلى قيادات القوات المسلحة والشرطة العسكرية. فى المقابل، أخلى ضباط فرع «أبوتيج» المقر، أمس الأول، وأخرجوا جميع المستندات وأحرقوا بعضها، بعد اقتحام شباب الثورة المقر الرئيسى فى مدينة أسيوط، وهروب قيادات الفرع إلى مبنى مديرية الأمن فى أسيوط.

وفى دمياط، حاصر الجيش مبنى أمن الدولة، منعاً لاقتحامه من قبل المتظاهرين، وعلّق لافتة كبيرة على واجهته مكتوباً عليها «تم إخلاء المبنى وتسليمه للقوات المسلحة.

(طالع ص٦)

عبدالرحمن يوسف يكتب يوميات «ثورة الصبار»: كل طبقات المجتمع كانت ممثلة فى «ميدان التحرير» 12

رجال أعمال يعرضون تسديد فروق أسعار الأراضى التى حصلوا عليها بالأمر المباشر.. وحبس «عز» ١٥ يوماً فى قضية «الدخيلة»

«الاستئناف» تكشف اليوم سرية حسابات مبارك وأسرته.. و«الجنايات» تنظر التحفظ على أمواله

كتب - أحمد شلبى ومتولى سالم، والإسكندرية - نبيل أبوشال وناصر الشرقاوى ورضوى عادل:

قالت مصادر قضائية إن عددا كبيرا من رجال الأعمال، بينهم هشام الحاذق، تقدم بطلبات عبر بعض المحامين إلى النيابة العامة، لتصحيح العقود التى حصلوا بها على أراضى الدولة بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية. وأضافت أن رجال الأعمال الذين تورطوا مع وزراء الإسكان السابقين، وحصلوا على أراض بالأمر المباشر بأسعار رخيصة وأقاموا عليها استثمارات، عرضوا تسديد فروق الأسعار، لكن النيابة العامة طلبت منهم أن يحضروا بأنفسهم إلى النيابة لتقديم الطلب وسؤالهم فى تلك الوقائع.

وأكد مصدر قضائى أن النائب العام يدرس تلك الطلبات حفاظا على الاقتصاد المصرى وملايين العمال الذين يعملون فى تلك الشركات الخاصة، وأشار إلى أن المبالغ الواجب سدادها من رجال الأعمال الذين يواجهون مخالفات وتحقيقات تصل إلى نحو ٨ مليارات جنيه، فضلا عن وقائع أخرى لم يتم الإعلان عنها وربما تتكشف فى الفترة المقبلة.

فى سياق متصل، قدمت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية مذكرة إلى نيابة الأموال العامة، تتضمن مخالفات منتجع السليمانية. وعلمت «المصرى اليوم» أن هيئة الرقابة الإدارية تجرى تحقيقات حول تورط سليمان عامر، رئيس مجلس إدارة الشركة المالكة لمنتجع السليمانية، فى التعدى على محمية بشرم الشيخ لبناء ٢٥٠ فيلا.

عبدالمجيد محمود

وحدد المستشار سيد عمر، رئيس محكمة استئناف القاهرة، جلسة اليوم لنظر قرار الكشف عن سرية حسابات الرئيس السابق حسنى مبارك، وأفراد أسرته، أمام الدائرة ٥٦ باستئناف القاهرة برئاسة المستشار عيد سويلم. وتنظر محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام بالتحفظ على أموال الرئيس السابق وأسرته. وتدرس مكتبة الإسكندرية تحويل أموال الحساب السرى، الذى كان تحت تصرف سوزان مبارك، إلى وديعة بالمكتبة واعتبارها تبرعات، ويقدر المبلغ بـ ١٤٧ مليون دولار.

وتبدأ محكمة جنايات القاهرة اليوم أولى جلسات محكمة أحمد المغربى، ومحمد عهدى فضلى، رئيس مجلس إدارة مؤسسة «أخبار اليوم» السابق، ورجل الأعمال الإماراتى وحيد متولى يوسف، ورجل الأعمال ياسين إبراهيم لطفى منصور، بتهمتى التربح والإضرار العمدى بالأموال العامة.

وتنظر «الجنايات» أيضا قرار النائب العام بالتحفظ على أموال عدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال بينهم «زهير جرانة وأحمد المغربى وحبيب العادلى وأحمد نظيف وعاطف عبيد وسليمان عامر ومحمد إبراهيم سليمان ومنير غبور».

وقررت نيابة الأموال العامة حبس أحمد عز ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجرى معه فى قضية «الدخيلة». وقدم سامح فهمى، وزير البترول السابق، حافظة مستندات إلى نيابة أمن الدولة للدفاع عن الاتهامات الموجهة إليه فى قضية إهدار المال العام بسبب تصدير الغاز الطبيعى لإسرائيل، حيث قال إن اتفاقية تصدير الغاز جزء مكمل لاتفاقية «كامب ديفيد» وإن مصر كانت ملزمة بالتصدير.

(طالع ص٧)

قال إن التعديلات الدستورية الأخيرة ليست كافية

البرادعى: أعلن موقفى من الترشح فى الانتخابات الرئاسية خلال أيام

كتبت - ابتسام تعلب:

قال الدكتور محمد البرادعى، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤسس الجمعية الوطنية للتغيير، إنه سوف يعلن عن موقفه النهائى من الترشح فى انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة، خلال أيام، مؤكدا أنه سيخوض المعركة القادمة من أجل مصر، ويتشرف بخدمة الشعب المصرى، والمشاركة فى بناء وإصلاح الهيكل الإدارى للدولة، وبناء نظام سياسى حقيقى.

ورأى البرادعى، فى الاجتماع الذى عقده أمس الأول، مع أعضاء الحملة الشعبية لدعم ترشيحه فى الانتخابات الرئاسية، أن التعديلات الدستورية الأخيرة ليست كافية، لكنها قد تكون خطوة إيجابية على الطريق، مطالباً بدعوة الشعب للمشاركة بفاعلية فى الاستفتاء على التعديلات، مشددا على ضرورة التنسيق مع كل القوى الوطنية لحماية منجزات الثورة، وتكوين تيار شعبى قوى يستطيع قيادة الرأى العام لتحقيق الضمانات التى تكفل عملية التحول الديمقراطى. وناقش الحضور، خلال الاجتماع، خطة حملة دعم البرادعى خلال الفترة المقبلة. وقال الدكتور مصطفى النجار إن الحملة الانتخابية المقرر إطلاقها بعد فتح باب الترشح فى الانتخابات، ستكون الأكبر فى تاريخ مصر الحديث، لأنها تضم مئات الآلاف من المتطوعين الذين يرغبون فى دعم البرادعى رئيسا لمصر.

محمد البرادعى

وقال محمود الحتة، المنسق الإعلامى للحملة، إنهم بدأوا تنظيم حملة إعلامية موسعة للرد على ما سماه الشبهات المثارة حول البرادعى، وإزالة آثار «الحرب الإعلامية التى شنها النظام السابق» ضده خلال الفترة الماضية.

وعلمت «المصرى اليوم» أن البرادعى أكد خلال الاجتماع الذى حضره الدكتور عبدالجليل مصطفى، المنسق العام للجمعية، والدكتور محمد أبوالغار، والدكتور علاء الأسوانى، والشاعر عبدالرحمن يوسف، ضرورة إلغاء الصلاحيات المطلقة لرئيس الجمهورية فى الدستور، وإجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، وأن تعطى جميع القوى السياسية فرصة للدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء الجديد، لإثبات كفاءته، خاصة أنه ليس غريبا على الثورة باعتباره كان أحد المشاركين فيها.

(طالع ص٥)

[redacted]



يكتبها اليوم
جمال الشاعر

مجلس رئاسى

لمدة سنة واحدة.. مجلس رئاسى يضم البرادعى وزويل وموسى والجنزورى وغنيم والبشرى وممثلا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.. مطلب عاقل وعادل وعاجل وفى منتهى العقلانية.. ولتكن تلك الأسماء أو أسماء أخرى غيرها يحدث عليها توافق مجتمعى.. هو مجلس أشبه بالمجلس الرئاسى السويسرى المكون من سبع شخصيات تدير شؤون البلاد وتراقب عملية الديمقراطية.. وهم رقم فردى حتى ترجح كفة التصويت إذا اختلفوا فى أمر ما فتصبح أغلبية أربعة أصوات مقابل ثلاثة.. لماذا نحتاج إلى مثل هذا المجلس.. لعدة أسباب فى الحقيقة.. أولا: لرفع الحرج عن المجلس العسكرى وتنزيهه عن أى مجادلات بين الفرقاء والنخب المصرية فى الفترة الانتقالية بين حكم مبارك وما بعدها.. ثانيا: المجتمع يحتاج إلى تلك السنة لكى تتبلور أمامه البدائل والاختيارات من الوجوه التى سوف تمثله فى مجلسى الشعب والشورى أو فى الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.. ثالثا: لإتاحة الفرصة للجماهير لكى تناقش وتتحاور حول القوانين والتشريعات والرؤى المستقبلية لبلادنا.. إننى أحيى الأصوات العاقلة من شباب الثورة، التى تحاول أن تدفع الأمور الآن نحو مزيد من التروى والأخذ بالأحوط، كضمانة لانتقال رصين وعقلانى للسلطة فى اتجاه الديمقراطية الحقة.. المجلس الرئاسى مناسب جدا لتلك المرحلة شديدة الحساسية التى نعيشها هذه الأيام.. وقد يسهم وجوده فى تقليص الجدل الدائر حول الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلسى الشعب والشورى أيهما يأتى أولا ؟.. وكذلك الجدل الدائر حول أجندة طموحات الشعب المصرى وأولوياتها.. ومن يذهب إلى ميدان التحرير ويدخل فى حوار مع الناس على تنوع مشاربها وهمومها وثقافاتها سوف يرى كم نحن متعطشون إلى الحوار وإلى من يستمع إلينا نتحدث عن أحلامنا وآلامنا.. وهى ليست أحاديث الفضفضة بقدر ما هى تعطش كبير إلى ممارسة التعبير عن الرأى بحرية.. وبقوة.. وبصوت مسموع وعلى الملأ.. وهى ظاهرة صحية فى جانب كبير منها.. إلا أنها أحيانا تأخذ منحى عصبيا وهستيريا زاعقا فتفسد جلال الموقف وتفسد جمال اللحظة.. ولكنها على أى حال ضريبة ندفعها من أجل عيون الديمقراطية.. أتمنى على كل وسائل الإعلام أن تبادر بالنزول إلى الجماهير.. ليس فى القاهرة فقط ولكن فى كل ربوع مصر وتتبنى حوارا وطنيا حول كل أوجاع المجتمع بفئاته المختلفة من مهمشين وفقراء وعصاميين ومثقفين وعمال وفلاحين وتلاميذ وطلاب وأساتذة وصغار وكبار ونساء ورجال من أجل عبور هذه المرحلة الشائكة بأقل الخسائر.. ومن أجل امتصاص الاحتقان وفض الاشتباك بين أبناء البطن الواحدة، الذين لم ينقلبوا فقط على الديكتاتورية ولكنهم انقلبوا على بعضهم البعض.. والنتيجة انعدام الثقة فى أى شخص.. حتى إن واحدا قال لى فى غضب شديد.. إننى أشك الآن فى أى أحد وفى أى شخص حولى.. وأكاد أشك فى إخوتى وفى أبى وفى أمى.. ليت كل محطات الإذاعات وقنوات التليفزيونات وكل الصحفيين الشرفاء ينزلون إلى الناس فى كل مكان ويستمعون إليهم وينقلون أفكارهم وآراءهم إلى الحكام.. ويناقشون فى شفافية تامة وبدون مونتاج سياسى كل ما يطرحه شباب الثورة وزعماء النضال من أجل الديمقراطية.. وليت قضية تشكيل مجلس رئاسى انتقالى تحظى بالاهتمام الإعلامى اللائق.. فكروا فيها.

..و 7 أيام



تكتبها اليوم
د. درية شرف الدين

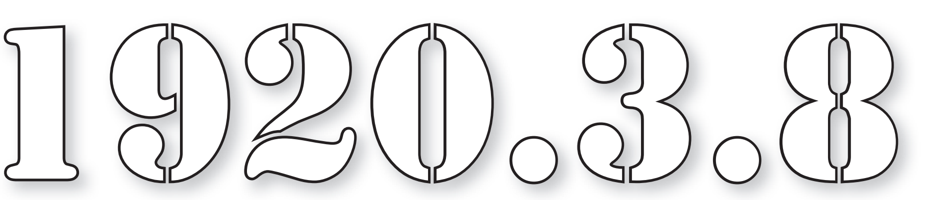
سيناء وصفحة جديدة

ذهبت إلى شمال سيناء أكثر من مرة، لم أكن أُقدر أنها بهذا القرب من الوادى. عندما نقول سيناء يتخيل معظم المصريين أنها بعيدة غاية البعد وأن الذهاب إلى مدينة العريش مثلا المجاورة لرفح قرب الحدود المصرية- الإسرائيلية يستغرق ساعات وساعات، لكن الحقيقة أن الرحلة من القاهرة إلى هناك لا تتعدى من ثلاث إلى أربع ساعات على الأكثر وتتناقص المدة كلها كلما كانت الواجهة أقرب، لكن من أين لنا هذه المعرفة وسيناء ظلت بالنسبة لنا حبيسة الأغنيات والأناشيد الوطنية وأوبريتات الاحتفال بنصر السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، ننساها طول العام لنتذكرها فجأة وليوم واحد فى السنة ونستدعيها كجزء ملاصق للوطن وليست جزءاً أصيلا منه نذكر بدو سيناء ككائنات خرافية ترتدى أزياء شعبية تصلح للعرض الفولكلورى فقط بجوار الخيام والجمال وكوانين النار وتشارك فى تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة ولا مانع لديها من أن تصادق العدو على الحدود وأن تتغنى بأيام الاحتلال وخيراته الكثيرة من الماء والدقيق والأدوية، وإذا ما حدث انفجار فى طابا أو شرم الشيخ وقبل جفاف الدماء السائلة كانت خيوط الاتهام سرعان ما تتجمع عند أهالى سيناء من البدو على سبيل التحديد- وبالمناسبة فإن سكان سيناء من الحضر عددهم يزيد على البدو- وكما عودنا جهاز الشرطة السابق فإن الاتهامات محددة سلفا وأصابع الاتهام مسرعة دائما نحو أهالى سيناء ولا أحد غيرهم، بعد ذلك تكتمل المسرحية بالاعتقالات والانتهاكات والمطاردات والمحاكمات وأحكام السجن والارتكان إلى أن الأمن والأمان فى أحسن حال.

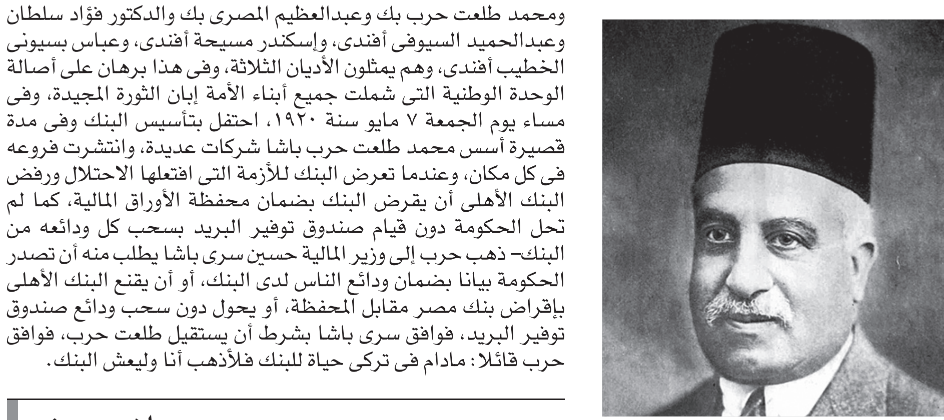
إذا ما امتدت ترعة تحمل مياه النيل إلى أراضى سيناء وتنبه حيتان الأراضى إلى ما يمكن أن ينمو حولها من زراعات وأنشطة لكانوا هم الأسرع إلى سرقة أراضى ضفتى الترعة وليكتفى سكان سيناء وقاطنوها منذ قديم الأزل بمتعة الفرجة والحسرة وكظم الغيظ حتى ولو سُرقت منهم أراض استزرعوها منذ مئات السنين أبا عن جد وتملكوها شرعا باتفاقات عرفية وليس بعقود مسجلة، فهذا هو الحال فى سيناء، تجف مياه الترعة قبل أن تصل إلى هناك ويبقى مشروعها وهميا حتى الآن ولا أحد يملك القدرة على رفع صوته بالشكوى، خط سكة حديد سيناء أو إلى سيناء لربط الوادى بشبه الجزيرة مازال يترنح منذ ثمانية وثلاثين عاما أى منذ ما بعد حرب أكتوبر، امتد متعثرا كسولا بطيئا حتى وصل إلى الشيخ زويد وتوقف ولم يقدّر له الاستكمال أو الامتداد إلى رفح والعريش ومناطق تجمع النشاط والخدمات، مشروع كأنه مشروع فقط على الورق، شمال سيناء يمتلك أكثر من مائتى كيلومتر ساحلى تصلح شواطئ من أجمل شواطئ الدنيا لكن المسألة انتهت عند بورسعيد كميناء. وكآخر شاطئ حقيقى فى الشمال الشرقى المصرى ونظرة الآن إلى المتملكين الجدد لشواطئ سيناء الشمالية ستكشف عن امتداد السرقات إلى هناك حيث بعض المنتجعات السياحية والمشروعات التجارية المختفية عن الأنظار، ودائما وأبدا هى بعيدة عن ملكية السيناويين أما بقية شمال ووسط سيناء فهى ... إلى الصحراء الجميلة التى تركت عمدا خالية ليسهل التهامها.

وقر فى ذهن سكان سيناء المصريين أنهم مواطنون من الدرجة الثالثة أو الرابعة على الأكثر، كمالة عدد ليس إلا، وكائنات غير مرغوب فيها موصومون بالتمرد مجبولون على الخيانة والعنف ... بالتخلف والقبلية وكأن الانتماء إلى قبيلة عيب ووصمة عار، مقصرون فى حق مصر والتاريخ المصرى وضاعت وطنيتهم وقصص بطولاتهم ومشاركتهم فى الكفاح الوطنى لحماية وصيانة بوابة مصر الشرقية أدراج الرياح.

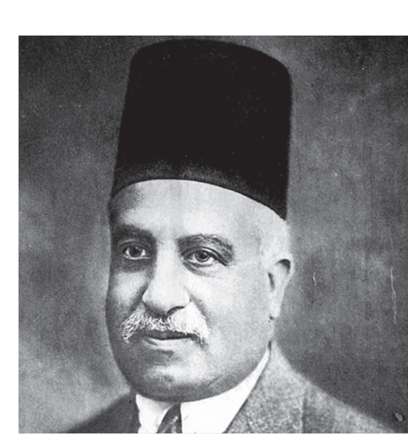
وإذا ما كانت تلك هى الصورة الذهنية التى دأب نظام الحكم السابق على تثبيتها فى عقول المصريين عن أهل سيناء فماذا نتوقع منهم؟ الحب والإخلاص والعطاء، أم التمرد والتشدد والرفض وطلب الاعتذار؟ إن صفحة جديدة مع سيناء والسيناويين لابد أن تفتح من جديد، عمادها الحب والانتماء والثقة والعدل بين كل المصريين.



تحرير عقد تأسيس بنك مصر بصفة عرفية



فى كتابه «علاج مصر الاقتصادى» الصادر فى ١٩١١ قال أبوالاقتصاد المصرى طلعت حرب: «مازالت الحاجة ملحة إلى إنشاء مصرف مصرى حقيقى يعمل بجانب المصارف الموجودة الآن فى مصر ويمد يد المساعدة للمصريين، يحثهم على الدخول فى أبواب الصناعة والتجارة ....». تعد هذه الكلمات إرهاصة أولى باتجاه تأسيس بنك للمصريين، كركيزة أساسية باتجاه تحقيق الاستقلال الوطنى، غير أن «حرب» لم يكتف بطرح الفكرة بل جهد فى تحقيقها، غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ عطل المشروع، فلما انتهت الحرب واندلعت ثورة ١٩١٩، كان انطلاقها بمثابة إحياء وتحريك للفكرة، وعاود «حرب» دعوته، وحاولت سلطات الاحتلال التشكيك فى قيمة المشروع وجدواه، زاعمة عدم أهلية المصريين له، غير أن «حرب» مضى قدما وأمكنه إقناع ١٢٦ مصريا بالاكتتاب لإنشاء البنك، وفى مثل هذا اليوم ٨/ ٣/ ١٩٢٠ تم تحريرعقد تأسيس الشركة بين ثمانية من ١٢٦ مساهما، وتم تحرير العقد بصفة عرفية وتم تسجيله فى ٣ أبريل من نفس العام، وفى ١٣ أبريل ١٩٢٠ نشرت «الوقائع المصرية» المرسوم الخاص بتأسيس شركة مساهمة مصرية تسمى بنك مصر، وكان هؤلاء الثمانية هم أحمد مدحت يكن باشا ويوسف أصلان قطاوى باشا


طلعت حرب

ومحمد طلعت حرب بك وعبدالعظيم المصرى بك والدكتور فؤاد سلطان وعبدالحميد السيوفى أفندى، وإسكندر مسيحة أفندى، وعباس بسيونى الخطيب أفندى، وهم يمثلون الأديان الثلاثة، وفى هذا برهان على أصالة الوحدة الوطنية التى شملت جميع أبناء الأمة إبان الثورة المجيدة، وفى مساء يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٠، احتفل بتأسيس البنك وفى مدة قصيرة أسس محمد طلعت حرب باشا شركات عديدة، وانتشرت فروعه فى كل مكان، وعندما تعرض البنك للأزمة التى افتعلها الاحتلال ورفض البنك الأهلى أن يقرض البنك بضمان محفظة الأوراق المالية، كما لم تحل الحكومة دون قيام صندوق توفير البريد بسحب كل ودائعه من البنك- ذهب حرب إلى وزير المالية حسين سرى باشا يطلب منه أن تصدر الحكومة بيانا بضمان ودائع الناس لدى البنك، أو أن يقنع البنك الأهلى بإقراض بنك مصر مقابل المحفظة، أو يحول دون سحب ودائع صندوق توفير البريد، فوافق سرى باشا بشرط أن يستقيل طلعت حرب، فوافق حرب قائلا: مادام فى تركى حياة للبنك فلأذهب أنا وليعش البنك.

ماهر حسن



■ «آخر حكايات الدنيا»
على مسرح الطليعة.
تأليف: وإخراج محمد الدرة.
بطولة: كريم الحسينى وأحمد الحلوانى.
أسعار التذاكر: ٢٠ و١٠ و٥ جنيهات.

■ «ترالم لم»
على مسرح: ليسيه الحرية بالقاهرة.
تأليف: أحمد عوض.
إخراج: هانى مطاوع.
بطولة: سمير غانم، ندى بسيونى.
أسعار التذاكر: ٧٥، ١٠٠، ١٥٠، ٢٠٠ جنيه.

■ «ثمانية فى تنزانيا»
على المسرح: العائم بالمنيل.
تأليف: محمد عبدالرشيد.
إخراج: أشرف فاروق.
بطولة: ميمى جمال ومنة فضالى.
أسعار التذاكر: ١٠، ٢٠، ٣٠، ٥٠ جنيها.

■ «ابنتى الجميلة»
على مسرح: السلام بقصر العينى.
تأليف: هدى شعراوى.
إخراج: حسن عبدالسلام.
بطولة: شيرين وأحمد راتب.
أسعار التذاكر: ١٠، ٢٠، ٣٠، ٥٠، ٧٥ جنيها.

■ «سكر هانم»
على مسرح: الريحانى.
تأليف: أبوالسعود الإبيارى.
إخراج: أشرف زكى.
بطولة: لبنى عبدالعزيز، طلعت زكريا، أحمد رزق، روجينا.
أسعار التذاكر: ٧٥، ١٠٠، ١٥٠، ٢٠٠ جنيه.



أفلام عربية

■ ٣٦٥ يوم سعادة
داندى مول - جامعة مصر - جراند حياة - سموحة - رويال - سموحة وسيتى سنتر وديب مول وأمير ومترو بالإسكندرية - مترو القاهرة - وندر لاند - طيبة - فاميلى كايرو - فاميلى نورماندى - الترجمان - مصر بلازا بالزقازيق - الجزيرة بلازا بالمنصورة - مودرن شبرا - جولف سيتى بالعبور - نايل سيتى - ٦ أكتوبر - جنينة - بندر المعادى - داون تاون وسط البلد - مترو القاهرة - كايرو مول - سان ستيفانو - رويال - الترجمان - سيتى سنتر بمكرم عبيد.

■ فاصل ونعود
روكسى - بيجال - الأمير - دنيا بدمياط - ريوى الشتوى - فريال - أوبرا بسوهاج - دنيا بالإسماعيلية - جالاكسى - التحرير - أوديون - كوزموس وسط البلد - السراج مول - السراى مول بالحدائق - جولدن ستارز - فندق السلام كونكورد - هليوبوليس مصر الجديدة - ستارز سينما - الحرية بالإسماعيلية.

■ زهايمر
دوللى - سفنكس - جولف سيتى بالعبور - سيتى سنتر ومترو بالإسكندرية - نايل سيتى - جنينة مول - وندرلاند - مترو القاهرة - رينسانس داون تاون - أكتوبر - العاشر من رمضان - فاتن حمامة - شيراتون - طيبة - سيتى سنتر - كارفور - سان ستيفانو - بندر المعادى.

■ الشوق
جولف سيتى بالعبور - كارفور ومترو بالإسكندرية - نايل سيتى - رينسانس - مترو القاهرة المعادى - طيبة - جنينة مول - كايرو مول - ريفولى.

■ الوتر
دريم لاند (٢) - ريجنسى بالعباسية - فاميلى وأمير بالإسكندرية - كوزموس وسط البلد - السراج مول مكرم عبيد - السراى مول بالحدائق - ستارز سينما - شيراتون - أوسكار - أوديون - سيتى ستارز - فاميلى المعادى - ريفولى - سينما كريم - الحرية بالإسماعيلية.

■ ميكروفون
دريم لاند (٣) - أمير بالإسكندرية - جالاكسى - كوزموس وسط البلد - السراج مول - السراى مول بالحدائق - فندق السلام كونكورد - ستارز سينما.

■ بون سواريه
جولف سيتى بالعبور - داون تاون وسط البلد - كايرو مول - سموحة ومترو بالإسكندرية - فاتن حمامة - شيراتون - ريفولى - رينسانس ٦ أكتوبر.

■ ابن القنصل
أمير بالإسكندرية - كوزموس وسط البلد - السراج مول - السراى مول بالحدائق - ستارز سينما - الحرية بالإسماعيلية.

■ بلبل حيران
سيتى ستارز - ريفولى - جراند حياة - جالاكسى - أوديون - ميامى - دريم لاند - كوزموس - سينما كايرو - فاميلى بالإسكندرية.

■ (٦٧٨)
وندر لاند - كايرو مول - سموحة - جولف سيتى بالعبور - مودرن شبرا - الأمير - دنيا بدمياط.

أفلام أجنبية

■ Drive Angry
جنينة - ٦ أكتوبر - نايل سيتى - بندر المعادى - داون تاون وسط البلد - مترو القاهرة - سموحة وسان ستيفانو وسيتى سنتر بالإسكندرية - رويال.

■ The Fighter
طيبة - داون تاون بوسط البلد - جنينة - سان ستيفانو وسيتى سنتر ومترو وسموحة بالإسكندرية - كايرو مول - رويال - ٦ أكتوبر - نايل سيتى.

■ Green Hornet
داون تاون - جنينة - بندر المعادى - ٦ أكتوبر - نايل سيتى - وندر لاند - سان ستيفانو وسموحة بالإسكندرية.

■ The Mechanic
جولف سيتى بالعبور - رينسانس بأسيوط - عرابى بالزقازيق - نانسى بالمنصورة.

■ Sanctum
سيتى بلكس وجرين بلازا وأمير بالإسكندرية - أوديون - جالاكسى - ستارز سينما - فندق كونكورد السلام.

■ Little Fockers
سموحة - سيتى سنتر - كايرو مول - جنينة مول - بندر المعادى - نايل سيتى.

■ Just Go With It
بندر المعادى - ٦ أكتوبر - سان ستيفانو وسموحة بالإسكندرية.

■ True Grit
مترو القاهرة - وندر لاند - نايل سيتى.

الشاشة

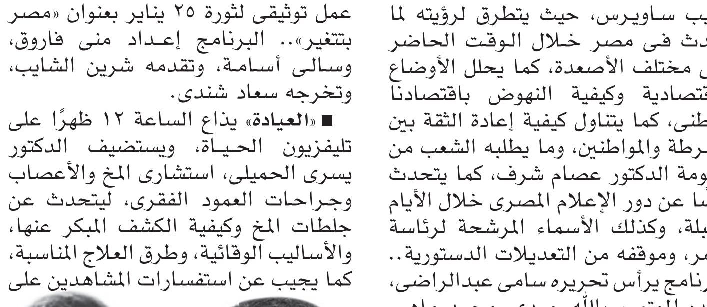
■ «٩٠ دقيقة» يذاع الساعة ٩ مساء على قناة المحور، ويستضيف رجل الأعمال نجيب ساويرس، حيث يتطرق لرؤيته لما يحدث فى مصر خلال الوقت الحاضر على مختلف الأصعدة، كما يحلل الأوضاع الاقتصادية وكيفية النهوض باقتصادنا الوطنى، كما يتناول كيفية إعادة الثقة بين الشرطة والمواطنين، وما يطلبه الشعب من حكومة الدكتور عصام شرف، كما يتحدث أيضًا عن دور الإعلام المصرى خلال الأيام المقبلة، وكذلك الأسماء المرشحة لرئاسة مصر، وموقفه من التعديلات الدستورية.. البرنامج يرأس تحريره سامى عبدالراضى، ويعده المعتصم بالله حمدى، محمد ماهر، ويقدمه معتز الدمرداش وريهام السهلى.

■ «طعم البيوت» يذاع الساعة ٤ عصرًا على القناة الأولى، ويتضمن عددًا من اللقاءات والفقرات، وهى: لقاء مع اللواء حسن البرديسى، وجولة مرورية فى شوارع القاهرة، ولقاء مع الدكتورة خولة مطر، مدير مكتب الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة، وتقرير عن اختيار الأمم المتحده ليوم المرأة العالمى، ولقاء مع الفنانة آثار الحكيم، تتحدث فيه عن دور الفن واشتراكها فى عمل توثيقى لثورة ٢٥ يناير بعنوان «مصر بتتغير».. البرنامج إعداد منى فاروق، وسالى أسامة، وتقدمه شرين الشايب، وتخرجه سعاد شندى.

■ «العيادة» يذاع الساعة ١٢ ظهرًا على تليفزيون الحياة، ويستضيف الدكتور يسرى الحميلى، استشارى المخ والأعصاب وجراحات العمود الفقرى، ليتحدث عن جلطات المخ وكيفية الكشف المبكر عنها، والأساليب الوقائية، وطرق العلاج المناسبة، كما يجيب عن استفسارات المشاهدين على الهواء مباشرة.

■ «القانون وأوجه العدالة» يذاع الساعة ٦,٣٠ مساء على قناة لايف ستايل، ويستضيف المستشار إبراهيم عبدالمنعم الشواربى، المفتش القضائى الأول بوزارة العدل، ليتحدث عن كيفية صدور الأحكام مابين القانون، ومابين الوجدان، وكيف يقضى القاضى فى معظم القضايا مابين القوانين التى تحكم ذلك، وما بين الوجدان.. البرنامج إشراف شريف مليكة، ويعده ويقدمه المستشار سيد الكشكى، ويخرجه علاء طه.

■ «الطريق إلى مكة» يذاع الساعة ٨ مساء على قناة اقرأ، وهو برنامج مسابقات على الهواء مباشرة مع المتسابقين بأسئلة حول العالم للوصول إلى مكة المكرمة، هى عبارة عن رحلة روحية تجمع بين أقدس الأمكنة وأشرف الأزمنة، ويقدم البرنامج للفائز «عمرة فى رمضان»، بالإضافة لجوائز مالية للمشاركين تحددها النتائج، التى حققوها فى مسارات المسابقة.. البرنامج يقدمه علاء التميمى.


ساويرس - آثار

الطقس: معتدل الحرارة

يتوقع خبراء الأرصاد الجوية أن يسود البلاد طقس معتدل الحرارة نهارا، شديد البرودة ليلا، وفيما يلى بيان بدرجات الحرارة المتوقعة اليوم:

درجات الحرارة

المدينة	عظمى	صغرى
القاهرة	٢٢	١٢
الإسكندرية	١٩	١٢
مطروح	١٨	١١
بورسعيد	٢٠	١٣
دمياط	٢٠	١٣
بلطيم	١٩	١٣
الإسماعيلية	٢٢	١١
السويس	٢٣	١٢
العريش	٢٠	١٠
نخل	٢٢	٧
طابا	٢١	٨
الطور	٢٣	١٤
الغردقة	٢٥	١٤
شرم الشيخ	٢٥	١٧

المدينة	عظمى	صغرى
رفح	٢٠	١١
كاترين	١٧	٨
سيوة	٢٢	١١
المنيا	٢٣	١٠
الفيوم	٢٢	١١
رأس سدر	٢٣	١٢
أبوسمبل	٢٨	١٤
توشكي	٢١	١١
أسيوط	٢٤	٩
سوهاج	٢٥	٩
الأقصر	٢٦	١٠
أسوان	٢٧	١٣
الوادي	٢٧	١٥
حلايب وشلاتين	٢٦	١٦

القاهرة خلال أسبوع

الأربعاء ٩ مارس
٢١
١٣

الخميس ١٠ مارس
٢١
١٣

الجمعة ١١ مارس
٢٢
١٣

السبت ١٢ مارس
٢٣
١٤

الأحد ١٣ مارس
٢٤
١٤

الاثنين ١٤ مارس
٢٦
١٥

الثلاثاء ١٥ مارس
٢٧
١٧

الأبراج

هالة عمر
www.horoscopeus.com

الحمل: ٣/٢١ إلى ٤/٢٠
أجواء فلكية تبدو إيجابية وتساعدك للوصول لما تريده من الحياة، ولذلك لا تمكث فى مكانك تنتظر الفرج، بل عليك أن تخرج وتكون إيجابيا.

الثور: ٤/٢١ إلى ٥/٢٠
تبدو متفائلا اليوم وتستطيع أن تتعامل فى أى موضوع بدون خجل، ولكن لابد من البحث عن المعلومات التى تنقصك وتحتاجها.

الجوزاء: ٥/٢١ إلى ٦/٢٠
لابد أن تحدد ما هو غير تقليدى أو غير طبيعى بالنسبة لك، وربما تخدع منافسيك، ولكن لابد أن تحدد ماذا تريد؟ وكيف؟ ولماذا؟

السرطان: ٦/٢١ إلى ٧/٢٠
ربما تتصرف بعنف أو تعسف مع بعض الزملاء أو الأصدقاء وذلك بسبب تأثير القمر عليك، كوكبك القمر ولهذا تمر بحالات متغيرة فى مزاجك!

الأسد: ٧/٢١ إلى ٨/٢٠
الشمس فى بيتك الثامن وتمر فى مرحلة إعادة بناء وربما فى شخصك أو فى بيتك أو فى حياتك بشكل عام، قد تكون تغيرات صغيرة ولكنها سوف تنعكس على شخصك ومزاجك.

العذراء: ٨/٢١ إلى ٩/٢٠
تتآلف بقدراتك الاجتماعية ولكن لا شك أن هناك من ينزعج منك فلا تبالى به ربما يكون بسبب غيره أو منافسة على شىء ما.

الميزان: ٩/٢١ إلى ١٠/٢٠
لابد أن تركز فى أساسيات الحياة ولا تدخل فى تفاصيل غير مهمة، لأنك ربما تجد نفسك مهتما بشدة بأمور ليس لها أهمية على الإطلاق.

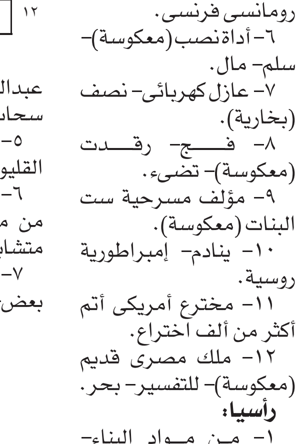
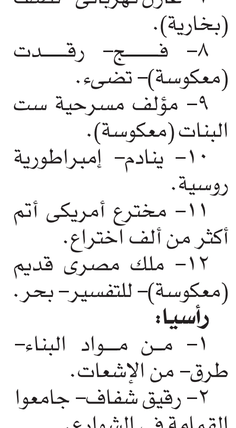
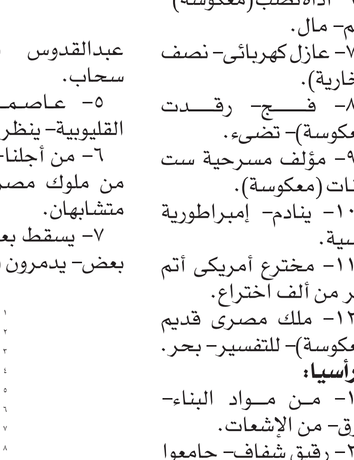
العقرب: ١٠/٢١ إلى ١١/٢٠
لا تبالغ فى ثقتك بنفسك حتى لا تتهم بالغرور والفظاظة، حافظ على الاعتدال وتواضع قليلا ففبين الثقة والغرور شعرة لا تغفلها.

القوس: ١١/٢١ إلى ١٢/٢٠
الزهرة فى بيتك الثالث وربما تستفيد من كثير من المعلومات والأخبار وربما تجد الدعم من الزملاء، الوقت مناسب للخروج من بياتك الشتوى.

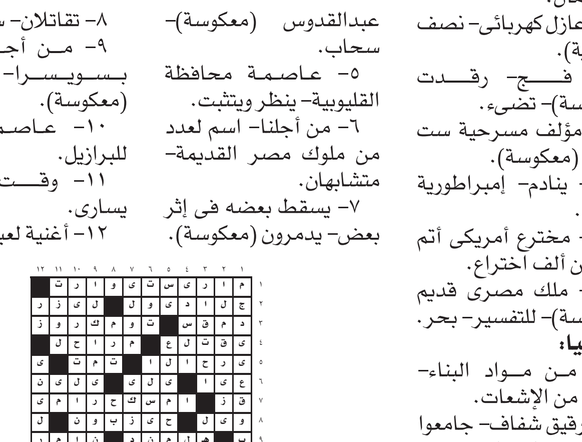
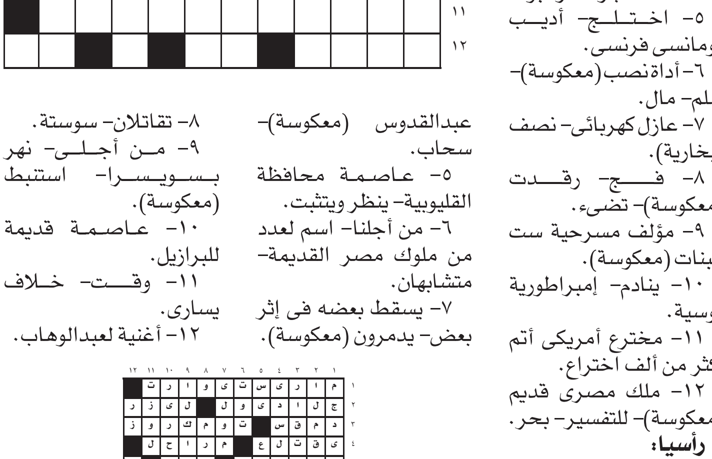
الجدى: ١٢/٢١ إلى ١/٢٠
ربما تفكر فى طرق جديدة لكسب المال، قد تكون بداية متواضعة ولكنها قد تفتح أبوابا للرزق كثيرة، تظهر الرومانسيات فى بيتك.

الدلو: ١/٢١ إلى ٢/٢٠
هناك تقدم مالى خاصة أن الشمس فى بيتك الثانى، ربما يكون السبب فى الاقتصاد وعدم الإنفاق بشكل أحمق، تستطيع أن تكون مكارا عندما تريد، وحاول أن تقوم ببعض التغييرات فى علاقاتك الخاصة.

الحوت: ٢/٢١ إلى ٣/٢٠
ربما تظهر الجزء المغرور والمتعالى فى شخصيتك وهذا غير مناسب ولا مقبول لمن حولك، ربما السبب أنك تعرف ما تريد أن تقوله، ولكن لا تستطيع التعبير عنه بشكل جيد.

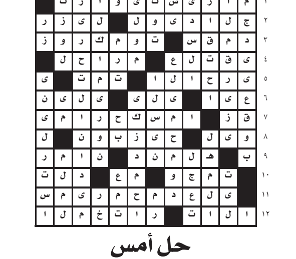
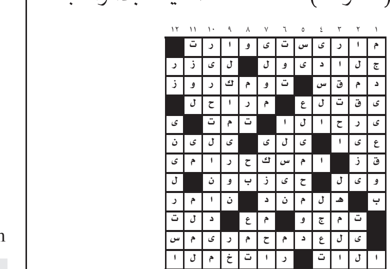




كلمات متقاطعة

أفقيا:
١- من أسماء الأسد- عاصمة ولاية «أركنساس» الأمريكية.
٢- إحدى أمهات المؤمنين.
٣- عشقناها- حرف أبجدى.
٤- خلاف باردة- رغبوا.
٥- اختلج- أديب رومانسى فرنسى.
٦- أداة نصب (معكوسة)- سلم- مال.
٧- عازل كهربائى- نصف (بخارية).
٨- فج- رقدت (معكوسة)- تضىء.
٩- مؤلف مسرحية ست البنات (معكوسة).
١٠- ينادم- إمبراطورية روسية.
١١- مخترع أمريكى أتم أكثر من ألف اختراع.
١٢- ملك مصرى قديم (معكوسة)- للتفسير- بحر.

رأسيا:
١- من مواد البناء- طرق- من الإشعات.
٢- رقيق شفاف- جامعوا القمامة فى الشوارع.
٣- زوار- يجادلان (معكوسة).
٤- رواية لإحسان عبدالقدوس (معكوسة)- سحاب.
٥- عاصمة محافظة القليوبية- ينظر ويتثبت.
٦- من أجلنا- اسم لعدد من ملوك مصر القديمة- متشابهان.
٧- يسقط بعضه فى إثر بعض- يدمرون (معكوسة).
٨- تقاتلان- سوستة.
٩- من أجلى- نهر بسويسرا- استنبط (معكوسة).
١٠- عاصمة قديمة للبرازيل.
١١- وقت- خلاف يسارى.
١٢- أغنية لعبدالوهاب.



حل أمس

قاعدة اللعبة

su|do|ku
puzzel by pappocom

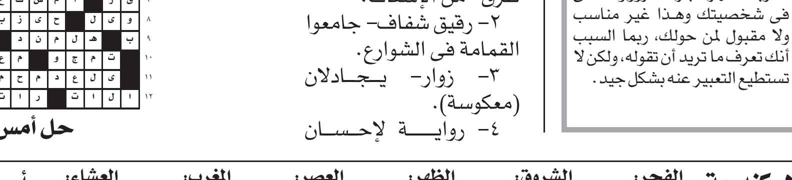
السودوكو لعبة يابانية سهلة، من دون عمليات حسابية، تتألف شبكتها من ٨١ خانة صغيرة، أو من ٩ مربعات كبيرة يحتوى كل منها على ٩ خانات صغيرة، على اللاعب إكمال الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩، شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط، فى كل خط أفقى وفى كل خط عمودى وفى كل مربع من المربعات التسعة.

8					5		3	
		6	3		1			8
	3	9	7	8			1	
	9		5	3		1		
5			4		8			9
		7		1	6		8	
	8			4	3	7	5	
1			8		7	4		
	7		1					6



5	7	6	8	1	2	4	9	3
8	9	1	5	4	3	2	7	6
4	3	2	9	6	7	1	5	8
2	5	9	4	8	1	3	6	7
3	6	4	7	5	9	8	1	2
7	1	8	3	2	6	9	4	5
9	4	7	6	3	8	5	2	1
6	2	3	1	9	5	7	8	4
1	8	5	2	7	4	6	3	9

الحل والتعليمات وبرنامج الكمبيوتر على موقع:
www.sudoku.com
الحل السابق



المصري اليوم
جريدة مصرية يومية مستقلة
تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ش.م.م
أسسها: صلاح دياب
صدرت فى عام ٢٠٠٤
رئيس مجلس الإدارة
كامل توفيق دياب
رئيس التحرير
مجدى الجلاد
المدير الفنى
د.أحمد محمود
مديرو التحرير
على السيسى
محمد رضوان
محمد سمير
محمد السيد صالح
محمود مسلم
إيهاب الزلاقى
نائب رئيس التحرير
عبدالحكيم الأسوانى
مساعدا رئيس التحرير
محمود الكردوسى
حسام دياب
مدير التحرير التنفيذى
شارل فؤاد المصرى
مديرا تحرير الموقع الإلكترونى
نورا يونس
فتحى أبوحطب
سكرتيرا التحرير
ثروت محمد
أحمد الصاوى
التحقيقات
علاء الغطريفى
الملاحق
جمال الجمل
مى عزام
مدير الإنتاج
حسين أبوطالب
المقر الرئيسى: 49 شارع المبتديان من قصر العينى - عمارة البنك التجارى الدولى C.I.B - الدور الرابع
ت: 27980100 - ف: 27926331
البريد الإلكترونى: الإدارة: admin@almasry-alyoum.com
التحرير: editorial@almasry-alyoum.com
مدير عام الطباعة والتوزيع
مجدى الحفناوى
التوزيع والاشتراكات
11 جمال الدين أبوالمحاسن جاردن سيتى
ت: 27926440/27926441
circulation@almasry-alyoum.com
للامتياز الإعلانى برجاء الاتصال ب:
شركة برومو ميديا للإعلان والإنتاج
ت: 22907039 - 22907038 - 22907037
فاكس: 22907036
شركة «آد لاين»
ت: 33450481 فاكس: 33450489

مواقيت الصلاة

المدينة	الفجر	الشروق	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
القاهرة	٠٤:٤٧	٠٦:١٤	١٢:٠٦	٠٣:٢٧	٠٥:٥٨	٠٧:١٥
الإسكندرية	٠٤:٥٢	٠٦:١٩	١٢:١١	٠٣:٣٢	٠٦:٠٣	٠٧:٢١
أسوان	٠٤:٤٣	٠٦:٠٥	١١:٥٩	٠٣:٢٢	٠٥:٥٤	٠٧:٠٧

[redacted]

11 **د. حازم الببلاوى يكتب: ملاحظات على التعديلات الدستورية**

11 **سمير فريد يكتب: قتل مصر الحرة قبل أن تولد**

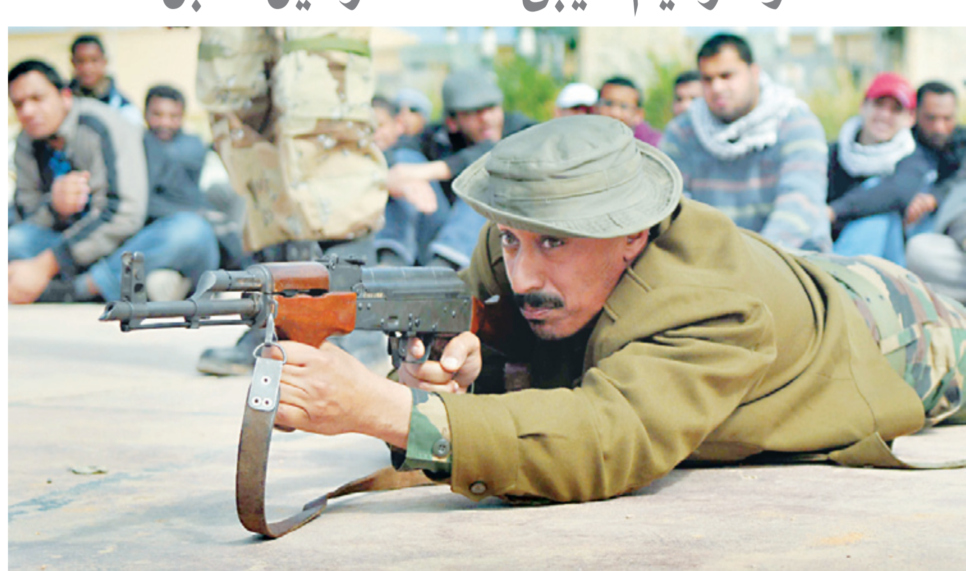
المصري اليوم

الصفحة الثالثة

علاء الأسوانى يكتب: قف وأنت تكلم رئيس الوزراء 16

«حرب شوارع» فى ليبيا.. والثوار يتهمون قوات القذافى باستخدام النساء والأطفال دروعاً بشرية

مصادر: الزعيم الليبى مستعد للرحيل مقابل سلامته



شباب الثورة يتدربون على استخدام السلاح — تصوير- محمد حسام الدين

كتب - أيمن حسونة وخليفة جاب الله ويوسف العومى وهدى رشوان ووكالات:

واصلت قوات الزعيم الليبى معمر القذافى تحركها نحو مدن الشرق أمس بعد السيطرة على مدينة بن جواد شرق سرت وبدأت زحفها باتجاه «راس لانوف» تحت غطاء جوى، وحاصرت مدينتى مصراته والزاوية، فيما لجأ الثوار لتكتيك «حرب الشوارع» فى التصدى لها.

وقال شهود عيان إن مقاتلات ليبية شنت أمس غارة جوية على مدينة «راس لانوف» الاستراتيجية النفطية غرب بنغازى، وواصلت قوات القذافى طريقها صوب المدينة تحت غطاء القصف الجوى، فيما لاذ أهالى المدينة بالفرار، وأكد الثوار انسحابهم من مدينة بن جواد غرب راس لانوف، بعد أن استخدمت كتائب القذافى والمرتزقة النساء والأطفال داخل البلدة دروعاً بشرية، مؤكدين فى الوقت نفسه، أنهم يتأهبون فى راس لانوف للزحف إلى مدينة سرت، أحد معاقل القذافى، وأنهم يعيدون الانتشار فى الصحراء لحماية أسلحتهم من القصف فى محاولة لاستعادة «بن جواد».

وذكرت وكالة «رويترز» للأنباء أنه لا توجد مؤشرات على وجود الثوار على الطريق الرئيسى المتجه من راس لانوف شرقا إلى سرت ومنها لطرابلس العاصمة، بعد تقهقرهم من بن جواد وسط إطلاق نيران مدفعية كثيف من جانب القوات الحكومية.

ونقلت وسائل إعلام عن مصادر فى بنغازى قولها إن القذافى أرسل أمس الأول مفاوضا باسمه للمجلس الوطنى المؤقت، الذى شكله الثوار، وأعلن استعداده التخلى عن الحكم والرحيل خارج ليبيا مقابل ضمان سلامته وأفراد أسرته. من جانبه، دعا عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، فى حديث لمجلة لوموند الفرنسية أمس، العقيد الليبى معمر القذافى إلى البدء فورا «فى إجراء عملية مصالحة مع شعبه، إذا أراد الاستمرار فى الحكم»، لكنه استطرد بأن «الشعب الليبى لن يقبل ذلك».

وحذرت الدكتورة نعيمة حسن القصير، المدير الإقليمى المساعد لمنظمة الصحة العالمية، من حدوث أزمة غذائية ودوائية فى ليبيا.

(طالع ص٩)

استقالة أعضاء «الوفد» من المجالس المحلية

كتب - عادل الدرجلى:

علمت «المصرى اليوم» أن أعضاء حزب الوفد الذين يشغلون مواقع فى المجالس المحلية، وعددهم ٢٥٠ عضواً، قدموا استقالاتهم من المجالس المحلية.

قال الدكتور على السلمى، رئيس وزراء حكومة الظل الوفدية: «إن الحزب طالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل المحليات لأنها تعد بؤرة استبداد وفساد سياسى».

وأوضح فى تصريحات لـ«المصرى اليوم» أن عدد أعضاء المحليات يزيد على ٥٢ ألف عضو، ولا تتجاوز نسبة تمثيل أحزاب المعارضة والقوى السياسية فيها ١٪ والباقى من أعضاء الحزب الوطنى، معتبراً استقالة أعضاء الوفد تأكيداً على مطالبة الحزب بحل هذه المجالس.

«صقر» يقنع رئيس الزمالك بالتراجع عن الاستقالة

كتب - بليغ أبوعايد:

تراجع المستشار جلال إبراهيم عن استقالته من رئاسة نادى الزمالك التى تقدم بها، أمس الأول، بعد اجتماعه، أمس، بالمهندس حسن صقر، رئيس المجلس القومى للرياضة أمس، الذى أقنعه بالعدول عن الاستقالة بسبب الظروف الصعبة التى يمر بها النادى، وطالبه بالاستمرار وعدم الالتفات إلى المشككين، خاصة أنه من الشخصيات المشهود لها بالنزاهة، وتعهد بالوقوف إلى جوار النادى لتخطى أزمته. وأرجع جلال خلال اللقاء الاستقالة إلى شعوره بالحزن والألم بعد الاتهامات التى طالته بالتستر على الفساد، وقال إنه سيعود ليس بحثاً عن منصب، وإنما حباً فى ناديه الذى سيستمر فى خدمته سواء فى مجلس الإدارة أو خارجه، ووعد ببحث أسباب استقالة ماهر عبدالعزيز خلال اجتماع مجلس الإدارة الأربعاء المقبل واحتواء الخلافات.

حق الرد مكفول

رئيس الخدمات المركزية بـ«التجارة»: لا علاقة لى بمكافآت «أمن الدولة»

قال طارق محمد عطية، رئيس قطاع الخدمات المركزية بوزارة التجارة والصناعة، إنه لا علاقة له من قريب أو بعيد، بواقعة حصول بعض الأشخاص ومنهم ضباط بمباحث أمن الدولة على مكافآت من الوزارة.

وأضاف «عطية»، رداً على ما نشرته «المصرى اليوم»، تحت عنوان «بلاغ للنائب العام يكشف: (التجارة) تصرف ١٤٧ ألف جنيه لقيادات (أمن الدولة) كل شهرين»، بتاريخ ٤ مارس الجارى، أنه ليس المقصود فى كشوف ضباط الجهاز، المستحقين لصرف المكافأة من الوزارة، طبقاً للكشف الوارد من جهاز مباحث أمن الدولة وأن المستفيد من هذه المبالغ هو العميد طارق عطية، الضابط بالجهاز.

استمرار الاحتجاجات المطالبة بإقالة القيادات الجامعية وتشكيل مجالس مؤقتة لإدارتها

المتظاهرون يطالبون بانتخاب «الجدد».. واستقالة ٣ رؤساء أقسام ومدير مركز بجامعة القاهرة

كتب - أبوالسعود محمد ومحمد كامل، والمحافظات - سعيد نافع والسيد أبوعلى وأحمد على ومحمد مجلى وأحمد عبدالسلام ومحمد هاشم:

تواصلت، أمس، مظاهرات الطلاب والأساتذة فى العديد من الجامعات الحكومية، للمطالبة بإقالة قياداتها، واختيار قادة جدد عن طريق الانتخابات، فيما قدمت بعض القيادات استقالاتها.

فى جامعة القاهرة تظاهر مئات الطلاب أمام مبنى القبة للمطالبة باستقالة رئيس الجامعة، ونوابه، وعمداء ووكلاء الكليات، وتشكيل هيئة مستقلة من أعضاء هيئة التدريس لتسيير أعمال الجامعة، لحين إجراء انتخابات لاختيار خلفائهم، وأعلن الطلاب دخولهم فى اعتصام مفتوح لحين تحقيق مطالبهم.

وقدم الدكتور محمد عفيفى، رئيس قسم التاريخ فى كلية الآداب، والدكتور أشرف صالح، رئيس قسم الصحافة، والدكتور سليمان صالح، رئيس شعبة الصحافة الإلكترونية، والدكتورة أمل السيد، مدير مركز المرأة فى كلية الإعلام، استقالاتهم.

وقال الدكتور محمود خليل، الأستاذ فى كلية الإعلام، إن استقالات الأساتذة جاءت إيمانا منهم بضرورة احترام رأى الطلاب والأساتذة بأن يتم اختيار القيادات الجامعية عن طريق الانتخابات وليس التعيين.

وفى جامعة الزقازيق تظاهر عدد من الطلاب والأساتذة والعمال، ضد الدكتور ماهر الدماطى، رئيس الجامعة، بسبب عودته إلى مكتبه أمس، بعد أن قرر الاستقالة أمس الأول.

وفى جامعة الإسكندرية نظم العشرات من الطلاب فى كلية العلوم، وقفة احتجاجية، للتنديد بما سموه الظلم الذى يتعرضون له من جانب بعض أعضاء هيئة التدريس بمساعدة إدارة الكلية.

فى سياق متصل، شكل طلاب جامعات القاهرة، وعين شمس، والأزهر، وحلوان، والمستقبل، وأكتوبر للآداب والعلوم الحديثة، ومعهد العاشر من رمضان، رابطة باسم «اتحاد طلاب الثورة» يضم العديد من الأطياف والتيارات السياسية، للمطالبة بتغيير قانون تنظيم الجامعات، وطرد الحرس ومحاسبة المتورطين منهم فى حوادث الاعتداء على الطلاب، وحل جميع مجالس الجامعات والكليات وتعيين مجالس مؤقتة لتسيير الأعمال.

استمرار الاحتجاجات الطلابية فى جامعة القاهرة — تصوير- سمير صادق

«إخوان أون لاين» يحاور منسق «الثورة على الجماعة» و«الشاطر» يستقبل بعض «الثوار» فى منزله

«فرج»: الحوار يعنى أن الجماعة فتحت ذراعيها لكل الآراء.. ونسعى للقاء محمد مرسى

كتب - هانى الوزيرى:

نشر «إخوان أون لاين»، الموقع الرسمى لجماعة الإخوان المسلمين على شبكة الإنترنت، حواراً أمس، مع محمد كمال سمير فرج، منسق عام المجموعة التى طالبت بحل مكتب الإرشاد، ومجلس شورى الجماعة، وإعادة انتخابهما فى العلن، وقررت القيام بثورة فى ١٧ مارس الجارى، لتحقيق هذه المطالب، فيما استقبل المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للجماعة، مجموعة منهم فى منزله الجمعة الماضى.

واعتبر فرج فى تصريحات لـ«المصرى اليوم» أن إجراء الحوار معه، يدل على أن الجماعة فتحت ذراعيها لكل الآراء، مشيراً إلى أن هناك محاولات لعقد لقاء مع الدكتور محمد مرسى، عضو مكتب الإرشاد، خلال ساعات، لشرح مطالب المجموعة، وهو ما يدل على ديمقراطية الجماعة، لافتاً إلى إمكانية تغيير موعد ثورتهم فى حال تم الاتفاق على موعد لعقد مؤتمر عام للجماعة، وضمان حضور قياداتها.

وعلق محسن راضى، القيادى بالجماعة، على الحوار بقوله: «فرج عضو بالجماعة، ورؤيتنا بعد الثورة هى التعامل مع كل الناس والتحاور معهم، وإعلامنا منفتح على كل الآراء، وهو أولى بالتحاور مع أصحاب الآراء المختلفة داخل الجماعة».

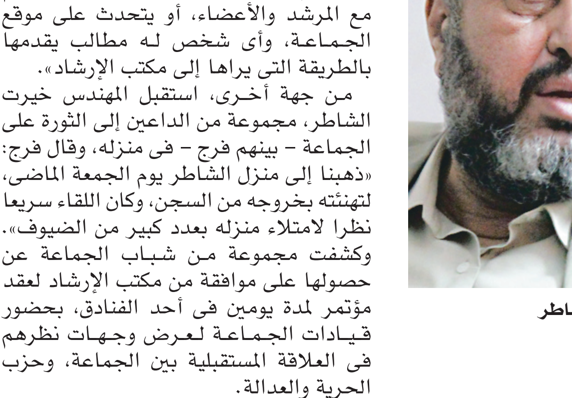




خيرت الشاطر

وقال الدكتور عبدالرحمن البر، عضو مكتب الإرشاد: «من حق أى شخص أن يتكلم مع المرشد والأعضاء، أو يتحدث على موقع الجماعة، وأى شخص له مطالب يقدمها بالطريقة التى يراها إلى مكتب الإرشاد».

من جهة أخرى، استقبل المهندس خيرت الشاطر، مجموعة من الداعين إلى الثورة على الجماعة - بينهم فرج - فى منزله، وقال فرج: «ذهبنا إلى منزل الشاطر يوم الجمعة الماضى، لتهنئته بخروجه من السجن، وكان اللقاء سريعا نظرا لامتلاء منزله بعدد كبير من الضيوف». وكشفت مجموعة من شباب الجماعة عن حصولها على موافقة من مكتب الإرشاد لعقد مؤتمر لمدة يومين فى أحد الفنادق، بحضور قيادات الجماعة لعرض وجهات نظرهم فى العلاقة المستقبلية بين الجماعة، وحزب الحرية والعدالة.



الملط يقرر إعادة فتح المقر الرئيسى لـ«جهاز المحاسبات».. ويؤكد: مصلحة مصر فوق أى مصلحة

كتب - علاء الغطريفى:

قرر المستشار جودت الملط، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، إعادة فتح المقر الرئيسى للجهاز بمدينة نصر بعد أيام من إغلاقه بسبب التظاهر من جانب بعض أعضاء الجهاز واندلاع حريق فى المبنى الأسبوع الماضى.

وقال الملط إنه توجه إلى مكتبه أمس الاثنين بمقر الجهاز مع قيادات الجهاز والمكاتب الفنية والأمانة العامة لسرعة موافاة النائب العام وجهات التحقيق المختصة بتقارير الفساد وإهدار المال العام، وكذلك حتى يتسنى له إجراء الاتصالات اللازمة من مقر الجهاز بالقوات المسلحة وبرئيس الوزراء ووزير الداخلية لتأمين مقر الجهاز وتوفير الحماية الكاملة لقيادات وأعضاء الجهاز، والحفاظ على جميع التقارير الرقابية بحيث يعود الجهاز بجميع أعضائه والعاملين به إلى العمل اليوم الثلاثاء.

وتلقى الملط تطمينات من جانب القوات المسلحة بتوفير الحماية الكاملة له ولأعضاء الجهاز لاستكمال مهمتهم.

وقال الملط إن «الأمانة العامة تقتضى أن نقول بصراحة وكل وضوح أن مصلحة مصر والمصلحة العامة يجب أن تعلو على أى مصلحة سواها، بما يحقق مصالح بلادنا ونفعها ورخائها، وليكن شعارنا جميعا (هيا بنا نعمل). وتابع أن «مصر غنية بعلمائها ومفكريها وشبابها وشيوخها ورجالها ونسائها، وأن مصر غنية بمقاييس الزمان والمكان».

لجنة طبية لفحص حالتى عبود وطارق الزمر.. والأمن يفرج عن «التنظيم الشيعى»

كتب - أحمد الخطيب:

قررت وزارة الداخلية تشكيل لجنة طبية للوقوف على الحالة الصحية للقياديين الإسلاميين عبود الزمر وابن عمه طارق، اللذين يقضيان عقوبة السجن المؤبد فى قضية اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات، تمهيداً للإفراج عنهما خلال الأيام المقبلة.

وقال مصدر أمنى لـ«المصرى اليوم» إن عبود وطارق معتقلان وليسا محبوسين لقضاء عقوبة، على اعتبار أن مدة سجنهما انتهت عام ٢٠٠٣ ومنذ ذلك الوقت وهما رهن الاعتقال، مشيراً إلى أن اللجنة الصحية تم تكليفها فى عهد وزير الداخلية السابق محمود وجدى، لكن إقالة حكومة الدكتور أحمد شفيق وتغيير وزير الداخلية حال دون إتمام عملية الإفراج عن آل الزمر.

على صعيد متصل أفرجت وزارة الداخلية عن أعضاء التنظيم الشيعى الذى كانت السلطات الأمنية ألقت القبض عليه أواخر عام ٢٠٠٩ على خلفية الاتهام بالدعوة إلى المذهب الشيعى فى مصر وسب الصحابة واتهامات أخرى، وتم تقديمهم إلى نيابة أمن الدولة العليا والتحقيق معهم طوال ٦ أشهر وقررت الإفراج عنهم، إلا أن السلطات الأمنية كانت ترفض تنفيذ القرار، كما أفرجت السلطات الأمنية عن ٧ من المتهمين فى قضية التسلل إلى إسرائيل، وجميعهم من أبناء سيناء، كانت النيابة اتهمتهم بتسهيل تهريب الأفارقة إلى إسرائيل بالمشاركة مع شركات وجهات إسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أن نيابة أمن الدولة العليا شهدت التحقيق فى أكثر من ٢٠ قضية وتم توجيه الاتهام فيها إلى عدد من التنظيمات والجماعات الأصولية بتنفيذ عمليات إرهابية إلا أن نيابة أمن الدولة أفرجت عنهم جميعاً، عدا قضية تنظيم الزيتون الشهيرة التى أحيل المتهمون فيها إلى المحاكمة على خلفية قيامهم بقتل ٥ من الأقباط داخل محل ذهب فى حى الزيتون فى شهر مايو عام ٢٠٠٩.

العاملون بالمستشفى يدخلون فى اعتصام مفتوح.. ويطالبون القوات المسلحة بالتدخل

٣٠ بلطجياً يقتحمون مستشفى المنيرة.. وأهالى المرضى يشكلون لجنة شعبية لحمايته

كتب - هيثم الشرقاوى ووليد مجدى:

اقتحم نحو ٣٠ بلطجياً مستشفى المنيرة بالسيدة زينب، فى ساعة متأخرة من مساء أمس الأول، واعتدوا بالضرب على موظف الاستقبال، وأعلن أطباء وممرضو وإداريو المستشفى دخولهم فى اعتصام مفتوح، وطالبوا القوات المسلحة بحمايتهم.

قال الدكتور إبراهيم جمال، نوبتجى الاستقبال، لـ«المصرى اليوم»: «فوجئت بمجموعة من البلطجية مسلحين بالسنج والمطاوى يقتحمون المستشفى فى ساعة متأخرة من الليل، وكأننا فى حرب أهلية».

وأضاف أن المتهمين جاءوا إلى المستشفى لعلاج شخص يدعى أحمد اليابانى، حسب البيانات المدونة لدى المستشفى، وطلبوا من موظف الاستقبال سرعة علاج الشاب، فقال لهم إن الطبيب يعالج طفلاً وسيأتى بعد قليل، لكنهم طلبوا حضور الطبيب فورا، واقتحم مجموعة منهم غرفة الممرضات، وعندما حاول الموظف منعهم، نشبت مشادة بينهم، فخرج أحمد اليابانى، ومعه ما يقرب من ٣٠ شخصاً مسلحون، حطموا غرفتى الاستقبال والعناية المركزة، وطرحوا موظف الاستقبال أرضا فأصيب بكسر فى الجمجمة، وارتجاج فى المخ، وكسر فى عظمة الخد، وجروح قطعية عميقة، ثم استولوا على هاتفه المحمول، ومبلغ ٢٠٠ جنيه من التوريد الخاص بالمستشفى.



بعض العاملين بالمستشفى يصفون الاقتحام — تصوير- محمد الجرنوسى

وكشف عن أن القائمين على المستشفى يعيشون حالة من الرعب، بسبب ما يتعرضون له من اقتحام للمستشفى بشكل يومى، لعلاج البلطجية بالقوة وتحت تهديد السلاح، وأكد استحالة العمل فى هذه الظروف.

وقال الدكتور علاء الدين عبدالرازق، مساعد مدير المستشفى، إن اقتحام البلطجية للمستشفى مأساة تتكرر باستمرار. وأضاف أن البلطجية اقتحموا سكن الطبيبات، وغرفة العناية المركزة، واشتبكوا مع أهالى المرضى، ما أصاب المرضى والأطباء بحالة من الهلع والرعب، فاختبأوا داخل الغرف وفى المصاعد حتى لا يتعرض لهم البلطجية بالضرب أو الإيذاء، وأكد أن الأطباء والعاملين اعتصموا، أمس، أمام المستشفى لمطالبة القوات المسلحة بحمايتهم.

من جانبها، قالت والدة موظف الاستقبال: «ابنى عمره ما أذى حد، وحرام عليهم اللى عملوه فيه، هقول إيه، ربنا هو اللى حيجيبله حقه»، وأكد عدد من أهالى المرضى، أنهم يعيشون حالة من الرعب بسبب تردد البلطجية على المستشفى يوميا، وطالبوا القوات المسلحة بوضع الحراسة عليه، وشكل مجموعة من الأهالى لجنة شعبية لحماية المستشفى، وأغلقوا بابه بحواجز خشبية كبيرة وجنازير لمنع اقتحامه ليلاً.

آلاف الأقباط ينضمون إلى «اعتصام ماسبيرو» احتجاجاً على تدمير كنيسة «أطفيح».. ونشطاء يلتقون «شرف» لعرض مشاكل المسيحيين

كتب - عماد خليل، والإسكندرية - رجب رمضان:

توافد آلاف الأقباط من المحافظات للمشاركة فى الاعتصام المفتوح أمام مبنى التليفزيون أمس، الذى نظمه نشطاء أقباط، احتجاجا على تدمير كنيسة قرية «صول» بأطفيح بمحافظة حلوان.

كانت مجموعة من أهالى القرية المسلمين هاجموا الكنيسة مؤخرا، بعد مقتل شخصين تشاجرا على خلفية علاقة عاطفية ربطت ابنة أحدهما بشاب مسيحى.

واستمر الاعتصام رغم وعود اللواء طارق المهدى، المشرف العام على مبنى الإذاعة والتليفزيون، بأن تبنى القوات المسلحة كنيسة جديدة فى القرية، ومعاقبة المتسببين فى الحادث.

فى سياق متصل، التقى، أمس، مايكل منير، الناشط القبطى فى الولايات المتحدة، ووفد من الأقباط، مع المهندس عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، لعرض مطالبهم عليه. وصرح منير عقب اللقاء بأن رئيس الوزراء استجاب سريعا لاتصاله، مساء أمس الأول، وطلب منه لقاءه فى منزله لاقتناعه بأهمية القضية وشرعية المطالب.

وأشار منير إلى أن شرف وعدهم بلقاء المعتصمين أمام التليفزيون بعد لقائه مع المشير حسين طنطاوى، رئيس المجلس العسكرى الأعلى، حتى يعرف كل تفاصيل القضية، ولا يعدهم بأشياء لا يستطيع تنفيذها.

من ناحية أخرى، اقتحم مجهولون جمعية الأنبا غريغوريوس، أسقف البحث العلمى والدراسات العليا الراحل، مساء أمس الأول، وسرقوا كل محتوياتها. وقال سعيد جبرائيل، رئيس مجلس إدارة الجمعية: «تمت سرقة جميع النياشين والهدايا الذهبية والفضية وجميع المقتنيات الخاصة بالأنبا غريغوريوس».

فى سياق منفصل، قرر المجلس الملى العام استمرار نشاطه برغم انتهاء دورته فى ٣١ ديسمبر الماضى، لحين عودة البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية، بطريرك الكرازة المرقسية، من رحلته العلاجية بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما أكد مصدر كنسى أن حالة البابا شنودة مستقرة، بعد عمل الفحوصات الطبية اللازمة، وأنه سيعود خلال أسبوع.

(طالع ص٥)

«معاريف»: إسرائيل تضغط على واشنطن لإلزام مصر باستئناف ضخ الغاز

مصادر: «شرق المتوسط» تحصل على شهرين مهلة لتسديد ديونها لمصر

كتب - أشرف فكرى ومحمد عبود:

كشفت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، عن تصعيد جديد فى أزمة توقف ضخ الغاز المصرى لإسرائيل، وأكدت لجوء تل أبيب، والأطراف الدولية فى الصفقة، إلى واشنطن لإلزام مصر باستئناف ضخ الغاز، واستعداد إسرائيل لإيفاد مبعوث رسمى إلى القاهرة لمناقشة الأزمة، والتأكيد على استمرار تفعيل معاهدة السلام بين البلدين.

وأعلنت مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى، أن تل أبيب مقتنعة بأن وقف ضخ الغاز يعود لأسباب سياسية، وليست هناك مبررات فنية تعوق استئناف تصديره، وقالت إن المصريين يتخذون الأسباب الفنية كذريعة للتغطية على عدم رغبتهم فى تنفيذ أى خطوة قد يعتبرها الشارع المصرى مجاملة لإسرائيل.

من جهة أخرى، أعلنت مصادر بالشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» أن شركة غاز «شرق المتوسط» التى تورد الغاز لإسرائيل، لا تدفع مقابل الغاز فورا، بل تحصل على مهلة شهرين، لتسديد عائدات كميات الغاز المصدرة طبقا للاتفاق الموقع بين الجانبين فى ٢٠٠٥.



أوباما

[redacted]

د. حازم الببلاوى يكتب: ملاحظات على التعديلات الدستورية 11

سمير فريد يكتب: قتل مصر الحرة قبل أن تولد 11

المصري اليوم

الصفحة الثالثة

بلال فضل يحذر: إلا الجيش 10

«حرب شوارع» فى ليبيا.. والثوار يتهمون قوات القذافى باستخدام النساء والأطفال دروعاً بشرية

تونس تحل «أمن الدولة» التزاماً بـ«مبادئ الثورة»



شباب الثورة يتدربون على استخدام السلاح — تصوير- محمد حسام الدين

عواصم - وكالات الأنباء:

واصلت قوات الزعيم الليبى معمر القذافى تحركها نحو مدن الشرق، أمس، بعد السيطرة على مدينة بن جواد شرق سرت، وبدأت زحفها باتجاه رأس لانوف تحت غطاء جوى، وحاصرت مدينتى مصراتة والزاوية، فيما لجأ الثوار لتكتيك «حرب الشوارع» فى التصدى لها.

وقال شهود عيان إن مقاتلات ليبية شنت، أمس، غارة جوية على مدينة «رأس لانوف» الاستراتيجية النفطية غرب بنغازى، وواصلت قوات القذافى طريقها صوب المدينة تحت غطاء القصف الجوى، فيما لاذ أهالى المدينة بالفرار، وأكد الثوارانسحابهم من مدينة بن جواد غرب رأس لانوف، بعد أن استخدمت كتائب القذافى والمرتزقة، النساء والأطفال داخل البلدة كدروع بشرية.

ونقلت وسائل الإعلام عن مصادر فى بنغازى قولها: إن القذافى أرسل، أمس الأول، مفاوضاً باسمه للمجلس الوطنى المؤقت، الذى شكله الثوار، وأضافوا أن الزعيم الليبى أعلن استعداده التخلى عن الحكم والرحيل إلى خارج ليبيا مقابل ضمان سلامته وأفراد أسرته.

وفى المقابل، اعتبر الزعيم الليبى معمر القذافى أن الغرب يحتاج لليبيا مستقرة بما يحتم على الغرب الاستمرار فى الشراكة معه، مضيفاً أن هناك «ملايين السود»، الذين سيسعون إلى الهجرة إلى أوروبا، وأن ليبيا المستقرة هى ما تمنعهم من هذا، مضيفاً فى تصريحات لقناة «٢٤» الفرنسية أن قواته لم تستهدف «المدنيين الأبرياء».

وفى واشنطن، أعلن الرئيس الأمريكى باراك أوباما أن معاونى القذافى يجب أن يحسابوا على مسؤوليتهم عن أى أعمال عنف قد يتورطون فيها فى إطار قمعهم الانتفاضة ضد القذافى، مضيفاً أن حلف شمال الأطلنطى (الناتو) يدرس كل الخيارات بما فى ذلك الخيار العسكرى للتعامل مع الأوضاع فى ليبيا.

وعلى صعيد آخر، أعلنت وزارة الداخلية التونسية إلغاء جهاز «أمن الدولة»، مضيفة أنه لن يظهر أى شكل من أشكال «البوليس السياسى»، تماشياً مع قيم الثورة التونسية.

(طالع ص٩)

الملط يقرر إعادة فتح المقر الرئيسى لـ«جهاز المحاسبات».. ويؤكد: مصلحة مصر فوق أى مصلحة

كتب ـ علاء الغطريفى:

قرر المستشار جودت الملط، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، إعادة فتح المقر الرئيسى للجهاز بمدينة نصر بعد أيام من إغلاقه بسبب التظاهر من جانب بعض أعضاء الجهاز واندلاع حريق فى المبنى الأسبوع الماضى.

وقال الملط إنه توجه إلى مكتبه أمس الاثنين بمقر الجهاز مع قيادات الجهاز والمكاتب الفنية والأمانة العامة لسرعة موافاة النائب العام وجهات التحقيق المختصة بتقارير الفساد وإهدار المال العام، وكذلك حتى يتسنى له إجراء الاتصالات اللازمة من مقر الجهاز بالقوات المسلحة وبرئيس الوزراء ووزير الداخلية لتأمين مقر الجهاز وتوفير الحماية الكاملة لقيادات وأعضاء الجهاز، والحفاظ على جميع التقارير الرقابية بحيث يعود الجهاز بجميع أعضائه والعاملين به إلى العمل اليوم الثلاثاء.

وتلقى الملط تطمينات من جانب القوات المسلحة بتوفير الحماية الكاملة له ولأعضاء الجهاز لاستكمال مهمتهم.

وقال الملط إن «الأمانة العامة تقتضى أن نقول بصراحة وكل وضوح أن مصلحة مصر والمصلحة العامة يجب أن تعلو على أى مصلحة سواها، بما يحقق مصالح بلادنا ونفعها ورخائها، وليكن شعارنا جميعا (هيا بنا نعمل). وتابع أن «مصر غنية بعلمائها ومفكريها وشبابها وشيوخها ورجالها ونسائها، وأن مصر غنية بمقاييس الزمان والمكان».

استقالة أعضاء «الوفد» من المجالس المحلية

كتب - عادل الدرجلى:

علمت «المصرى اليوم» أن أعضاء حزب الوفد الذين يشغلون مواقع فى المجالس المحلية، وعددهم ٢٥٠ عضواً، قدموا استقالاتهم من المجالس المحلية.

قال الدكتور على السلمى، رئيس وزراء حكومة الظل الوفدية: «إن الحزب طالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل المحليات لأنها تعد بؤرة استبداد وفساد سياسى».

وأوضح فى تصريحات لـ«المصرى اليوم» أن عدد أعضاء المحليات يزيد على ٥٢ ألف عضو، ولا تتجاوز نسبة تمثيل أحزاب المعارضة والقوى السياسية فيها ١٪ والباقى من أعضاء الحزب الوطنى، معتبراً استقالة أعضاء الوفد تأكيداً على مطالبة الحزب بحل هذه المجالس.

«صقر» يقنع رئيس الزمالك بالتراجع عن الاستقالة

كتب ـ بليغ أبوعايد:

تراجع المستشار جلال إبراهيم عن استقالته من رئاسة نادى الزمالك التى تقدم بها، أمس الأول، بعد اجتماعه، أمس، بالمهندس حسن صقر، رئيس المجلس القومى للرياضة أمس، الذى أقنعه بالعدول عن الاستقامة بسبب الظروف الصعبة التى يمر بها النادى، وطالبه بالاستمرار وعدم الالتفات إلى المشككين، خاصة أنه من الشخصيات المشهود لها بالنزاهة، وتعهد بالوقوف إلى جوار النادى لتخطى أزمته. وأرجع جلال خلال اللقاء الاستقالة إلى شعوره بالحزن والألم بعد الاتهامات التى طالته بالتستر على الفساد، وقال إنه سيعود ليس بحثاً عن منصب، وإنما حباً فى ناديه الذى سيستمر فى خدمته سواء فى مجلس الإدارة أو خارجه، ووعد ببحث أسباب استقالة ماهر عبدالعزيز خلال اجتماع مجلس الإدارة الأربعاء المقبل واحتواء الخلافات.

حق الرد مكفول

رئيس الخدمات المركزية بـ«التجارة»: لا علاقة لى بمكافآت «أمن الدولة»

قال طارق محمد عطية، رئيس قطاع الخدمات المركزية بوزارة التجارة والصناعة، إنه لا علاقة له من قريب أو بعيد، بواقعة حصول بعض الأشخاص ومنهم ضباط بمباحث أمن الدولة على مكافآت من الوزارة.

وأضاف «عطية»، رداً على ما نشرته «المصرى اليوم»، تحت عنوان «بلاغ للنائب العام يكشف: (التجارة) تصرف ١٤٧ ألف جنيه لقيادات (أمن الدولة) كل شهرين»، بتاريخ ٤ مارس الجارى، أنه ليس المقصود فى كشوف ضباط الجهاز، المستحقين لصرف المكافأة من الوزارة، طبقاً للكشف الوارد من جهاز مباحث أمن الدولة وأن المستفيد من هذه المبالغ هو العميد طارق عطية، الضابط بالجهاز.

استمرار الاحتجاجات المطالبة بإقالة القيادات الجامعية وتشكيل مجالس مؤقتة لإدارتها

المتظاهرون يطالبون بانتخاب «الجدد».. واستقالة ٣ رؤساء أقسام ومدير مركز بجامعة القاهرة

كتب - أبوالسعود محمد ومحمد كامل، والمحافظات - سعيد نافع والسيد أبوعلى وأحمد على ومحمد مجلى وأحمد عبدالسلام ومحمد هاشم:

تواصلت، أمس، مظاهرات الطلاب والأساتذة فى العديد من الجامعات الحكومية، للمطالبة بإقالة قياداتها، واختيار قادة جدد عن طريق الانتخابات، فيما قدمت بعض القيادات استقالاتها.

فى جامعة القاهرة تظاهر مئات الطلاب أمام مبنى القبة للمطالبة باستقالة رئيس الجامعة، ونوابه، وعمداء ووكلاء الكليات، وتشكيل هيئة مستقلة من أعضاء هيئة التدريس لتسيير أعمال الجامعة، لحين إجراء انتخابات لاختيار خلفائهم، وأعلن الطلاب دخولهم فى اعتصام مفتوح لحين تحقيق مطالبهم.

وقدم الدكتور محمد عفيفى، رئيس قسم التاريخ فى كلية الآداب، والدكتور أشرف صالح، رئيس قسم الصحافة، والدكتور سليمان صالح، رئيس شعبة الصحافة الإلكترونية، والدكتورة أمل السيد، مدير مركز المرأة فى كلية الإعلام، استقالاتهم.

وقال الدكتور محمود خليل، الأستاذ فى كلية الإعلام، إن استقالات الأساتذة جاءت إيمانا منهم بضرورة احترام رأى الطلاب والأساتذة بأن يتم اختيار القيادات الجامعية عن طريق الانتخابات وليس التعيين.

وفى جامعة الزقازيق تظاهر عدد من الطلاب والأساتذة والعمال، ضد الدكتور ماهر الدماطى، رئيس الجامعة، بسبب عودته إلى مكتبه أمس، بعد أن قرر الاستقالة أمس الأول.

وفى جامعة الإسكندرية نظم العشرات من الطلاب فى كلية العلوم، وقفة احتجاجية، للتنديد بما سموه الظلم الذى يتعرضون له من جانب بعض أعضاء هيئة التدريس بمساعدة إدارة الكلية.

فى سياق متصل، شكل طلاب جامعات القاهرة، وعين شمس، والأزهر، وحلوان، والمستقبل، وأكتوبر للآداب والعلوم الحديثة، ومعهد العاشر من رمضان، رابطة باسم «اتحاد طلاب الثورة» يضم العديد من الأطياف والتيارات السياسية، للمطالبة بتغيير قانون تنظيم الجامعات، وطرد الحرس ومحاسبة المتورطين منهم فى حوادث الاعتداء على الطلاب، وحل جميع مجالس الجامعات والكليات وتعيين مجالس مؤقتة لتسيير الأعمال.

استمرار الاحتجاجات الطلابية فى جامعة القاهرة — تصوير- سمير صادق

«إخوان أون لاين» يحاور منسق «الثورة على الجماعة» و«الشاطر» يستقبل بعض «الثوار» فى منزله

«فرج»: الحوار يعنى أن الجماعة فتحت ذراعيها لكل الآراء.. ونسعى للقاء محمد مرسى

كتب - هانى الوزيرى:

نشر «إخوان أون لاين»، الموقع الرسمى لجماعة الإخوان المسلمين على شبكة الإنترنت، حواراً أمس، مع محمد كمال سمير فرج، منسق عام المجموعة التى طالبت بحل مكتب الإرشاد، ومجلس شورى الجماعة، وإعادة انتخابهما فى العلن، وقررت القيام بثورة فى ١٧ مارس الجارى، لتحقيق هذه المطالب، فيما استقبل المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للجماعة، مجموعة منهم فى منزله الجمعة الماضى.

واعتبر فرج فى تصريحات لـ«المصرى اليوم» أن إجراء الحوار معه، يدل على أن الجماعة فتحت ذراعيها لكل الآراء، مشيراً إلى أن هناك محاولات لعقد لقاء مع الدكتور محمد مرسى، عضو مكتب الإرشاد، خلال ساعات، لشرح مطالب المجموعة، وهو ما يدل على ديمقراطية الجماعة، لافتا إلى إمكانية تغيير موعد ثورتهم فى حال تم الاتفاق على موعد لعقد مؤتمر عام للجماعة، وضمان حضور قياداتها.

وعلق محسن راضى، القيادى بالجماعة، على الحوار بقوله: «فرج عضو بالجماعة، ورؤيتنا بعد الثورة هى التعامل مع كل الناس والتحاور معهم، وإعلامنا منفتح على كل الآراء، وهو أولى بالتحاور مع أصحاب الآراء المختلفة داخل الجماعة».

وقال الدكتور عبدالرحمن البر، عضو مكتب الإرشاد: «من حق أى شخص أن يتكلم مع المرشد والأعضاء، أو يتحدث على موقع الجماعة، وأى شخص له مطالب يقدمها بالطريقة التى يراها إلى مكتب الإرشاد».

من جهة أخرى، استقبل المهندس خيرت الشاطر، مجموعة من الداعين إلى الثورة على الجماعة – بينهم فرج – فى منزله، وقال فرج: «ذهبنا إلى منزل الشاطر يوم الجمعة الماضى، لتهنئته بخروجه من السجن، وكان اللقاء سريعا نظرا لامتلاء منزله بعدد كبير من الضيوف». وكشفت مجموعة من شباب الجماعة عن حصولها على موافقة من مكتب الإرشاد لعقد مؤتمر لمدة يومين فى أحد الفنادق، بحضور قيادات الجماعة لعرض وجهات نظرهم فى العلاقة المستقبلية بين الجماعة، وحزب الحرية والعدالة.



خيرت الشاطر

لجنة طبية لفحص حالتى عبود وطارق الزمر.. والأمن يفرج عن «التنظيم الشيعى»

كتب - أحمد الخطيب:

قررت وزارة الداخلية تشكيل لجنة طبية للوقوف على الحالة الصحية للقياديين الإسلاميين عبود الزمر وابن عمه طارق، اللذين يقضيان عقوبة السجن المؤبد فى قضية اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات، تمهيداً للإفراج عنهما خلال الأيام المقبلة.

وقال مصدر أمنى لـ«المصرى اليوم» إن عبود وطارق معتقلان وليسا محبوسين لقضاء عقوبة، على اعتبار أن مدة سجنهما انتهت عام ٢٠٠٣ ومنذ ذلك الوقت وهما رهن الاعتقال، مشيراً إلى أن اللجنة الصحية تم تكليفها فى عهد وزير الداخلية السابق محمود وجدى، لكن إقالة حكومة الدكتور أحمد شفيق وتغيير وزير الداخلية حال دون إتمام عملية الإفراج عن آل الزمر.

على صعيد متصل أفرجت وزارة الداخلية عن أعضاء التنظيم الشيعى الذى كانت السلطات الأمنية ألقت القبض عليه أواخر عام ٢٠٠٩ على خلفية الاتهام بالدعوة إلى المذهب الشيعى فى مصر وسب الصحابة واتهامات أخرى، وتم تقديمهم إلى نيابة أمن الدولة العليا والتحقيق معهم طوال ٦ أشهر وقررت الإفراج عنهم، إلا أن السلطات الأمنية كانت ترفض تنفيذ القرار، كما أفرجت السلطات الأمنية عن ٧ من المتهمين فى قضية التسلل إلى إسرائيل، وجميعهم من أبناء سيناء، كانت النيابة اتهمتهم بتسهيل تهريب الأفارقة إلى إسرائيل بالمشاركة مع شركات وجهات إسرائيلية.وتجدر الإشارة إلى أن نيابة أمن الدولة العليا شهدت التحقيق فى أكثر من ٢٠ قضية وتم توجيه الاتهام فيها إلى عدد من التنظيمات والجماعات الأصولية بتنفيذ عمليات إرهابية إلا أن نيابة أمن الدولة أفرجت عنهم جميعاً، عدا قضية تنظيم الزيتون الشهيرة التى أحيل المتهمون فيها إلى المحاكمة على خلفية قيامهم بقتل ٥ من الأقباط داخل محل ذهب فى حى الزيتون فى شهر مايو عام ٢٠٠٩.

العاملون بالمستشفى يدخلون فى اعتصام مفتوح.. ويطالبون القوات المسلحة بالتدخل

٣٠ بلطجياً يقتحمون مستشفى المنيرة.. وأهالى المرضى يشكلون لجنة شعبية لحمايته

كتب ـ هيثم الشرقاوى ووليد مجدى:

اقتحم نحو ٣٠ بلطجيا مستشفى المنيرة بالسيدة زينب، فى ساعة متأخرة من مساء أمس الأول، واعتدوا بالضرب على موظف الاستقبال، وأعلن أطباء وممرضو وإداريو المستشفى دخولهم فى اعتصام مفتوح، وطالبوا القوات المسلحة بحمايتهم.

قال الدكتور إبراهيم جمال، نوبتجى الاستقبال، لـ«المصرى اليوم»: «فوجئت بمجموعة من البلطجية مسلحين بالسنج والمطاوى يقتحمون المستشفى فى ساعة متأخرة من الليل، وكأننا فى حرب أهلية».

وأضاف أن المتهمين جاءوا إلى المستشفى لعلاج شخص يدعى أحمد اليابانى، حسب البيانات المدونة لدى المستشفى، وطلبوا من موظف الاستقبال سرعة علاج الشاب، فقال لهم إن الطبيب يعالج طفلاً وسيأتى بعد قليل، لكنهم طلبوا حضور الطبيب فورا، واقتحم مجموعة منهم غرفة المرضات، وعندما حاول الموظف منعهم، نشبت مشادة بينهم، فخرج أحمد اليابانى، ومعه ما يقرب من ٣٠ شخصا مسلحون، حطموا غرفتى الاستقبال والعناية المركزة، وطرحوا موظف الاستقبال أرضا فأصيب بكسر فى الجمجمة، وارتجاج فى المخ، وكسر فى عظمة الخد، وجروح قطعية عميقة، ثم استولوا على هاتفه المحمول، ومبلغ ٢٠٠ جنيه من التوريد الخاص بالمستشفى.



بعض العاملين بالمستشفى يصفون الاقتحام — تصوير ـ محمد الجرنوسى

وكشف عن أن القائمين على المستشفى يعيشون حالة من الرعب، بسبب ما يتعرضون له من اقتحام للمستشفى بشكل يومى، لعلاج البلطجية بالقوة وتحت تهديد السلاح، وأكد استحالة العمل فى هذه الظروف.

وقال الدكتور علاء الدين عبدالرازق، مساعد مدير المستشفى، إن اقتحام البلطجية للمستشفى مأساة تتكرر باستمرار. وأضاف أن البلطجية اقتحموا سكن الطبيبات، وغرفة العناية المركزة، واشتبكوا مع أهالى المرضى، ما أصاب المرضى والأطباء بحالة من الهلع والرعب، فاختبأوا داخل الغرف وفى المصاعد حتى لا يتعرض لهم البلطجية بالضرب أو الإيذاء، وأكد أن الأطباء والعاملين اعتصموا، أمس، أمام المستشفى لمطالبة القوات المسلحة بحمايتهم.

من جانبها، قالت والدة موظف الاستقبال: «ابنى عمره ما أذى حد، وحرام عليهم اللى عملوه فيه، هقول إيه، ربنا هو اللى حيجيبله حقه»، وأكد عدد من أهالى المرضى، أنهم يعيشون حالة من الرعب بسبب تردد البلطجية على المستشفى يوميا، وطالبوا القوات المسلحة بوضع الحراسة عليه، وشكل مجموعة من الأهالى لجنة شعبية لحماية المستشفى، وأغلقوا بابه بحواجز خشبية كبيرة وجنازير لمنع اقتحامه ليلاً.

آلاف الأقباط ينضمون إلى «اعتصام ماسبيرو» احتجاجاً على تدمير كنيسة «أطفيح».. والجيش يتعهد بإعادة بنائها

كتب ـ عماد خليل، والإسكندرية ـ رجب رمضان:

توافد آلاف الأقباط من المحافظات للمشاركة فى الاعتصام المفتوح أمام مبنى التليفزيون أمس، الذى نظمه نشطاء أقباط، احتجاجا على تدمير كنيسة قرية «صول» بأطفيح بمحافظة حلوان.. فيما قطع عشرات الأقباط طريق المحور أمام كنيسة مارجرجس لأكثر من ٣ ساعات للمطالبة بإعادة بناء الكنيسة.

كانت مجموعة من أهالى القرية المسلمين هاجموا الكنيسة مؤخرا، بعد مقتل شخصين تشاجرا على خلفية علاقة عاطفية ربطت ابنة أحدهما بشاب مسيحى. واستمر الاعتصام رغم وعود اللواء طارق المهدى، المشرف العام على مبنى الإذاعة والتليفزيون، بأن تبنى القوات المسلحة كنيسة جديدة فى القرية، ومعاقبة المتسببين فى الحادث.

فى سياق متصل، التقى، أمس، مايكل منير، الناشط القبطى فى الولايات المتحدة، ووفد من الأقباط، مع المهندس عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، لعرض مطالبهم عليه. وصرح منير عقب اللقاء بأن رئيس الوزراء استجاب سريعا لاتصاله، مساء أمس الأول، وطلب منه لقاءه فى منزله لاقتناعه بأهمية القضية وشرعية المطالب. والتقى شرف مجموعة من المتظاهرين أمام مبنى التليفزيون، ووعدهم بحل مشاكلهم وأعلن الإفراج عن الأب متاوس الذى يقضى عقوبة السجن بتهمة التزوير، وعقد اللواء حسن الروينى، قائد المنطقة المركزية، مؤتمراً شعبياً بالقرية، وأكد التزام القوات المسلحة بإعادة بناء الكنيسة.

من ناحية أخرى، اقتحم مجهولون جمعية الأنبا غريغوريوس، أسقف البحث العلمى والدراسات العليا الراحل، مساء أمس الأول، وسرقوا كل محتوياتها. وقال سعيد جبرائيل، رئيس مجلس إدارة الجمعية: «تمت سرقة جميع النياشين والهدايا الذهبية والفضية وجميع مقتنيات الأنبا غريغوريوس».

فى سياق منفصل، قرر المجلس الملى العام استمرار نشاطه برغم انتهاء دورته فى ٣١ ديسمبر الماضى، لحين عودة البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية، بطريرك الكرازة المرقسية، من رحلته العلاجية بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما أكد مصدر كنسى أن حالة البابا شنودة مستقرة، بعد عمل الفحوصات الطبية اللازمة، وأنه سيعود خلال أسبوع.

(طالع ص٥)

«معاريف»: إسرائيل تضغط على واشنطن لإلزام مصر باستئناف ضخ الغاز

مصادر: «شرق المتوسط» تحصل على شهرين مهلة لتسديد ديونها لمصر

كتب - أشرف فكرى ومحمد عبود:

كشفت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، عن تصعيد جديد فى أزمة توقف ضخ الغاز المصرى لإسرائيل، وأكدت لجوء تل أبيب، والأطراف الدولية فى الصفقة، إلى واشنطن لإلزام مصر باستئناف ضخ الغاز، واستعداد إسرائيل لإيفاد مبعوث رسمى إلى القاهرة لمناقشة الأزمة، والتأكيد على استمرار تفعيل معاهدة السلام بين البلدين.

وأعلنت مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى، أن تل أبيب مقتنعة بأن وقف ضخ الغاز يعود لأسباب سياسية، وليست هناك مبررات فنية تعوق استئناف تصديره، وقالت إن المصريين يتخذون الأسباب الفنية كذريعة للتغطية على عدم رغبتهم فى تنفيذ أى خطوة قد يعتبرها الشارع المصرى مجاملة لإسرائيل.

من جهة أخرى، أعلنت مصادر بالشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» أن شركة غاز «شرق المتوسط» التى تورد الغاز لإسرائيل، لا تدفع مقابل الغاز فورا، بل تحصل على مهلة شهرين، لتسديد عائدات كميات الغاز المصدرة طبقا للاتفاق الموقع بين الجانبين فى ٢٠٠٥.

أوباما

موظفو البريد والمترو والتنظيم والإدارة وقناة السويس وطلاب الأزهر ينضمون لطابور «الاحتجاجات الفئوية»

المطالب تتنوع بين رفض التصفية والبيع وفتح ملف الخصخصة وحل مجالس الإدارات والحصول على شقق والتثبيت

استمرت الاحتجاجات الاجتماعية أمس فى عدد من القطاعات تنوعت بين جامعة الأزهر وطلاب الثانوية الأزهرية وشركات النقل والسياحة وموظفى التنظيم والإدارة والبريد وعمال ورش مترو الأنفاق وعمال المناجم والمدرسين المؤقتين والممرضين وموظفى بنك الإسكندرية الذين طالبوا بفتح ملف خصخصة البنك وبيعه إلى مستثمر إيطالى، مع استمرار اعتصام أهالى النهضة المطالبين بشقق سكنية.

واعتصم أمس العاملون بشركة الصعيد للنقل والسياحة بالاعتصام بفرع حلوان بسبب ما وصفوه بـ«نية» إدارة الشركة تصفية الفرع، مؤكدين أن الفرع يحقق مكاسب، مطالبين بضرورة رفع حافز الإيراد وصرف بدل تلوث وبدل وجبة ٢٠٠ جنيه وبدل مخاطر ٢٥٪. مطالبين بضرورة التحقيق مع مسؤولى الشركة الذين يؤكدون تعرضها لخسائر، مشددين على ضرورة حل مجلس إدارة الشركة وحل النقابة.

وفى السياق ذاته، اعتصم عشرات الباحثين العاملين بجامعة الأزهر داخل مقر المشيخة أمس للمطالبة بتسوية حالتهم الوظيفية بعد حصولهم على الماجستير والدكتوراة. وأكد المعتصمون لـ«المصرى اليوم»، أنه تم تعيينهم فى جامعة الأزهر فى وظيفة باحث تقديرا لتفوقهم العلمى حيث إنهم من أوائل الخريجين، وحصلوا على درجتى الماجستير والدكتوراة أثناء عملهم بالجامعة، ويريدون تسوية حالتهم الوظيفية من وظيفة باحث إلى عضو هيئة تدريس أسوة بزملائهم فى المراكز البحثية الأخرى ووفقا لقانون تنظيم الجامعات.

وطلابيا، نظم طلاب الثانوية الأزهرية وقفة احتجاجية أمام مقر مشيخة الأزهر أمس، مطالبين بتخفيف المناهج الدراسة بسبب تأجيل الدراسة خلال الأسابيع الماضية. ورفع الطلاب شعار «الطلبة تريد تطوير التعليم»، وحددوا قائمة من المطالب على رأسها إصدار قرار رسمى بتأجيل موعد الامتحانات وترحيلها إلى شهر يونيو، ومنحهم إجازة يومين قبل كل امتحان وحذف أجزاء من المناهج أسوة بطلاب المدارس الحكومية العادية.

واعتصم نحو ٣٥٠ عاملا بمديرية التنظيم والإدارة بمحافظة الجيزة، للمطالبة بنقل تبعيتهم للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومساواتهم بالعاملين فيه بدلا من تبعيتهم للمحليات. ومنع الموظفون سامية حامد وكيل الوزارة للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومدير مديرية الجيزة ووكلاء المديرية من الدخول لمبنى المديرية، وذلك لتصديها للعمال ورفضها مطالبهم بشأن مساواتهم بالعاملين فى الجهاز.

ومن جانبهم، واصل المعتصمون من أهالى النهضة والسلام اعتصامهم أمام مجلس الوزراء لليوم السادس على التوالى للمطالبة بشقق بدلا عن الخيام التى يعيشون فيها فى الصحراء فى مدينة النهضة التابعة لمحافظة القاهرة.

وأكد الأهالى الذين يقترب عددهم من ٣٠٠ أسرة على أنهم مستمرون فى الاعتصام حتى تتحقق مطالبهم والحصول على شقق يعيشون فيها لأنهم يعيشون فى ٢٠ خيمة منذ أكثر من شهر.

وقال عمر محمود أحد المعتصمين نحن مواطنون عاديون ونطالب بحقنا الشرعى فى مساكن. وأضاف: لا يستمع إلينا أحد ولا يريد أحد مساعدتنا.

ونظم العاملون فى مكاتب البريد فى محافظتى الفيوم وكفر الشيخ اعتصاما داخل مكاتبهم، مشيرين إلى أنهم بصدد نقل الاعتصام إلى مقر الفرع الرئيسى بالعتبة، مطالبين بتحسين الرواتب وتثبيت المؤقتين وتغيير نظام الحافز.

وفى السياق ذاته، أضرب العاملون فى ورش صيانة عربات مترو الأنفاق بمنطقة طرة محافظة حلوان احتجاجا على عدم تعيينهم بالشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق، رغم إصدار المهندس محمد الشيمى رئيس الشركة قراراً فى ١٧ من الشهر الماضى يقضى بتعيينهم فى الشركة.

وقال إسلام أحمد فنى صيانة: على الرغم من إصدار رئيس الشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق قراراً بتعييننا فإننا فوجئنا بوقف قرار التعيين رغم عملنا بالشركة منذ ١٥ عاما، مشيراً إلى أن عدد العاملين بورش طرة البلد يصل إلى ٦٥٠ فنيا ومهندسا، وأن إضرابهم سيؤثر على سير القطارات.

كما جدد المئات من عمال المناجم بالواحات البحرية اعتصامهم إحتجاجا على سوء أوضاعهم المعيشية وقلة الرواتب وعدم وجود بدل مخاطر، وطالبوا ببحث أوضاعهم، مؤكدين أنهم يعملون فى ظروف بالغة القسوة ولا يحصلون على الرعاية الكاملة فى ظل الأخطار التى يتعرضون لها.

واعتصم نحو ١٥٠ من العاملين بجامعة ٦ أكتوبر لليوم الثانى احتجاجا على ضعف رواتبهم.

وفى المنوفية دخل نحو ٦٠٠ من المدرسين العاملين بأجر فى مديرية التربية والتعليم فى اعتصام بمقر المديرية مهددين بالإضراب عن الطعام احتجاجا على عدم تعيينهم، أو تحرير عقود مؤقتة لهم. فيما واصل المقدم طاهر أحمد عبدالحافظ اعتصامه بمقر مركز شرطة بركة السبع احتجاجا على سوء التشغيل بمديرية أمن المنوفية وعدم الالتزام بتحديد ساعات عمل معينة. كما دخل جميع العاملين بوحدات وإدارات الطب البيطرى فى اعتصام مفتوح وإضراب عن العمل بمقر المديرية مطالبين بالمساواة مع الأطباء فى صرف حافز الأجر الإضافى بنسبة ١٠٠٪.

وفى الدقهلية واصل المئات من العاملين المؤقتين على الصناديق الخاصة بجامعة المنصورة اعتصامهم لليوم الثانى أمام مبنى إدارة الجامعة حتى تتم إقالة الدكتور أحمد بيومى شهاب الدين، رئيس الجامعة، وتثبيتهم طبقا للكتاب الدورى رقمى ٢ و٣ الصادر من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

كما واصل المئات من العاملين بشركة المنصورة للراتنجات أمس اعتصامهم لليوم الثالث على التوالى داخل مبنى الشركة للمطالبة بالتحقيق فى المخالفات التى شابت بيع الشركة للمستثمر الهندى.

وفى الاسكندرية أضرب الأطباء والممرضات والعاملون، بقسم الطوارئ بمستشفى الأميرى الجامعى، احتجاجا على غياب الأمن بالمستشفى، وطالبوا الإدارة بتوفير الأمن قبل العودة إلى ممارسة عملهم فى أعقاب تعرضهم لعمليات اعتداء على أيدى بلطجية. واعتصم العشرات من موظفى بنك الإسكندرية بالمقر الرئيسى للبنك بشارع صلاح سالم فى منطقة المنشية، للمطالبة بإعادة فتح ملف بيع البنك للجانب الإيطالى، واصفين المبلغ الذى تم البيع به بـ«البخس»، مشددين على ضرورة إعادة إدارة البنك إلى الجانب المصرى أسوة بما كان معمولاً به قبل عملية البيع.

وفى المنيا تظاهر أمس مئات الأقباط أمام مديرية الأمن احتجاجا على عدم قيدهم فى الجداول الانتخابية رغم إنهاء الإجراءات المتعلقة بالقيد. طالب المتظاهرين اللواء ممدوح مقلد، مدير أمن المنيا بإدراج أسمائهم بالجداول حتى يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم فى التعديلات الدستورية.

وفى الشرقية اعتصم نحو ١٠٠٠ من موظفى هندسة الرى بمركز فاقوس للمطالبة بتثبيت عقودهم المؤقتة التى تتجدد سنويا. وتظاهر عدد من موظفى شركة كهرباء شمال الشرقية احتجاجا على سوء معاملتهم وعدم صرف مكافأة شهراً لهم كانت الإدارة وعدتهم به، كما تظاهر الأطباء والعاملون بمديرية الطب البيطرى بالزقازيق للمطالبة بتنفيذ تطبيق الكادر الخاص.

وفى الإسماعيلية استمر لليوم الثالث على التوالى اعتصام العاملين بالإدارات المختلفة بهيئة قناة السويس أمام مبنى الإرشاد مطالبين بتحسين أوضاع العاملين ومساواتهم فى المزايا المالية والخدمية.


جانب من اعتصام عمال المترو أمس
تصوير- محمد كمال



اعتصام موظفى بنك الإسكندرية أمس
تصوير- حازم جودة

متابعة- أحمد البحيرى ومحمد عزوز وهشام عمر عبدالحليم وريهام العراقى وفاطمة أبوشنب وهيثم الشرقاوى، والمحافظات- غادة عبدالحافظ ومجدى أبوالعينين وسعيد نافع وخالد الشامى وأكرم عبدالرحيم وممدوح عرفة ومصباح الحجر وسحر الحمدانى وأشرف جاد ونسمة على وهبة بكر ورضوى عادل وعماد الشاذلى وناصر الكاشف وأحمد عبدالسلام ومحمد هاشم وغادة محمد الشريف وعبدالله العرينى وهند إبراهيم:

عابر سبيل



أحمد الصاوى

sawyelsawy@yahoo.com

صحف من يحكم..!

قبل شهرين فقط، كان الشجاع من يقول كلمة حق فى وجه مبارك أو زبانيته وأركان نظامه وحزبه، الآن لم يعد الهجوم عليه يمثل أى قدر من الشجاعة بأى حال، صار مبارك هو الطرف الأضعف فى المعادلة السياسية. رئيس سابق ومخلوع، يتبرأ منه الجميع ومن نظامه، فى مواجهة تصاعد تيار حاكم جديد، اسمه «تيار الثورة».

ربما كنت الوحيد الذى لم ير أن الصحف القومية أجرت تحولات كبيرة على أدائها، وانقلبت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار فجأة وبمجرد تنحى الرئيس المخلوع، بل على العكس قلت فى مناسبات عديدة إن تلك الصحف هى أكثر الصحف اتساقاً مع مبادئها، أو على الأقل مع مبادئ وقناعات وانحيازات أصحاب القرار التحريرى فيها، فذهنية القائمين عليها جُبلت على «مغازلة من يحكم» دون قناعة حقيقية بهوية من يحكم ولا أيديولوجيته وانحيازاته السياسية، هى فقط تغازل صاحب النفوذ الأول أياً كان، وسواء كان حاكماً فرداً أو حزباً سلطوياً، أو حتى تياراً مهيمنا.

لذلك فعندما انتقل مركز السلطة فى مصر من مقر مبارك فى قصر العروبة إلى ميدان التحرير، انتقل معها ولاء القائمين على الصحف القومية من مديح مبارك إلى مديح الثوار.. ومن نفاق الرئيس الحاكم الفرد إلى نفاق الميدان الحاكم كتيار أيضا، لذلك كان هذا التحول مبررا ومنطقيا وله ما يسوغه فى ذهنية تلك القيادات، التى بادرت بالتحول دون أن تستشعر أنها تخون طبيعتها أو مبادئها أو قناعاتها الأساسية.

قطعاً هناك دور لا يجب إغفاله لشباب الصحفيين فى تلك المؤسسات الذين وصلتهم روح الثورة وكانوا فى داخلها، وأرادوا أن تنتقل هذه الروح إلى المؤسسات التى يعملون فيها، والتى قهرت طوال سنين مواهبهم وإراداتهم، وحرمتهم وهم من رحم مهنة الرأى من التعبير الحر عن الرأى، وربطتهم بشبكة من المصالح التى حولتهم إلى تابعين لصاحب الإعلان، ومن يجلب الإعلان، فيما هم متعطشون لمهنية افتقدوها، وحرية ظلت بعيدة عنهم، واستقطاب سياسى بين أجهزة النظام ظل العامل الرئيسى فى اتخاذ القرار، وربما توزيع مقاعد المهام الأساسية فى القرار داخل المؤسسة.

كل ذلك يجعل التغيير داخل هذه المؤسسات هدفاً حقيقياً وعظيم الجدوى والفائدة، والتغيير لا يعنى فقط أن تطلب من القيادات القائمة أن تستريح، دون إساءة لدورها الذى ربما فرضته عليهم طبيعة الظرف السياسى والثقافة السائدة، وهيمنة القرار السياسى على الأداء المهنى، ولا يعنى فقط تقديم جيل جديد من أبناء تلك المؤسسات لصياغة نموذج مهنى بديل، لكنه يتطلب فى الأساس تغييراً بنيوياً فى هياكل تلك المؤسسات، وفى نمط ملكيتها، وثقافة الارتباط بالدولة التى حصرت خياراتها فى شكل «دعائى» من أشكال الأداء المهنى.

لا يعنى تغيير نمط الملكية بالضرورة «الخصخصة» بكل ما تحمله من سمعة سيئة فى الذهنية العامة، وإنما توسيع قاعدة ملكيتها فى وجود الدولة وحضورها، لكن بشكل يضمن تنوع المساهمين فى الملكية وتعددهم دون احتكار أو هيمنة من أحد، وتوزيع هذه الأسهم بين الدولة والعاملين، والاكتتاب المحلى الداخلى دون حصص مهيمنة، وتفعيل دور الجمعيات العمومية فى انتخاب مجالس الإدارات، وإعلاء القيم المهنية المجردة تحريريا عبر فصل الإدارة عن التحرير، والتحرير عن الإعلان، والخبر عن الرأى، مع إخضاع كل ذلك لمعايير المكسب والخسارة دون دعم حكومى يؤثر على المنافسة، لتصبح هذه المؤسسات معبراً حقيقياً وعادلاً عن تنوع المجتمع المصرى، فى ظل دستور يحمى هذا التنوع، وبرلمان منتخب يقوم بدوره بفاعلية لحماية هذا التنوع، وبما أن الشعب سيحكم عبر صندوق اقتراع فلتعد صحفه للتعبير عنه وحده، باعتباره الحاكم الدائم الذى لا يستقيل أو يخلع أو تنتهى مدته!

خارج النص

خالد منتصر

info@khaledmontaser.com

شهوة التجريس ونشوة الفضيحة

فجأة تلبّست أرواحنا وأجسادنا شهوة تتفوق على شهوة الجنس والطعام، هى شهوة التجريس!، شهوة أن يأكل كل منا لحم أخيه حيا ويمزمز بسمعته، أورجازم الاغتيال المعنوى صار فى القمة، نشوة قتل الشخصية أصبحت هى وقود حياة المصريين فى تلك الأيام، كانت لدينا قديماً فى الريف طقوس بسيطة ومقننة لتجريس الحرامى أو سيئ السمعة وذلك بعد القبض عليه متلبساً والتأكد من جريمته، كانوا يركبونه حماراً بالمقلوب ويتجولون به فى القرية، كان الخبر لا يتعدى حدود القرية أو العزبة أو النجع، ذلك قبل اختراع اليوتيوب والفيس بوك والرسائل القصيرة، وقبل أن يصبح التجريس عابراً للقارات.

بعد أن فتح مزاد وثائق أمن الدولة على البحرى، صار كل منا لا يكلف نفسه عناء التأكد والتحرى، فشهوة التجريس بركان متفجر وفيضان متدفق يأخذ فى وجهه أى منطق أو عقل، الكل يتسابق فى ماراثون نشر الوثائق وتصيد ما وراء السطور. رغبة الفضول شىء وحمى التجريس وهستيريا الفضائح شىء آخر. الحوار شىء والنميمة والغيبة شىء آخر. لم تعد هناك وسيلة إقناع عقلانية أو سياسية أو دينية نافعة فى إقناع المصريين بالكف عن الغيبة والنميمة والاغتياب وممارسة الاغتيال المعنوى للناس وتمزيق لحمهم بالباطل، امسك فنان، قطع مذيع، الحق مشهور، مصمص عضم مفتى أو رجل دين أو رجل أعمال...وكله بالشبهات.

فرح العمدة أضيئت أنواره، ومولد سيدى أمن الدولة أقيم سرادقه، ودى جى إعلام النميمة والفضائح انفتحت ماسورته، ومهرجان تمزيق البشر وإخراج أحشائهم بهاراكيرى الورق والمكالمات واللقاءات التليفزيونية بدأ بثه على الهواء مباشرة!، صار الهم الذى لا تغمض بسببه الأجفان هو سؤال مؤرق على طريقة شاهد ماشافش حاجة: اسمى مكتوب؟، ومع كل وثيقة يسيل لها لعاب الصحافة والإعلام صار الناس فريقين: فريق اسمه مكتوب وفريق اسمه مش مكتوب!، هذا نص مكالمة، وتلك تعليمات أمن، وهذه وثيقة استعطاف، وذلك أمر استعلام، ومن تأتى قدمه فى «الخية» ويتزحلق بصابون الوثائق ويسقط فى الفخ حتى لو كان الأمر استعلاماً أمنياً، فهو بالضرورة عميل وخائن ومرتزقة، وأى تسجيل فى لقاء تليفزيونى يُستخدم الآن فى القوائم السوداء التى تحولت بالتدريج إلى فوضى مكارثية يعدم فيها فريق فريقاً آخر معنويا بمشنقة التخوين.

النائب العام مش ناقص بلاغات، وأعتقد أن الملفات أمامه تنافس الهرم الأكبر كعجيبة ثامنة من عجائب الدنيا، ومعارك التخوين التى استنفدت طاقة الناس اشتعلت أمامها معارك التبرئة التى ستقضى على البقية الباقية من دينامو التفكير، البوصلة تاهت، ونشوة التجريس تتضخم ككرة الثلج، وسفينة الوطن تتسع ثقوبها، وجبل الاقتصاد الضخم المتدهور يواجه سفينة الوطن المخرومة، وعلينا أن نختار بين الاهتمام بشق طريق جديد وترميم السفينة وكبت شهوة التجريس، أو اختيار الانتحار صداماً بالجبل أو غرقاً فى المحيط.

تصاعد الاشتباكات فى «التحرير» و«مصطفى محمود» بين مؤيدى الاعتصام ومعارضيه

دعوة لمسيرة نسائية اليوم بالتحرير.. ومسيرة «الاستقرار» يوم الجمعة لمطالبة شفيق بالترشح للرئاسة

كتب ـ محسن سميكة ومحمد طلعت داوود ومحمود رمزى وابتسام تعلب:

تصاعدت الاشتباكات، مساء أمس الأول، بين المتظاهرين المؤيدين للاستمرار فى الاعتصام، ومعارضيه بميدان التحرير، واشتبك العشرات فى الميدان بـ«أحزمة الملابس»، بسبب قيام أحد المتظاهرين المؤيدين للاعتصام، بالتعدى بالسب على المتظاهرين المعارضين لاستمرار الاعتصام.

وقامت قوات الجيش بفض الاشتباكات، وفرضت كردونا حول الطرفين لمنع حدوث أى اشتباكات مرة أخرى، وبعد ذلك احتل المعارضون للاعتصام رصيف مجمع التحرير، وهتفوا «الشعب يريد إخلاء الميدان»، وفى المقابل رد الطرف الآخر من داخل الحديقة الدائرية بالميدان «إحنا مش ماشين.. إحنا مش ماشين.. لحد ما ناخد حقوق الملايين..الشعب المصرى إيد واحدة».

ووزع المتظاهرون بيانا يحمل اسم «قائمة الممنوعين من الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية»، وعلى رأس هذه القائمة الدكتور أحمد شفيق، رئيس الوزراء السابق، وعمر سليمان نائب رئيس الجمهورية السابق.

فى الوقت نفسه، دعا اتحاد شباب الثورة إلى مسيرة مليونية اليوم، احتفالاً باليوم العالمى للمرأة، تحت عنوان «المسيرة المليونية النسائية»، وقال حمادة الكاشف، عضو اتحاد شباب الثورة، إن هدف هذه المسيرة هو تكريم المرأة المصرية.

كما دعت مجموعة من شباب ٢٥ يناير وعدد من المنظمات الحقوقية إلى تنظيم احتفالية يوم عيد الأم لأمهات الشهداء بميدان التحرير، وأصدروا بياناً أكدوا فيه أن الاحتفالية تستهدف، تكريم أمهات الشهداء والتأكيد على ضرورة معاقبة المسؤولين عن قتلهم، ووجه البيان الدعوة لجميع الأمهات المصريات لحضور الاحتفالية لإثبات أن المصريين يد واحدة فى الحزن قبل الفرح، كما وجهوا الدعوة لجميع شركات السياحة لتضع هذا اليوم على خارطتها السياحية، وأن تدعو جميع الوفود السياحية داخل مصر وخارجها لزيارة ميدان التحرير وحضور الاحتفال.

شن المعتصمون من شباب الاستقرار فى ميدان مصطفى محمود هجوماً حاداً على جماعة الإخوان المسلمين، متهمين إياها بالضلوع والمشاركة والتحريض على استهداف مؤسسات الدولة وتدميرها وتعطيل عملها، ومنها حرق مقار جهاز أمن الدولة، ورددوا الهتافات ضد الجماعة.

كان الميدان شهد اشتباكات بين المؤيدين والمعارضين فى ساعة متأخرة، من مساء أمس الأول، تسببت فى إصابة ٢ من المواطنين بجروح خطيرة بالرأس والبطن، ما استدعى حضور سيارات الإسعاف لنقلهم إلى المستشفى.

وكشف كريم حسين منسق الاعتصام عن تنظيم «شباب الاستمرار» مسيرة ضخمة يوم الجمعة المقبل إلى منزل الدكتور أحمد شفيق، رئيس الوزراء السابق، لمطالبته بالترشح فى انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة.


جدل عنيف على استمرار الاعتصام فى ميدان التحرير
تصوير- محمد هشام

تتمات

تتمة مقال عمار على حسن

لكن هناك كثيرين يقولون بملء أفواههم: لو كانت ثورة حقيقية لدافعت عن نفسها وما قتلها قرار فوقى مهما كانت سطوة صاحبه.

أما الأغلبية الكاسحة من المصريين المشتبكين فى صراع يومى لتحصيل «لقمة العيش» فلم يعد يعنيها الوقوف على الأطلال، بعد أن جفت المآقى من طول البكاء، ولم تصبح مهتمة بما إذا كان عبدالناصر ديكتاتوراً أم مخلّصاً، ولا تتوقف ولو قليلاً أمام صرخات المثقفين التى تحيل كل ما نحن فيه إلى هزيمة يونيو. ولم يعد الفلاحون يحزنون على إلغاء عيد الفلاح، بعد أن استعاد الملاك أراضيهم، ولا يندهش العمال أمام تسريحهم وتشريدهم المستمر أمام البيع المنظم للشركات والهيئات، ولا يئن الموظفون تحت سلطان رؤسائهم ومديريهم الأغبياء المتجبرين، لأن الوظائف لم تعد تسمن ولا تغنى من جوع.

لكن هؤلاء جميعا، الصامتين منهم والصائتين، فى الريف والحضر، فى الصحراء والوادى، يشنفون آذانهم ويمدون أنوفهم ويضغطون على ضروسهم كلما تناهى إليهم أى صوت، فى الإذاعة أو التليفزيون، أو لمحت عيونهم أى كلمة فى جريدة أو كتاب تتحدث عن الظروف التى سبقت «ثورة» يوليو، والعوامل التى أدت إليها، فيضعون الحالة أمام الحالة والموقف قبالة الموقف، ويقولون فى ثقة متناهية: إنها المقدمات التى تسبق النتائج.

تتمة مقال نوال السعداوى

كيف كسرت هذه الفتاة كل المحرمات والمحظورات والثوابت والتابوهات، هذه الفتاة كانت قبل الثورة قعيدة البيت كسيحة مكتئبة تبتلع حبوباً وأقراصاً يكتبها لها طبيب نفسى (أو يصوب إلى رأسها تيار كهربى) يكسب الطبيب النفسى الملايين من اكتئاب الملايين من الشعب المصرى، نساء ورجالاً وشباباً وأطفالاً، لا يزدهر تحت الحكم الفرعونى المستبد إلا الأطباء النفسانيون والمحامون والحلاقون والسجانون والحانوتية وبائعو الخمور للشباب، والفياجرا للعجائز، وصاحبو دور البغاء، وتجار الدين والجنس، وأمراء البورصة والسوق الحرة، وصحفيو الجرائد القومية الكبرى، جاءنى بعد سقوط رأس النظام أحد هؤلاء الصحفيين فى الجريدة القومية الكبرى، لم أره منذ ثلاثين عاما، قال لى أريد عمل حوار معك أيتها الكاتبة «الكبيرة»، منحنى لقب كاتبة كبيرة بعد سقوط فرعون، اندهشت وقلت له: لماذا لم تمنحنى لقب كاتبة كبيرة منذ ثلاثين عاما، قال «بصراحة كنت خايف».

احترمت صدقه ووافقت على الحوار، منحته ثقتى، تصورت أنه تشرب مثلى بأخلاقيات الثورة، بعد عدة أيام فوجئت بالحوار الركيك فى الجريدة، حتى اللغة العربية انحدرت مع انحدار الأخلاق، الصحافة القديمة قبل الثورة القائمة على الإثارة والركاكة وتحوير الحقائق، (الزمار يموت وصباعه يلعب)، أفسد الإعلام الفرعونى أخلاق الناس فى بلادنا بمن فيهم الصحفيون، ربما تحسنت أخلاقهم أيام الثورة فقط، أسبوعان فقط داخل ميدان التحرير، ثم خرجوا منه وانتكسوا إلى القيم القديمة، قرأت الحوار الركيك ليس لغتى ولا أسلوبى، قلت لنفسى: المرض الأخلاقى فى الصحافة المصرية مزمن منذ العبودية، فهل تنجح الثورة فى إسقاط الفساد الصحفى والإعلامى كما أسقطت رأس النظام وبعض أعوانه؟ الإصلاح السياسى سهل وسريع، أما الإصلاح الأخلاقى أو علاج الضمير فيحتاج إلى ثورات وثورات وليس ثورة واحدة.

تتمة مقال علاء الأسوانى

الفضل هنا يعود، بعد توفيق الله، إلى شجاعة رجل الأعمال نجيب ساويرس والإحساس العميق بالواجب الوطنى لدى أصدقائى: يسرى فودة وريم ماجد وألبرت شفيق والمناضل الكبير حمدى قنديل. لم أكن مع أحمد شفيق فى حوار ودى لطيف نتبادل فيه المجاملات والكلام المعسول بل كنت فى مواجهة عنيفة مع أحد أضلاع نظام حسنى مبارك الفاسد الظالم والمسؤول السياسى الأول عن المذبحة التى راح ضحيتها مئات الشهداء ومئات الذين فقدوا أعينهم بالرصاص المطاطى وآلاف المفقودين الذين لا يعرف أهلهم إن كانوا معتقلين أم استشهدوا رميا بالرصاص.. أردت أن أواجه السيد شفيق بمسؤوليته السياسية عن كل هذه المآسى والجرائم، وبرغم ذلك فقد حرصت طوال الحوار على ألا أتفوه بلفظ واحد غير لائق. الذى حدث العكس، عندما حوصر السيد شفيق وظهر أمام الجميع أن حكومته تمنح الفرصة لفلول النظام الساقط لكى يفلتوا من العقاب.. عندئذ خلع الفريق شفيق المظهر الناعم والابتسامة الرقيقة وأخرج ما فى جعبته من شتائم تضعه بسهولة تحت طائلة القانون بتهمة السب والقذف.

فى النظام الديمقراطى رئيس الدولة خادم للشعب. المواطنون يتعاملون معه باحترام ولكن بندية وكرامة. فى مصر بعد الثورة لن يكون هناك مواطن ينحنى ويقف مذلولا أمام الرئيس، ولن يفخر مواطن بأن الرئيس شتمه أو ضربه على كرشه.. من الآن فصاعدا على الرئيس أن يفهم أن مصر تغيرت، وأن الكنّاس فى الشارع مواطن مصرى من حقه أن يستجوب رئيس الجمهورية وأن يتهمه بالتقصير وأن يطلب منه توضيحات حول سياساته.. ما إن انتهى اللقاء وخرجت من الاستوديو حتى انهالت على مئات المكالمات ورسائل التأييد من المصريين داخل الوطن وخارجه. أنا فخور بكل كلمة قالها هؤلاء الأعزاء، على أن وسام الشرف الحقيقى قد حصلت عليه من والد الشهيد محمد رمضان، أصغر شهداء الإسكندرية، الذى قتله ضابط شرطة برصاصة مباشرة فى رأسه، وهو لم يبلغ السادسة عشرة من العمر... كتب لى والد الشهيد فى رسالته..

«أشكرك. لقد أحسست وأنا أشاهدك بأن دم ابنى المرحوم محمد فى يد شريفة».

الديمقراطية هى الحل.

[redacted]







وجهة نظر

د.حسن نافعة

hnafaa47@yahoo.com

إجراءات تحفظية مطلوبة

تعرضت مقار جهاز مباحث أمن الدولة لعمليات تخريبية واسعة النطاق ليس من المعروف على وجه التحديد الجهة التى قامت بها أو حجم الأضرار التى نجمت عنها. وعند الحديث عن هذه الأضرار يتعين التمييز بين أمرين مختلفين، الأول: الأضرار الناجمة عن التجاوزات والجرائم التى ارتكبها المسؤولون عن جهاز أمن الدولة فى حق الشعب. والثانى: الأضرار الناجمة عن تلف جانب من المعلومات التى يملكها هذا الجهاز والذى يعتبر أحد أهم فصوص ذاكرة الوطن. ولأن تجاوزات وجرائم الجهاز نفسه هى نتاج سياسات تبناها وطبقها النظام الحاكم، فمن الطبيعى أن تقع المسؤولية السياسية عن ارتكابها على عاتق قادة النظام. أما المعلومات التى تختزنها ذاكرته فهى ملك للشعب المصرى كله، ومن ثم تقع مسؤولية حمايتها والحفاظ عليها على عاتق المسؤولين حاليا عن إدارة الدولة والمجتمع، وعلى الأخص المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد استمعت بالأمس إلى مداخلة تليفزيونية للسيد اللواء إسماعيل عثمان، مدير إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة، يقول فيها - ما معناه - إن القوات المسلحة كانت تتولى تأمين مقار أجهزة أمن الدولة من الخارج فقط وليس من الداخل، وذلك فى محاولة واضحة لإخلاء مسؤولية القوات المسلحة، وهو أمر مفهوم ومقدر. وبعد دقائق من هذه المداخلة أصدرت القوات المسلحة بيانا تؤكد فيه أن جميع مقار مباحث أمن الدولة فى البلاد أصبحت تحت سيطرتها المباشرة، فى محاولة مقدرة من جانبها لطمأنة الناس على أن ما حدث لم يعد قابلاً للتكرار. غير أن مجمل ما جرى يحتاج إلى تعليق.

يعرف خبراء القانون معنى «الإجراءات التحفظية»، أو الوقائية أو الحمائية، والتى يتعين أن تلجأ إليها السلطات المعنية لحفظ الحقوق والحيلولة دون احتمال تعرضها للضياع. ولأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذى آلت إليه السلطة بعد خلع الرئيس السابق، أصبح المؤتمن على الثورة، فقد توقع البعض أن يأمر باتخاذ إجراءات تحفظية فورية ضد كبار المسؤولين فى نظام الحكم السابق، فى مقدمتهم رئيس الدولة، وأن يتولى السيطرة بنفسه على المؤسسات الحيوية فيها للحيلولة دون الانقضاض على الثورة أو طعنها فى ظهرها، لكن حرصه على ألا يبدو وكأنه قام بانقلاب منعه فيما يبدو من التصرف على هذا النحو. ورغم تفهمنا الكامل لطبيعة الهواجس والمحاذير التى دفعته لتوخى الحذر فى تصرفاته، فإن الانهيار المفاجئ لمنظومة الأمن عقب نزوله إلى الشارع، والذى بدا وكأنه حلقة فى مؤامرة لإثارة الفوضى فى البلاد، كان يستدعى منه التصرف بطريقة مختلفة مع المسؤولين عن نهب ثروة البلاد ويحاولون الانقضاض من جديد على السلطة. ولأن شعب مصر يثق ثقة مطلقة فى جيشه الوطنى، ولم يكن فى وضع يسمح له بعد الثورة بإدارة مؤسسات الدولة الحساسة بنفسه عقب تنحى الرئيس، فلم يكن أمامه سوى الاعتماد على يقظة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقدرته على التدخل وحسم الأمور فى اللحظة المناسبة لحماية الثورة فى مواجهة محاولات الانقضاض عليها من فلول النظام القديم.

لا تتوافر معلومات دقيقة عن حجم الخسائر التى لحقت بذاكرة الوطن بسبب ما تعرضت له مقار مباحث أمن الدولة خلال الأيام القليلة الماضية، وإلى أى مدى يمكن أن يؤثر ما حدث على الجهود الرامية إلى تحديد مسؤولية المتهمين بارتكاب جرائم فى حق هذا الشعب ومحاولة استعادة أمواله وثرواته المنهوبة. وعلى أى حال فأن يأتى قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالسيطرة على مقار مباحث أمن الدولة متأخرا خير من ألا يأتى أبدا. غير أن ما جرى يتعين أن يلفت نظر الجميع إلى حجم التحديات التى تنتظر شعب مصر على الطريق والتى تهدد بالانقضاض على الثورة وإجهاضها. ولأن الوضع جد خطير أعتقد أنه بات يتطلب فرض الإقامة الجبرية على جميع القيادات الرئيسية السابقة كإجراء تحفظى، وتشكيل ثلاث لجان مستقلة تتولى التحقيق فى: ١- أسباب وملابسات انهيار الأجهزة الأمنية عقب نزول الجيش ومعاقبة المسؤولين عنه أو المتسببين فيه. ٢- تحديد المسؤولية عن تخطيط وتمويل معركة الجمل والبغال ومحاسبة المتورطين. ٣- حصر الأموال والثروات المنهوبة والعمل على استردادها. وسنحكم على أداء الحكومة فى المرحلة المقبلة، ضمن معايير أخرى كثيرة، من خلال مدى قدرتها على القيام بهذه المهام.

الحكومة الجديدة تؤدى اليمين أمام «المشير».. و«شرف» يستجيب لمتظاهرى «الآثار» ويفصلها «المجلس الأعلى» عن «الثقافة»

رئيس الوزراء يجرى مباحثات مع شباب الثورة حول الدستور.. ووزير القوى العاملة يبدأ مهامه بلقاء النقابيين

كتب. منصور كامل ومتولى سالم ومحمد عزوز ووفاء بكرى وهشام شوقى وتيسير قوايد:

أدى الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء الجديد، وأعضاء حكومته اليمين القانونية بعد ظهر أمس أمام المشير محمد حسين طنطاوى، رئيس المجلس.

فيما وافق الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، على إنشاء وزارة مستقلة للآثار، بعد تظاهر نحو ألفين من العاملين بها، أمام مقر مجلس الوزراء للمطالبة بفصل الآثار عن الثقافة، وحاول «شرف» إقناع المتظاهرين فى البداية بوجود وزارة واحدة للثقافة والآثار، ولكن المتظاهرين رفضوا الاستماع إليه، وأصروا على موقفهم.

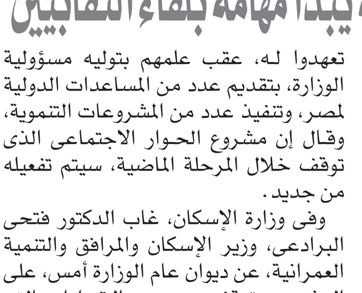
وصرحت مصادر مسؤولة لـ«المصرى اليوم» بأنه من المرجح أن يتم إنشاء هيئة عليا مستقلة للآثار تتبع رئيس الوزراء مباشرة على أن يكون رئيسها بدرجة وزير.

وطلب «شرف» من المتظاهرين منحه بعض الوقت لدراسة الأمر، وغادر المكان ليعود بعد نصف ساعة، ويخبر المتظاهرين بموافقته على إنشاء وزارة مستقلة للآثار، ومن المقرر أن يقوم الدكتور شرف بإجراء مشاورات لاختيار وزير للآثار، وقابل المتظاهرون القرار بالفرحة العارمة وغادروا المكان، ليأتى مكانهم طلبة الكليات الصناعية الذين يطالبون بمعاملتهم معاملة الكليات الهندسية، ورددوا هتافات «كفاية حرام».

ومن المقرر أن يجرى الدكتور شرف لقاء موسعاً مع عدد من ثوار التحرير، لبحث التعديلات الدستورية، ووصفت الدكتورة هالة الهوارى، أستاذة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، التعديلات الدستورية التى تمت مؤخرا بأنها «كمين»، وقالت لـ«المصرى اليوم» إنهم سيطالبون رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مجلس رئاسى مكون من ٤ مدنيين وشخص عسكرى، وتغيير كامل للدستور وعدم الاكتفاء بتعديله فقط، وأضافت أنه فى حالة عدم الموافقة على هذا الاقتراح، فسيطلبون إضافة بند يلزم مجلس الوزراء الحالى بتغيير كامل للدستور مثلما حدثٍ فى ثورة ١٩٥٢ حيث تم تغيير الدستور كاملاً بعدها بعامين عام ١٩٥٤.



جانب من مظاهرات موظفى الآثار — تصوير. محمد هشام



وناشدت وزارة الدكتور عصام شرف، فى بيانها الثانى على صفحتها الرسمية على الموقع الاجتماعى «فيس بوك» مستخدمى الموقع، عدم إنشاء صفحة أخرى مماثلة، حتى لا يتعرضوا للمساءلة القانونية، وذلك للحفاظ على مصداقية الخبر وعدم تشتيت المواطنين، مؤكدة أن هذه الصفحة هى الصفحة الرسمية الوحيدة المؤكدة بياناتها تفصيلا لدى رئاسة مجلس الوزراء المصرى والمسؤولة مسؤولية كاملة عما ينشر داخل الصفحة.

يأتى ذلك فى الوقت الذى انتشرت فيه الصفحات التى تحمل اسم «الصفحة الرسمية لحكومة عصام شرف» على الفيس بوك، والتى وصل عدد مشتركيها إلى أكثر من ١٧٣ ألفا، بينما وصل عدد مشتركى الصفحة الرسمية لوزارة الدكتور عصام شرف على الفيس بوك إلى أكثر من ثمانية آلاف مشترك فى ٤ أيام منذ تكليف شرف برئاسة مجلس الوزراء من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وبدأ الدكتور أحمد حسن البرعى، وزير القوى العاملة والهجرة، عمله فى الوزارة أمس، قبل أداء اليمين القانونية، واتصل بعدد كبير من النقابيين الرسميين التابعين للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وعدد من رؤساء النقابات العمالية، لتحديد موعد عاجل يجمعهم مع النقابات المستقلة، والاتفاق على أسلوب العمل خلال المرحلة المقبلة.

وطلب البرعى من رؤساء النقابات العمالية تهدئة الأجواء خلال المرحلة الحالية التى تمر بها مصر، وضرورة قبول الطرف الآخر، والتعامل وفق المتغيرات الجديدة، مشيرا إلى أنه سيسعى خلال المرحلة المقبلة للتعاون مع جميع الأطراف، بهدف استعادة الاستقرار فى الأوساط العمالية، التى شهدت العديد من المطالب الفئوية فى الفترة الأخيرة، متعهدا ببذل أقصى جهد لحل المشاكل العمالية بمختلف القطاعات.

وقال البرعى إن مسؤولين دوليين بالاتحاد الدولى للنقابات ومنظمة العمل الدولية، تعهدوا له، عقب علمهم بتوليه مسؤولية الوزارة، بتقديم عدد من المساعدات الدولية لمصر، وتنفيذ عدد من المشروعات التنموية، وقال إن مشروع الحوار الاجتماعى الذى توقف خلال المرحلة الماضية، سيتم تفعيله من جديد.

وفى وزارة الإسكان، غاب الدكتور فتحى البرادعى، وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، عن ديوان عام الوزارة أمس، على الرغم من توقف عدد من القرارات التى تحتاج إلى توقيعه، خاصة موافقته على صرف دعم الدولة الخاص بالمشروع القومى للإسكان الاجتماعى، وضمنه مشروع ابنى بيتك، والمشكلة الخاصة بحاجزى المنطقة السابعة فى المشروع والخاصة بالارتفاعات.

وأكد مصدر مطلع لـ«المصرى اليوم» أن مسؤولى القطاعات المختلفة بالوزارة، قرروا تسيير أعمالهم التى لا تحتاج إلى مذكرات للعرض على الوزير، بعد توقف عدد كبير من المشروعات عن العمل، بسبب تغيير الحكومة أكثر من مرة، وتوقف العمل فى الوزارة.

وفى وزارة السياحة، كشف مصدر حكومى عن أن ملف الأراضى التابعة لهيئة التنمية السياحية سيتم عرضه على فخرى عبدالنور، وزير السياحة، سواء بالنسبة للمخصصات السابقة، أو تنفيذ المشروعات وتقييم أوضاعها.

من جانبه، قال الدكتور أيمن فريد أبوحديد، وزير الزراعة، إن أولوية العمل خلال الفترة المقبلة، تتمثل فى مراجعة قرارات التصرف فى أراضى الدولة فى العهد السابق، للتأكد من مطابقتها للقوانين، والقرارات المنظمة للتصرف فى هذه الأراضى، مؤكدا أنه سيتم سحب الأراضى من المخالفين.

وفى سياق متصل، أكد الدكتور حسين العطفى، وزير الرى والموارد المائية، أنه سيتم البدء فى تنفيذ خطة جديدة لزيادة التعاون مع دول حوض النيل، للحفاظ على الأمن المائى لمصر، بينما سيتم وضع آلية تنفيذية لمشروع تطوير الرى فى أراضى الوادى والدلتا، للحد من أزمات الرى.

الاعتصامات والإضرابات والبوتاجاز والأسعار.. الملفات المهمة أمام وزير البترول الجديد

كتبت - لبنى صلاح الدين:

يواجه المهندس عبدالله غراب، وزير البترول والثروة المعدنية الجديد، عدداً من الملفات المفتوحة والتى تتطلب قرارات سريعة لحلها على المدى القصير تمهيدا لإعادة النظر فى مجمل السياسات التى حكمت قطاع البترول خلال السنوات الماضية وواجهت انتقادات عدة من قبل المتابعين من خبراء ومحللين اقتصاديين.

وتتصدر أزمة الاعتصامات العمالية جدول أعمال الوزير الجديد، والذى يحظى بشعبية كبيرة بين موظفى الهيئة العامة للبترول بشكل خاص وباقى العاملين بالوزارة بشكل عام، حتى إنهم خرجوا فى مظاهرات احتجاجية على رحيله من الهيئة قبل عدة أيام، إثر أنباء ترددت وقتها بأن المهندس محمود لطيف، الوزير السابق قرر نقل غراب من الهيئة.

وإلى جانب الاعتصامات، هناك أزمة أخرى تواجه القطاع وهى توفير المنتجات البترولية بالأسواق المحلية، والتى يحسب للقطاع أنها لم تشهد اختناقات شديدة خلال الأيام الماضية عقب الاضطرابات السياسية التى حالت دون انتظام تموين بعض محطات البنزين.

وقال المهندس عبدالله غراب فى تصريحه لـ«المصرى اليوم» إن تهدئة العمال بالقطاع من خلال وضع مؤقت لن يكون حلا للمشكلة والتى يجب علاجها من أساسها، وهو ما سيعمل عليه خلال الفترة المقبلة، مؤكدا أنه لن تكون هناك أسرار فى البترول وكل الملفات مفتوحة للنقاش.

وتابع الوزير أن أهم أولويات القطاع الفترة المقبلة استمرار توفير المنتجات البترولية بالأسواق دون انقطاع.

وأكد غراب أن الفرق بين أسعار المنتجات البترولية المقدمة من الحكومة وبين السعر النهائى الذى يصل للمستهلك يجب إيجاد حل له، لإن الدولة توفر المنتج وتتحمل فارق السعر ثم يصل المنتج للمواطن بسعر أعلى «وده خلق عقدة» لدى المواطنين من أسعار المنتجات.

وأضاف غراب أن هناك أشياء عديدة داخل القطاع بحاجة للضبط وإعادة النظر.

خط أحمر

سليمان جودة

اختطاف البلد

الاستفتاء على التعديلات التى جرت على بعض مواد الدستور، يوم ١٩ مارس الحالى، لا يعنى بالضرورة أن يؤدى ذلك إلى إجراء انتخابات البرلمان أولاً.. فلاتزال هناك آراء وجيهة، وهى كثيرة، وترى أن إجراء انتخابات مجلس الشعب، قبل انتخابات الرئاسة، سوف يؤدى إلى تسليم السلطة إلى بقايا الحزب الوطنى، ثم إلى جماعة الإخوان، وليس إلى رئيس مدنى منتخب، كما يريد المجلس الأعلى للقوات المسلحة!

فالأولويات التى نعمل وفقاً لها، الآن، تعانى خللاً كبيراً، ولابد من تدارك هذا الخلل بسرعة، ودون إبطاء، وإلا، فسوف ندفع الثمن!

إننا، فى الوقت الحالى، مشغولون طول الوقت برئيس الوزراء الذى ذهب، ورئيس الوزراء الذى جاء، ومشغولون بتفاصيل تخص الماضى، أكثر مما تتعلق بالحاضر، أو تتصل بالمستقبل، ولايزال أغلب وقتنا مهدراً فى الكلام عن هوامش لا علاقة لها بالمستقبل، الذى يجب أن نتطلع نحوه، وأن نصل إليه، ولايزال الماضى يشدنا، بأكثر مما يجذبنا المستقبل، ولانزال نستغرق أنفسنا فيما يجب أن نلقيه وراء ظهورنا.. ولانزال.. ولانزال.. إلى آخر ما تراه فى أى اتجاه حولك!

الطبيعى، ومنطق الأمور يقول إن علينا أن ننظم انتخابات رئاسية أولاً، وأن يأخذ هذا التنظيم وقته، حتى لا يجرى «سلق» الانتخابات، فإذا انتهينا من انتخابات الرئاسة، وإذا جاء رئيس مدنى يليق بهذا البلد، ويليق البلد به، كان علينا، عندئذ، أن ندعو، من خلال الرئيس الجديد، إلى وضع دستور جديد، تقوم به جمعية تأسيسية منتخبة، لا يرقى إليها الشك، ولا إلى أحد من أعضائها، فإذا قامت جمعية من هذا النوع، وعلى هذا المستوى، بوضع مثل هذا الدستور، كان على الرئيس الجديد، وعلينا معه، أن نذهب إلى انتخابات برلمان، ونحن مطمئنون إلى أن القوى السياسية المختلفة، والأحزاب الحقيقية، لديها استعداد لخوض انتخابات، وإحراز نجاح فيها!

هذا هو التسلسل العاقل للخطوات الثلاث، بدءاً من الانتخابات الرئاسية، مروراً بالدستور العصرى، وانتهاءً بانتخابات البرلمان التى يمكن - وقتها فقط - أن تأتى معبِّرة عن حقيقة أوزان الأحزاب السياسية المختلفة فى الشارع.

أما قبل ذلك، فنحن سوف نساعد على اختطاف البلد، دون أن ندرى، أو نقصد، ولابد أن نكون على وعى كامل بمخاطر إجراء انتخابات برلمان فى هذه الظروف، وأن نكون على وعى كامل أيضاً، بأن الانشغال أو الانهماك فى هذه التفاصيل التى تستغرقنا، فى هذه اللحظة، قد يكون مقصوداً، وقد نفيق منه، لنجد أنفسنا أمام دولة «كتاتنية» «بديعية» ٢٤ قيراط!

بروفايل

«البرادعى».. الرجل الذى حاربته صحف الحزب الوطنى وإسرائيل

فى فبراير ٢٠١١، وعلى لسان عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية الحديث العهد، فوّض «مبارك» رئيس مصر السابق سلطاته إلى المجلس الأعلى العسكرى. قبل ذلك بعام، تحديداً فى فبراير ٢٠١٠، فى صالة الوصول بمطار القاهرة الدولى، وبعد أن هبطت الطائرة القادمة من فيينا، وعلى متنها محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خطب البرادعى فى آلاف الشباب والناشطين السياسيين الذين اصطفوا على أرصفة المطار لاستقباله، ربما كانت أقصر خطبة سياسية شهدتها الحياة السياسية فى مصر «التغيير قادم لا محالة».

أطلق البرادعى خطابه القصير، تلاه بعدد من اللقاءات التليفزيونية، انتشرت بعدها كلمات مثل «الإصلاح» و«التغيير الجذرى» و«الحراك الاجتماعى» و«شباب مصر» مثل نيران سريعة الاشتعال، فى مجتمع جاف قابل للاشتعال.

هو محمد مصطفى البرادعى الدبلوماسى المصرى، الذى ارتقى فى وزارة الخارجية المصرية، حتى وصل إلى مندوب مصر فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قبل أن يرتقى بأداء شخصى مبهر لأعضاء الوكالة إلى منصب رئيسها، ضد إرادة مصر التى قدمت مرشحا ضده وقتها.

قبل ٢٠١٠، بخمس سنوات بدأ البرادعى مواجهته للنظام السابق، وهى المواجهة التى ظهرت فوق الطاولة بوصول خريج الحقوق، ونجل مصطفى البرادعى المحامى، النقيب السابق للمحامين، إلى مطار القاهرة قبل عام من خروج مبارك إلى شرم الشيخ. قبل ذلك بـ٥ سنوات، وبعد حصوله على جائزة نوبل للسلام، وعلى الهواء مباشرة فى صباح أحد أيام ٢٠٠٥، نقلت قنوات التليفزيون الحكومى لقاء للبرادعى والرئيس مبارك أثناء تكريمه لحصوله على الجائزة العالمية، كسر «البرادعى» إيقاع مراسم التكريم البروتوكولية عندما جاءه الدور لإلقاء كلمته التى تحدث فيها عن رقى الأمم وتقدمها، وهو الخطاب القصير — كعادة خطابات البرادعى كما سيظهر لاحقاً — الذى ختمه موجها كلمات قوية للرئيس المواجه له «سيادة الرئيس، ولنعلم أن الدول لا تتقدم إلا باحترام حقوق الإنسان».

فى نوفمبر ٢٠٠٩ وفى خضم جدل سياسى حول انتخابات رئاسة الجمهورية المستحقة فى مصر سنة ٢٠١١ والعوائق الدستورية الموضوعة أمام المترشحين بموجب المادة ٧٦ المعدّلة فى ٢٠٠٧ وتكهنات حول تصعيد جمال ابن الرئيس حسنى مبارك، أعلن محمد البرادعى احتمال ترشحه لانتخابات الرئاسة فى مصر مشترطاً لإعلان قراره بشكل قاطع وجود «ضمانات مكتوبة» حول نزاهة وحرية العملية الانتخابية. وقال البرادعى فى مقابلة تليفزيونية أجراها مع شبكة «سى. إن. إن» الإخبارية الأمريكية: «سأدرس إمكانية الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية فى مصر إذا وجدت ضمانات مكتوبة بأن العملية الانتخابية ستكون حرة ونزيهة».

إعلان البرادعى أثار ردود أفعال متباينة فى الشارع السياسى المصرى، حيث اعتبره البعض رسالة محرجة للنظام من شخصية ذات ثقل دولى مفادها أن عملية تداول السلطة فى مصر تحتاج إلى إعادة نظر. بينما رأى آخرون أن تصريح البرادعى يعد مسعى حقيقيا لفتح آفاق جديدة للحياة السياسية «المخنوقة» فى مصر - حسب وصفه.

وفور انتهاء فترة رئاسته للوكالة الدولية فى ديسمبر ٢٠٠٩، أعلن عن عزمه الترشح لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات المقررة فى ٢٠١١، ولكن بشرط إعادة تعديل المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ من الدستور المصرى ليسمح لأى مصرى بخوض الانتخابات الرئاسية، كما طالب ببعض التعهدات الكتابية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وبعض الضمانات مثل المراقبة ا لقضا ئية والدولية، وقد رحبت أحزاب وتيارات المعارضة المختلفة بهذا القرار.



البرادعى

وصل البرادعى إلى القاهرة يوم الجمعة الموافق ١٩ فبراير ٢٠١٠ وكان فى استقباله فى مطار القاهرة العديد من النشطاء السياسيين المصريين وعدد غير قليل من الشباب من عدة مناطق ومحافظات مختلفة فى مظاهرة ترحيب بعودته لوطنه قدرت بحوالى ألفى شخص من أعمار وفئات اجتماعية مختلفة، رافعين أعلام مصر والعديد من اللافتات التى عبرت عن ترحيبهم به وتأييدهم للرجل فيما اعتزمه من إصلاحات سياسية وإعادة الديمقراطية التى افتقدها الشباب المصرى فى ظل النظام الحالى.

وفى الأسبوع الأول لوصوله اجتمع مع عدد من قادة التيارات السياسية المختلفة والنشطاء السياسيين، كما قام عدد من القنوات الفضائية المستقلة باستضافته فى عدد من البرامج الحوارية لتقديم نفسه للشعب والتعرف على رؤيته السياسية، واندهش البعض من استخدام الرجل لكلمات «الدستور» و«الإصلاح» و«تغيير النظام» وضربه أمثلة بـ«مارتن لوثر كينج» و«غاندى» وهى المصطلحات التى اعتاد السياسيون المصريون الابتعاد عنها فى الخطابات الموجهة للجماهير بسبب ما يرون أنه انخفاض فى الوعى السياسى بالمجتمع المصرى.

وفى سبتمبر ٢٠١٠ نشر عدد من الصحف المصرية، صورا عائلية خاصة لأسرة الدكتور محمد البرادعى، بعدما نقلتها «صديقة مجهولة» لابنته ليلى البرادعى عن صفحتها على موقع «فيس بوك» تقول إنها متزوجة من شخص بريطانى مسيحى (وهو مخالف للشريعة الإسلامية) وهذا ما تم نفيه من سفير النمسا السابق والذى اعتبرها أنصار البرادعى خطوة تعكس تدنى مستوى المواجهة مع الخصوم السياسيين للنظام، وهو ما علق عليه فى أحد حواراته الصحفية: «المضحك أن الوحيدين اليوم الذين لا يقفان معى هما إسرائيل وصحف الحزب الوطنى».

أحمد رجب

فشل صفقة «عمر أفندى».. وانسحاب شركاء من العرض الجديد

كتب ـ محمد عبدالعاطى:

أعلن الدكتور كرم كردى، الشريك الرئيسى لمجموعة «الأصيل» التى تقدمت لشراء شركة «عمر أفندى»، انسحابه من الصفقة لعدم جدواها بسبب عصيان العمال وتأثر المناخ العام للاستثمار بالثورة. وكشف كردى فى تصريح لـ«المصرى اليوم»، عن عدم إتمام الصفقة حتى الآن بسبب تأخر توقيع العقد مع جميل القنبيط المستثمر السعودى. وقال إن شركة عمر أفندى مازالت ملكا للمستثمر الرئيسى، وهو ما يضعه أمام المطالب العمالية، حسب القانون.

وأرجع كردى المتواجد حاليا فى المملكة العربية السعودية، أسباب انسحابه من الصفقة، إلى تغير المناخ الاستثمارى فى مصر عقب اندلاع ثورة ٢٥ يناير، فضلا عن تغيير موقف العمالة بالشركة التى تسيطر عليها حالة من العصيان.

شباب «الناصرى» يدعون «سامى شرف» لرئاسة المؤتمر العام للحزب

كتب - عادل الدرجلى:

دعا شباب الحزب الناصرى، قيادات الحزب بالمحافظات لحضور جمعية عمومية ومؤتمر عام للحزب يوم الخميس المقبل، كما دعوا سامى شرف، القيادى الناصرى لإدارة هذا المؤتمر، وطالبوا بحل المكتب السياسى للحزب.

قال فرحات جنيدى، رئيس حركة «شباب الناصرى من أجل الإصلاح»، إنهم شكلوا مجموعة من الشباب لوضع لائحة جديدة للحزب بدلاً من اللائحة القديمة التى تعطى سلطات كبيرة للأمين العام ورئيس الحزب.

وأصدر شباب الحزب الناصرى المعتصمون فى المقر الرئيسى للحزب، منذ الأسبوع الماضى، بياناً، أمس، أكدوا فيه تلقيهم تهديدات من أنصار سامح عاشور، النائب الأول لرئيس الحزب، القائم بأعمال الرئيس، لفض الاعتصام بالقوة بعد أن تعرضوا لمضايقات شديدة من أنصار «عاشور». وشدد شباب الحزب أنهم يكنون للأعضاء القدامى كل التقدير ويعتبرونهم رموزا للحزب ولا يمكن التفريط فيهم أو إغفال دورهم أو تهميشهم فى الفترات المقبلة.

آلاف الأقباط يتوافدون من المحافظات على «اعتصام ماسبيرو»

وفد يلتقى «شرف» لعرض مشاكل المسيحيين.. والمجلس الملى يعلن استمرار نشاطه لحين رجوع البابا

كتب ـ عماد خليل، والإسكندرية ـ رجب رمضان:

توافد آلاف الأقباط من المحافظات للمشاركة فى الاعتصام المفتوح أمام مبنى التليفزيون، أمس، رغم وعود اللواء طارق المهدى، المشرف العام على مبنى الإذاعة والتليفزيون، بأن تبنى القوات المسلحة كنيسة جديدة فى قرية «صول» مركز أطفيح بمحافظة حلوان، ومعاقبة المتسببين فى الحادث، فى الوقت الذى أعلن فيه مجلس الأقباط الملى استمرار نشاطه لحين عودة البابا من رحلته العلاجية، فيما أشارت مصادر إلى أن حالته مستقرة وسوف يعود إلى البلاد خلال أسبوع.

وفى ذات السياق، التقى مايكل منير، الناشط القبطى فى الولايات المتحدة، ووفد من الأقباط المهندس عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، لعرض مطالب الأقباط. وصرح منير عقب اللقاء بأن رئيس الوزراء استجاب سريعا لاتصاله، مساء أمس الأول، وطلب منه لقاءه فى منزله لاقتناعه بأهمية القضية وشرعية المطالب.

وأشار منير إلى أن رئيس الوزراء وعدهم بلقاء المعتصمين أمام التليفزيون بعد لقائه مع المشير حتى يعرف كل تفاصيل القضية، ولا يعدهم بأشياء لا يستطيع تنفيذها، وأكد منير الذى حضر اللقاء مع كامل صالح عضو المجلس الملى العام، ونجيب أبادير رجل الأعمال، والقمص متياس نصر، راعى كنيسة العذراء بعزبة النخل، أن شرف وعدهم بلقاء آخر لمناقشة كل المطالب التى اعترف بمشروعيتها.

من ناحية أخرى، اقتحم مجهولون جمعية الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمى والدراسات العليا الراحل وسرقوا كل محتوياته مساء أمس الأول الأحد، وتقع الجمعية بجوار كاتدرائية العباسية بشارع رمسيس. وقال سعيد جبرائيل، رئيس مجلس إدارة الجمعية، إنه تمت سرقة جميع النياشين والهدايا الذهبية والفضية وجميع المقتنيات الخاصة بالأنبا غريغوريوس.

وفى سياق منفصل، قرر المجلس الملى العام استمرار نشاطه رغم انتهاء دورته فى ٣١ ديسمبر الماضى، لحين عودة البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، من رحلته العلاجية بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما أكد مصدر كنسى أن حالة البابا شنودة مستقرة، بعد عمل الفحوصات الطبية اللازمة، وأنه سيعود خلال أسبوع.

وقال الدكتور ثروت باسيلى، وكيل المجلس الملى العام لـ«المصرى اليوم» إن المجلس مستمر فى عمله لحين إجراء انتخابات جديدة، وتسليم مهام المجلس القديم للجديد، مشيرا إلى أنه جرى العرف أن يتولى المجلس مهامه لحين إجراء انتخابات فى فترة لا تتجاوز ٦ شهور وذلك وفقا للقانون الخاص بانتخابات المجلس الملى العام.

وأوضح باسيلى أن قانون الانتخابات يقضى بمخاطبة البابا شنودة وزير الداخلية لإجراء انتخابات المجلس الملى العام، على أن تعلن وزارة الداخلية فتح باب التقدم ويتم خلال ١٥ يوما تقديم الطعون وإعلان الأسماء النهائية، مشيرا إلى أن عدد المتقدمين قد يصل إلى ٥٠ مرشحا، ينجح منهم ٢٤ عضوا، ويكون البابا هو رئيس المجلس.

فى المقابل، تقرر تجميد نشاط المجلس الملى التابع لكاتدرائية الأقباط الأرثوذكس فى الإسكندرية، لأجل غير مسمى بعد انتهاء دورته الحالية، وتعليق عمله لحين موافقة وزير الداخلية على إجراء انتخابات جديدة للمجلس بالتنسيق مع البابا شنودة، على أن يتم تحديد موعد لاحق لإجرائها.. من جهة أخرى، دعا التيار العلمانى إلى ضرورة تغيير قانون المجلس الملى، واستبعاد وزارة الداخلية من الإشراف على الانتخابات، وضرورة منح صلاحيات أكبر للمجلس تسمح له بإدارة شؤون الكنيسة.

شنودة

[redacted]







د.حسن نافعة

hnafaa47@yahoo.com

إجراءات تحفظية مطلوبة

تعرضت مقار جهاز مباحث أمن الدولة لعمليات تخريبية واسعة النطاق ليس من المعروف على وجه التحديد الجهة التى قامت بها أو حجم الأضرار التى نجمت عنها. وعند الحديث عن هذه الأضرار يتعين التمييز بين أمرين مختلفين، الأول: الأضرار الناجمة عن التجاوزات والجرائم التى ارتكبها المسؤولون عن جهاز أمن الدولة فى حق الشعب. والثانى: الأضرار الناجمة عن تلف جانب من المعلومات التى يملكها هذا الجهاز والذى يعتبر أحد أهم فصوص ذاكرة الوطن. ولأن تجاوزات وجرائم الجهاز نفسه هى نتاج سياسات تبناها وطبقها النظام الحاكم، فمن الطبيعى أن تقع المسؤولية السياسية عن ارتكابها على عاتق قادة النظام. أما المعلومات التى تختزنها ذاكرته فهى ملك للشعب المصرى كله، ومن ثم تقع مسؤولية حمايتها والحفاظ عليها على عاتق المسؤولين حاليا عن إدارة الدولة والمجتمع، وعلى الأخص المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد استمعت بالأمس إلى مداخلة تليفزيونية للسيد اللواء إسماعيل عثمان، مدير إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة، يقول فيها ـ ما معناه ـ إن القوات المسلحة كانت تتولى تأمين مقار أجهزة أمن الدولة من الخارج فقط وليس من الداخل، وذلك فى محاولة واضحة لإخلاء مسؤولية القوات المسلحة، وهو أمر مفهوم ومقدر. وبعد دقائق من هذه المداخلة أصدرت القوات المسلحة بياناً تؤكد فيه أن جميع مقار مباحث أمن الدولة فى البلاد أصبحت تحت سيطرتها المباشرة، فى محاولة مقدرة من جانبها لطمأنة الناس على أن ما حدث لم يعد قابلاً للتكرار. غير أن مجمل ما جرى يحتاج إلى تعليق.

يعرف خبراء القانون معنى «الإجـراءات التحفظية»، أو الوقائية أو الحمائية، والتى يتعين أن تلجأ إليها السلطات المعنية لحفظ الحقوق والحيلولة دون احتمال تعرضها للضياع. ولأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذى آلت إليه السلطة بعد خلع الرئيس السابق، أصبح المؤتمن على الثورة، فقد توقع البعض أن يأمر باتخاذ إجراءات تحفظية فورية ضد كبار المسؤولين فى نظام الحكم السابق، فى مقدمتهم رئيس الدولة، وأن يتولى السيطرة بنفسه على المؤسسات الحيوية فيها للحيلولة دون الانقضاض على الثورة أو طعنها فى ظهرها، لكن حرصه على ألا يبدو وكأنه قام بانقلاب منعه فيما يبدو من التصرف على هذا النحو. ورغم تفهمنا الكامل لطبيعة الهواجس والمحاذير التى دفعته لتوخى الحذر فى تصرفاته، فإن الانهيار المفاجئ لمنظومة الأمن عقب نزوله إلى الشارع، والـذى بـدا وكـأنـه حلقة فـى مـؤامـرة لإثـارة الفوضى فـى الـبـلاد، كان يستدعى منه التصرف بطريقة مختلفة مع المسؤولين عن نهب ثروة البلاد ويحاولون الانقضاض من جديد على السلطة. ولأن شعب مصر يثق ثقة مطلقة فى جيشه الوطنى، ولم يكن فى وضع يسمح له بعد الثورة بإدارة مؤسسات الدولة الحساسة بنفسه عقب تنحى الرئيس، فلم يكن أمامه سوى الاعتماد على يقظة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقدرته على التدخل وحسم الأمور فى اللحظة المناسبة لحماية الثورة فى مواجهة محاولات الانقضاض عليها من فلول النظام القديم.

لا تتوافر معلومات دقيقة عن حجم الخسائر التى لحقت بذاكرة الوطن بسبب ما تعرضت له مقار مباحث أمن الدولة خلال الأيام القليلة الماضية، وإلى أى مدى يمكن أن يؤثر ما حدث على الجهود الرامية إلى تحديد مسؤولية المتهمين بارتكاب جرائم فى حق هذا الشعب ومحاولة استعادة أمواله وثرواته المنهوبة. وعلى أى حال فأن يأتى قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالسيطرة على مقار مباحث أمن الدولة متأخرا خير من ألا يأتى أبدا. غير أن ما جرى يتعين أن يلفت نظر الجميع إلى حجم التحديات التى تنتظر شعب مصر على الطريق والتى تهدد بالانقضاض على الثورة وإجهاضها. ولأن الوضع جد خطير أعتقد أنه بات يتطلب فرض الإقامة الجبرية على جميع القيادات الرئيسية السابقة كإجراء تحفظى، وتشكيل ثلاث لجان مستقلة تتولى التحقيق فى: ١- أسباب وملابسات انهيار الأجهزة الأمنية عقب نزول الجيش ومعاقبة المسؤولين عنه أو المتسببين فيه. ٢- تحديد المسؤولية عن تخطيط وتمويل معركة الجمل والبغال ومحاسبة المتورطين. ٣- حصر الأموال والثروات المنهوبة والعمل على استردادها. وسنحكم على أداء الحكومة فى المرحلة المقبلة، ضمن معايير أخرى كثيرة، من خلال مدى قدرتها على القيام بهذه المهام.

الحكومة الجديدة تؤدى اليمين أمام «المشير».. و«شرف» يستجيب لمتظاهرى «الآثار» ويفصلها «المجلس الأعلى» عن «الثقافة»

رئيس الوزراء يجرى مباحثات مع شباب الثورة حول الدستور.. ووزير القوى العاملة يبدأ مهامه بلقاء النقابيين

كتب. منصور كامل ومتولى سالم ومحمد عزوز ووفاء بكرى وهشام شوقى وتيسير قوايد:

أدى الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء الجديد، وأعضاء حكومته اليمين القانونية بعد ظهر أمس أمام المشير محمد حسين طنطاوى، رئيس المجلس.

فيما وافق الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الـوزراء، على إنشاء وزارة مستقلة للآثار، بعد تظاهر نحو ألفين من العاملين بها، أمام مقر مجلس الوزراء للمطالبة بفصل الآثار عن الثقافة، وحاول «شرف» إقناع المتظاهرين فى البداية بوجود وزارة واحدة للثقافة والآثار، ولكن المتظاهرين رفضوا الاستماع إليه، وأصروا على موقفهم.

وصرحت مصادر مسؤولة لـ«المصرى اليوم» بأنه من المرجح أن يتم إنشاء هيئة عليا مستقلة للآثار تتبع رئيس الـوزراء مباشرة على أن يكون رئيسها بدرجة وزير.

وطلب «شرف» من المتظاهرين منحه بعض الوقت لدراسة الأمر، وغادر المكان ليعود بعد نصف ساعة، ويخبر المتظاهرين بموافقته على إنشاء وزارة مستقلة للآثار، ومن المقرر أن يقوم الدكتور شرف بإجراء مشاورات لاختيار وزير للآثار، وقابل المتظاهرون القرار بالفرحة العارمة وغادروا المكان، ليأتى مكانهم طلبة الكليات الصناعية الذين يطالبون بمعاملتهم معاملة الكليات الهندسية، ورددوا هتافات «كفاية حرام».

ومن المقرر أن يجرى الدكتور شرف لقاء موسعاً مع عدد من ثوار التحرير، لبحث التعديلات الدستورية، ووصفت الدكتورة هالة الـهـوارى، أستاذة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، التعديلات الدستورية التى تمت مؤخرا بأنها «كمين»، وقالت لـ«المصرى اليوم» إنهم سيطالبون رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مجلس رئاسى مكون من ٤ مدنيين وشخص عسكرى، وتغيير كامل للدستور وعدم الاكتفاء بتعديله فقط، وأضافت أنه فى حالة عدم الموافقة على هذا الاقتراح، فسيطلبون إضافة بند يلزم مجلس الوزراء الحالى بتغيير كامل للدستور مثلما حدث فى ثورة ١٩٥٢ حيث تم تغيير الدستور كاملاً بعدها بعامين عام ١٩٥٤.

وناشدت وزارة الدكتور عصام شرف، فى بيانها الثانى على صفحتها الرسمية على الموقع الاجتماعى «فيس بوك» مستخدمى الموقع، عدم إنشاء صفحة أخرى مماثلة، حتى لا يتعرضوا للمساءلة القانونية، وذلك للحفاظ على مصداقية الخبر وعدم تشتيت المواطنين، مؤكدة أن هذه الصفحة هى الصفحة الرسمية الوحيدة المؤكدة بياناتها تفصيلا لدى رئاسة مجلس الوزراء المصرى والمسؤولة مسؤولية كاملة عما ينشر داخل الصفحة.

يأتى ذلك فى الوقت الذى انتشرت فيه الصفحات التى تحمل اسم «الصفحة الرسمية لحكومة عصام شرف» على الفيس بوك، والتى وصل عدد مشتركيها إلى أكثر من ١٧٣ ألفاً، بينما وصل عدد مشتركى الصفحة الرسمية لوزارة الدكتور عصام شرف على الفيس بوك إلى أكثر من ثمانية آلاف مشترك فى ٤ أيام منذ تكليف شرف برئاسة مجلس الوزراء من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وبدأ الدكتور أحمد حسن البرعى، وزير القوى العاملة والهجرة، عمله فى الوزارة أمس، قبل أداء اليمين القانونية، واتصل بعدد كبير من النقابيين الرسميين التابعين للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وعدد من رؤساء النقابات العمالية، لتحديد موعد عاجل يجمعهم مع النقابات المستقلة، والاتفاق على أسلوب العمل خلال المرحلة المقبلة.

وطلب البرعى من رؤساء النقابات العمالية تهدئة الأجواء خلال المرحلة الحالية التى تمر بها مصر، وضرورة قبول الطرف الآخر، والتعامل وفق المتغيرات الجديدة، مشيرا إلى أنه سيسعى خلال المرحلة المقبلة للتعاون مع جميع الأطراف، بهدف استعادة الاستقرار فى الأوساط العمالية، التى شهدت العديد من المطالب الفئوية فى الفترة الأخيرة، متعهدا ببذل أقصى جهد لحل المشاكل العمالية بمختلف القطاعات.

وقال البرعى إن مسؤولين دوليين بالاتحاد الدولى للنقابات ومنظمة العمل الدولية، تعهدوا له، عقب علمهم بتوليه مسؤولية الوزارة، بتقديم عدد من المساعدات الدولية لمصر، وتنفيذ عدد من المشروعات التنموية، وقال إن مشروع الحوار الاجتماعى الذى توقف خلال المرحلة الماضية، سيتم تفعيله من جديد.

وفى وزارة الإسكان، غاب الدكتور فتحى البرادعى، وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، عن ديوان عام الوزارة أمس، على الرغم من توقف عدد من القرارات التى تحتاج إلى توقيعه، خاصة موافقته على صرف دعم الدولة الخاص بالمشروع القومى للإسكان الاجتماعى، وضمنه مشروع ابنى بيتك، والمشكلة الخاصة بحاجزى المنطقة السابعة فى المشروع والخاصة بالارتفاعات.

وأكد مصدر مطلع لـ«المصرى اليوم» أن مسؤولى القطاعات المختلفة بالوزارة، قرروا تسيير أعمالهم التى لا تحتاج إلى مذكرات للعرض على الوزير، بعد توقف عدد كبير من المشروعات عن العمل، بسبب تغيير الحكومة أكثر من مرة، وتوقف العمل فى الوزارة.

وفى وزارة السياحة، كشف مصدر حكومى عن أن ملف الأراضى التابعة لهيئة التنمية السياحية سيتم عرضه على فخرى عبدالنور، وزير السياحة، سواء بالنسبة للمخصصات السابقة، أو تنفيذ المشروعات وتقييم أوضاعها.

من جانبه، قال الدكتور أيمن فريد أبوحديد، وزير الزراعة، إن أولوية العمل خلال الفترة المقبلة، تتمثل فى مراجعة قرارات التصرف فى أراضى الدولة فى العهد السابق، للتأكد من مطابقتها للقوانين، والقرارات المنظمة للتصرف فى هذه الأراضى، مؤكدا أنه سيتم سحب الأراضى من المخالفين.

وفى سياق متصل، أكد الدكتور حسين العطفى، وزير الرى والموارد المائية، أنه سيتم البدء فى تنفيذ خطة جديدة لزيادة التعاون مع دول حوض النيل، للحفاظ على الأمن المائى لمصر، بينما سيتم وضع آلية تنفيذية لمشروع تطوير الرى فى أراضى الوادى والدلتا، للحد من أزمات الرى.





يحيى الجمل يؤدى اليمين الدستورية أمام المشير طنطاوى فى حضور «شرف»

الاعتصامات والإضرابات والبوتاجاز والأسعار.. الملفات المهمة أمام وزير البترول الجديد

كتبت - لبنى صلاح الدين:

يواجه المهندس عبدالله غراب، وزير البترول والثروة المعدنية الجديد، عدداً من الملفات المفتوحة والتى تتطلب قرارات سريعة لحلها على المدى القصير تمهيدا لإعادة النظر فى مجمل السياسات التى حكمت قطاع البترول خلال السنوات الماضية وواجهت انتقادات عدة من قبل المتابعين من خبراء ومحللين اقتصاديين.

وتتصدر أزمة الاعتصامات العمالية جدول أعمال الوزير الجديد، والذى يحظى بشعبية كبيرة بين موظفى الهيئة العامة للبترول بشكل خاص وباقى العاملين بالوزارة بشكل عام، حتى إنهم خرجوا فى مظاهرات احتجاجية على رحيله من الهيئة قبل عدة أيام، إثر أنباء ترددت وقتها بأن المهندس محمود لطيف، الوزير السابق قرر نقل غراب من الهيئة.

وإلى جانب الاعتصامات، هناك أزمة أخرى تواجه القطاع وهى توفير المنتجات البترولية بالأسواق المحلية، والتى يحسب للقطاع أنها لم تشهد اختناقات شديدة خلال الأيام الماضية عقب الاضطرابات السياسية التى حالت دون انتظام تموين بعض محطات البنزين.

وقال المهندس عبدالله غراب فى تصريحه لـ«المصرى اليوم» إن تهدئة العمال بالقطاع من خلال وضع مؤقت لن يكون حلا للمشكلة والتى يجب علاجها من أساسها، وهو ما سيعمل عليه خلال الفترة المقبلة، مؤكدا أنه لن تكون هناك أسرار فى البترول وكل الملفات مفتوحة للنقاش.

وتابع الوزير أن أهم أولويات القطاع الفترة المقبلة استمرار توفير المنتجات البترولية بالأسواق دون انقطاع.

وأكد غراب أن الفرق بين أسعار المنتجات البترولية المقدمة من الحكومة وبين السعر النهائى الذى يصل للمستهلك يجب إيجاد حل له، لإن الدولة توفر المنتج وتتحمل فارق السعر ثم يصل المنتج للمواطن بسعر أعلى «وده خلق عقدة» لدى المواطنين من أسعار المنتجات.

وأضاف غراب أن هناك أشياء عديدة داخل القطاع بحاجة للضبط وإعادة النظر.

خط أحمر

سليمان جودة

اختطاف البلد

الاستفتاء على التعديلات التى جرت على بعض مواد الدستور، يوم ١٩ مارس الحالى، لا يعنى بالضرورة أن يؤدى ذلك إلى إجراء انتخابات البرلمان أولا.. فلاتزال هناك آراء وجيهة، وهى كثيرة، وترى أن إجراء انتخابات مجلس الشعب، قبل انتخابات الرئاسة، سوف يؤدى إلى تسليم السلطة إلى بقايا الحزب الوطنى، ثم إلى جماعة الإخوان، وليس إلى رئيس مدنى منتخب، كما يريد المجلس الأعلى للقوات المسلحة!

فالأولويات التى نعمل وفقاً لها، الآن، تعانى خللاً كبيراً، ولابد من تدارك هذا الخلل بسرعة، ودون إبطاء، وإلا، فسوف ندفع الثمن!

إننا، فى الوقت الحالى، مشغولون طول الوقت برئيس الـوزراء الـذى ذهب، ورئيس الوزراء الذى جاء، ومشغولون بتفاصيل تخص الماضى، أكثر مما تتعلق بالحاضر، أو تتصل بالمستقبل، ولايـزال أغلب وقتنا مهدراً فى الكلام عن هوامش لا علاقة لها بالمستقبل، الذى يجب أن نتطلع نحوه، وأن نصل إليه، ولايـزال الماضى يشدنا، بأكثر مما يجذبنا المستقبل، ولانزال نستغرق أنفسنا فيما يجب أن نلقيه وراء ظهورنا.. ولانـزال.. ولانزال.. إلى آخر ما تراه فى أى اتجاه حولك!

الطبيعى، ومنطق الأمـور يقول إن علينا أن ننظم انتخابات رئاسية أولاً، وأن يأخذ هـذا التنظيم وقته، حتى لا يجرى «سلق» الانـتـخـابـات، فـإذا انتهينا مـن انتخابات الرئاسة، وإذا جاء رئيس مدنى يليق بهذا البلد، ويليق البلد به، كان علينا، عندئذ، أن ندعو، من خلال الرئيس الجديد، إلى وضع دسـتـور جـديـد، تقوم به جمعية تأسيسية منتخبة، لا يرقى إليها الشك، ولا إلى أحد من أعضائها، فإذا قامت جمعية من هذا النوع، وعلى هذا المستوى، بوضع مثل هذا الدستور، كان على الرئيس الجديد، وعلينا معه، أن نذهب إلى انتخابات برلمان، ونحن مطمئنون إلى أن القوى السياسية المختلفة، والأحزاب الحقيقية، لديها استعداد لخوض انتخابات، وإحراز نجاح فيها!

هـذا هـو الـتـسـلـسـل الـعـاقـل للخطوات الثلاث، بدءاً من الانتخابات الرئاسية، مروراً بالدستور العصرى، وانتهاءً بانتخابات البرلمان التى يمكن - وقتها فقط - أن تأتى معبِّرة عن حقيقة أوزان الأحزاب السياسية المختلفة فى الشارع.

أما قبل ذلـك، فنحن سوف نساعد على اختطاف البلد، دون أن نـدرى، أو نقصد، ولابد أن نكون على وعى كامل بمخاطر إجراء انتخابات برلمان فى هذه الظروف، وأن نكون على وعـى كاملن أيضـا، بـأن الانـشـغـال أو الانهماك فى هذه التفاصيل التى تستغرقنا، فى هـذه اللحظة، قد يكون مقصوداً، وقد نفيق منه، لنجد أنفسنا أمام دولة «كتاتنية» «بديعية» ٢٤ قيراط!

بروفايل

«البرادعى».. الرجل الذى حاربته صحف الحزب الوطنى وإسرائيل

فى فبراير ٢٠١١، وعلى لسان عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية الحديث العهد، فوّض «مبارك» رئيس مصر السابق سلطاته إلى المجلس الأعلى العسكرى. قبل ذلك بعام، تحديداً فى فبراير ٢٠١٠، فى صالة الوصول بمطار القاهرة الدولى، وبعد أن هبطت الطائرة القادمة من فيينا، وعلى متنها محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خطب البرادعى فى آلاف الشباب والناشطين السياسيين الذين اصطفوا على أرصفة المطار لاستقباله، ربما كانت أقصر خطبة سياسية شهدتها الحياة السياسية فى مصر «التغيير قادم لا محالة».

أطلق البـرادعـى خطابه القصير، تـلاه بعدد من اللقاءات التليفزيونية، انتشرت بعدها كلمات مثل «الإصـلاح» و«التغيير الجـذرى» و«الحـراك الاجتماعى» و«شباب مصر» مثل نيران سريعة الاشتعال، فى مجتمع جاف قابل للاشتعال.

هـو محمد مصطفى الـبـرادعـى الدبلوماسى المصرى، الذى ارتقى فى وزارة الخارجية المصرية، حتى وصل إلى مندوب مصر فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قبل أن يرتقى بأداء شخصى مبهر لأعضاء الوكالة إلى منصب رئيسها، ضد إرادة مصر التى قدمت مرشحا ضده وقتها.

قبل ٢٠١٠، بخمس سنوات بدأ البرادعى مواجهته للنظام السابق، وهـى المواجهة التى ظهرت فوق الطاولة بوصول خريج الحقوق، ونجل مصطفى البرادعى المحامى، النقيب السابق للمحامين، إلى مطار القاهرة قبل عام من خروج مبارك إلى شرم الشيخ. قبل ذلك بـ٥ سنوات، وبعد حصوله على جائزة نوبل للسلام، وعلى الهواء مباشرة فى صباح أحد أيام ٢٠٠٥، نقلت قنوات التليفزيون الحكومى لقاء للبرادعى والرئيس مبارك أثناء تكريمه لحصوله على الجائزة العالمية، كسر «البرادعى» إيقاع مراسم التكريم البروتوكولية عندما جاءه الدور لإلقاء كلمته التى تحدث فيها عن رقى الأمم وتقدمها، وهو الخطاب القصير — كعادة خطابات البرادعى كما سيظهر لاحقاً — الذى ختمه موجها كلمات قوية للرئيس المواجه له «سيادة الرئيس، ولنعلم أن الدول لا تتقدم إلا باحترام حقوق الإنسان».

فى نوفمبر ٢٠٠٩ وفى خضم جدل سياسى حول انتخابات رئاسة الجمهورية المستحقة فى مصر سنة ٢٠١١ والعوائق الدستورية الموضوعة أمام المترشحين بموجب المادة ٧٦ المعدّلة فى ٢٠٠٧ وتكهنات حول تصعيد جمال ابن الرئيس حسنى مبارك، أعلن محمد البرادعى احتمال ترشحه لانتخابات الرئاسة فى مصر مشترطاً لإعلان قراره بشكل قاطع وجود «ضمانات مكتوبة» حول نزاهة وحرية العملية الانتخابية. وقال البرادعى فى مقابلة تليفزيونية أجراها مع شبكة «سـى.إن.إن» الإخبارية الأمريكية: «سـأدرس إمكانية الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية فى مصر إذا وجـدت ضمانات مكتوبة بأن العملية الانتخابية ستكون حرة ونزيهة».

إعلان البرادعى أثـار ردود أفـعـال متباينة فى الـشـارع السياسى المصرى، حيث اعتبره البعض رسالة محرجة للنظام من شخصية ذات ثقل دولى مفادها أن عملية تداول السلطة فى مصر تحتاج إلى إعادة نظر. بينما رأى آخرون أن تصريح البرادعى يعد مسعى حقيقياً لفتح آفاق جديدة للحياة السياسية «المخنوقة» فى مصر - حسب وصفه.

وفور انتهاء فترة رئاسته للوكالة الدولية فى ديسمبر ٢٠٠٩، أعلن عن عزمه الترشح لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات المقررة فى ٢٠١١، ولكن بشرط إعـادة تعديل المـواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ مـن الدستور المصرى ليسمح لأى مصرى بخوض الانـتـخـابـات الـرئـاسـيـة، كما طالب ببعض التعهدات الكتابية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وبعض الضمانات مثل المراقبة ا لقضا ئية والدولية، وقد رحبت أحـزاب وتيارات المعارضة المختلفة بهذا القرار.

وصل البرادعى إلى القاهرة يوم الجمعة الموافق ١٩ فبراير ٢٠١٠ وكـان فى استقباله فى مطار القاهرة العديد من النشطاء السياسيين المصريين وعـدد غير قليل من الشباب من عـدة مناطق ومحافظات مختلفة فى مظاهرة ترحيب بعودته لوطنه قدرت بحوالى ألفى شخص من أعمار وفئات اجتماعية مختلفة، رافعين أعلام مصر والعديد من اللافتات التى عبرت عن ترحيبهم به وتأييدهم للرجل فيما اعتزمه من إصلاحات سياسية وإعادة الديمقراطية التى افتقدها الشباب المصرى فى ظل النظام الحالى.

وفـى الأسـبـوع الأول لوصوله اجتمع مع عدد من قـادة التيارات السياسية المختلفة والنشطاء السياسيين، كما قام عدد من القنوات الفضائية المستقلة باستضافته فى عدد من البرامج الحوارية لتقديم نفسه للشعب والتعرف على رؤيته السياسية، وانـدهـش البعض مـن استخدام الـرجـل لكلمات «الدستور» و«الإصلاح» و«تغيير النظام» وضربه أمثلة بـ«مارتن لوثر كينج» و«غاندى» وهـى المصطلحات التى اعتاد السياسيون المصريون الابتعاد عنها فى الخطابات الموجهة للجماهير بسبب ما يرون أنه انخفاض فى الوعى السياسى بالمجتمع المصرى.

وفـى سبتمبر ٢٠١٠ نشر عـدد مـن الصحف المصرية، صورا عائلية خاصة لأسرة الدكتور محمد البرادعى، بعدما نقلتها «صديقة مجهولة» لابنته ليلى البرادعى عن صفحتها على موقع «فيس بوك» تقول إنها متزوجة من شخص بريطانى مسيحى (وهو مخالف للشريعة الإسلامية) وهذا ما تم نفيه من سفير النمسا السابق والـذى اعتبرها أنصار البرادعى خطوة تعكس تدنى مستوى المواجهة مع الخصوم السياسيين للنظام، وهو ما علق عليه فى أحد حواراته الصحفية: «المضحك أن الوحيدين اليوم الذين لا يقفان معى هما إسرائيل وصحف الحزب الوطنى».

البرادعى

أحمد رجب

آلاف الأقباط يتوافدون من المحافظات على «اعتصام ماسبيرو»

«شرف» يلتقى المتظاهرين ويعلن الإفراج عن الأب ميتاوس.. والعشرات يقطعون طريق المحور

كتب ـ عماد خليل وداليا عثمان والإسكندرية ـ رجب رمضان:

توافد آلاف الأقباط من المحافظات للمشاركة فى الاعتصام المفتوح أمام مبنى التليفزيون، أمس، رغم وعود اللواء طارق المهدى، المشرف العام على مبنى الإذاعة والتليفزيون، بأن تبنى القوات المسلحة كنيسة جديدة فـى قـريـة «صـول» مـركـز أطفيح بمحافظة حلوان، ومعاقبة المتسببين فى الحـادث، فى الوقت الـذى أعلن فيه مجلس الاقباط الملى استمرار نشاطه لحين عودة البابا من رحلته العلاجية، فيما أشارت مصادر إلى أن حالته مستقرة وسوف يعود إلى البلاد خلال أسبوع.

وفـى ذات السياق، التقى مايكل منير، الناشط القبطى فى الولايات المتحدة، ووفد من الأقباط المهندس عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، لـعـرض مـطـالـب الأقـبـاط. وصرح منير عقب اللقاء بأن رئيس الوزراء استجاب سريعا لاتصاله، مساء أمس الأول، وطلب منه لـقـاءه فـى منزله لاقتناعه بأهمية القضية وشرعية المطالب.

والـتـقـى «شـــرف» المتظاهرين الأقـبـاط أمـام مبنى التليفزيون، وطالبوا بـالإفـراج الفورى عن الأب ميتاوس، وهو ما استجاب له «شرف»، كما طالبوا بإقالة محافظى حلوان والمنيا وقنا، لتقاعسهم فى رعاية مصالح الأقباط فى تلك المحافظات وإعادة بناء كنيسة الشهيدين بأطفيح، ووعدهم رئيس الوزراء بتنفيذ معظم المطالب، وحل مشاكل الأقباط.

فـى سياق متصل، قطع عشرات الأقـبـاط طريق المحور أمـام كنيسة مارجرجس من مدخل ميدان لبنان بالمهندسين لأكثر من ثلاث ساعات ورفـضـوا فـض الاعتصام لحين الاستجابة لمطالبهم بإعادة بناء كنيسة أطفيح، وأعلنت القوات المسلحة، أمس، أن اللواء حسن الروينى، قائد المنطقة المركزية العسكرية عقد مؤتمراً شعبياً بقرية صول أطفيح بحضور السيد مدير أمن حلوان وقياداته الأمـنـيـة وعـمـدة القرية ومشايخ الـعـائـلات وقسيس الكنيسة، لمناقشة تداعيات الأزمة. وأكد التزام القوات المسلحة بإعادة بناء الكنيسة وترميمها.

من ناحية أخرى، اقتحم مجهولون جمعية الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمى والـدراسـات العليا الراحل وسرقوا كل محتوياته مساء أمس الأول الأحـد، وتقع الجمعية بجوار كاتدرائية العباسية بشارع رمسيس. وقال سعيد جبرائيل، رئيس مجلس إدارة الجمعية، إنه تمت سرقة جميع النياشين والـهـدايـا الذهبية والفضية وجميع المقتنيات الخاصة بالأنبا غريغوريوس.

وفـى سـيـاق مـنـفـصـل، قرر المـجـلـس المـلـى الـعـام استمرار نشاطه رغم انتهاء دورته فى ٣١ ديسمبر الماضى، لحين عـودة البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، من رحلته العلاجية بـالـولايـات المـتـحـدة الأمريكية، فيما أكد مصدر كنسى أن حالة البابا شنودة مستقرة، بعد عمل الفحوصات الطبية الـلازمـة، وأنه سيعود خلال أسبوع.

وقال الدكتور ثروت باسيلى، وكيل المجلس الملى العام لـ«المصرى اليوم» إن المجلس مستمر فى عمله لحين إجراء انتخابات جديدة، وتسليم مهام المجلس القديم للجديد، مشيرا إلى أنه جرى العرف أن يتولى المجلس مهامه لحين إجـراء انتخابات فى فترة لا تتجاوز ٦ شهور وذلك وفقا للقانون الخاص بانتخابات المجلس الملى العام.

مـن جـهـة أخـرى، تـقـرر تجميد نشاط المجلس الملى التابع لكاتدرائية الأقباط الأرثوذكس فى الإسكندرية، لأجل غير مسمى بعد انتهاء دورته الحالية، وتعليق عمله لحين موافقة وزير الداخلية على إجراء انتخابات جديدة للمجلس بالتنسيق مع البابا شنودة، على أن يتم تحديد موعد لاحق لإجرائها.. ودعا التيار العلمانى إلى ضرورة تغيير قانون المجلس الملى، واستبعاد وزارة الداخلية من الإشراف على الانتخابات.

شنودة

وزير الصحة يوافق على زيادة رواتب الأطباء

كتبت- غادة محمد الشريف:

أعلنت نقابة الأطباء موافقة الدكتور أشرف حاتم، وزير الصحة، على زيادة راتب طبيب التكليف إلى ١٢٠٠ جنيه، والطبيب المقيم إلى ١٥٠٠ جنيه شهريا بدءا من أول يوليو المقبل على أن يتم ضم الحوافز للراتب الأساسى.

وقال الدكتور حمدى السيد، نقيب الأطباء، لـ«المصرى اليوم» إن الوزير أبدى خلال لقائه وفد النقابة، أمس، استعداد الوزارة لتحمل نصف تكاليف الدراسات العليا للأطباء العاملين بوزارة الصحة، الذين تم ترشيحهم عن طريق أماكن عملهم، وأكد أنـه لن يتم تقديم قانون التنمية المهنية المستدامة إلا بعد إضافة نص خاص بصرف بدل التنمية المهنية للأطباء على بنوده.

ولفت إلى تأييد الوزير مطلب النقابة بزيادة نصيب الصحة فى موازنة الدولة إلى ٧٪ طبقاً للمعايير العالمية للاهتمام بصحة المواطن، ومراجعة جميع القوانين الخاصة بالأطباء، وعرضها على النقابة لتعديلها بما يتوافق مع العدالة، وصالح المهنة والأطباء.



فشل صفقة «عمر أفندى».. وانسحاب شركاء من العرض الجديد

كتب ـ محمد عبدالعاطى:

أعلن الدكتور كرم كـردى، الشريك الرئيسى لمجموعة «الأصيل» التى تقدمت لشراء شركة «عمر أفندى»، انسحابه من الصفقة لعدم جدواها بسبب عصيان العمال وتأثر المناخ العام للاستثمار بالثورة. وكشف كردى فى تصريح لـ«المصرى اليوم»، عن عدم إتمام الصفقة حتى الآن بسبب تأخر توقيع العقد مع جميل القنبيط المستثمر السعودى. وقال إن شركة عمر أفندى مازالت ملكا للمستثمر الرئيسى، وهو ما يضعه أمام المطالب العمالية، حسب القانون.

وأرجع كردى المتواجد حاليا فى المملكة العربية السعودية، أسباب انسحابه من الصفقة، إلى تغير المناخ الاستثمارى فى مصر عقب اندلاع ثورة ٢٥ يناير، فضلا عن تغيير موقف العمالة بالشركة التى تسيطر عليها حالة من العصيان.

[redacted]

متظاهرون يقتحمون مقر «أمن الدولة» فى «القوصية».. و«الجيش» يغلق «فرع دمياط»

بلاغان فى الأقصر وأسوان لمنع حرق و«فرم» المستندات وتسليمها لـ«النيابة»

المحافظات . ممدوح ثابت وسحر الحمدانى وعماد الشاذلى وناصر الكاشف وإبراهيم معوض ومحمود الجعفرى:

اقتحم متظاهرون من الشباب، وعدد من جماعة الإخوان المسلمين والأهالى مقر فرع أمن الدولة فى مدينة القوصية بأسيوط، وتمكنوا من الحصول على عدد قليل من المستندات الخاصة بقيادات الجماعات الإسلامية، و«الإخوان المسلمين»، وشباب المعارضة، والمقيمين فى مراكز ديروط والقوصية ومنفلوط، إضافة إلى استحواذهم على جهاز كمبيوتر وعدد من جوازات السفر والبطاقات الشخصية الخاصة بالمواطنين، ومن بينهم أعضاء فى الحزب الوطنى، وكشوف تحمل أسماء عدد من المشايخ وأئمة المساجد، وتم تسليمها إلى قيادات القوات المسلحة والشرطة العسكرية.

قال أحد أعضاء «الإخوان المسلمين»، إن ضباط فرع أمن الدولة بالقوصية علموا بمحاولة اقتحام المبنى، قبل وصول الثوار والمتظاهرين، مما دفعهم إلى الهروب ومعهم عدد كبير من المستندات، ولفت إلى أن أهالى «القوصية» لاحظوا فى الليلة السابقة لاقتحام «المقر»، خروج أدخنة كثيفة من بعض نوافذه، وهى الليلة التى تم فيها اقتحام مقر أمن الدولة فى أسيوط مما آثار الشك لديهم بأن الضباط أحرقوا المستندات، التى تثبت إدانتهم.

ونزع أهالى «القوصية» الأبواب والشبابيك وأثاثات «المقر» وتم تحميلها فى سيارات نقل وتسليمها إلى مجلس المدينة، وأغلقوا الباب الرئيسى خوفاً من حرق البلطجية المبنى، ولم تأت عناصر من الجيش أو شرطة لحماية المقر، بعد تفريغه من محتوياته.

من جهة أخرى، أخلى ضباط فرع أمن الدولة فى «أبوتيج» الذى يخدم مراكز أبوتيج وصدفا والغنايم، مقر الفرع أمس الأول، وأخرجوا جميع المستندات وأحرقوا بعضها بعد اقتحام شباب الثورة المقر الرئيسى فى مدينة أسيوط وهروب قيادات «الفرع» إلى مبنى مديرية الأمن فى أسيوط.

من جانبه، عقد اللواء أحمد جمال الدين، مدير أمن أسيوط، لقاءً مع بعض شباب الثورة، وأعضاء «الإخوان» من أبناء أسيوط، بحضور شخصيات عامة مشهود لها بالحياد فى مبنى مديرية الأمن للوقوف على مطالبهم وتهدئتهم، وأصدر بياناً قال فيه: «إن الشرطة والشعب والجيش يد واحدة لمطاردة الفساد».

وفى دمياط، حاصر الجيش مبنى أمن الدولة منعاً لاقتحامه، من قبل المتظاهرين، وعلق لافتة كبيرة على واجهته مكتوباً عليها: «تم إخلاء المبنى وتسليمه للقوات المسلحة» على خلفية الأحداث التى شهدها المقر، عندما توجه عدد من الناشطين السياسيين إلى المنطقة، إثر سماعهم أنباء عن تسريب ملفات ومستندات إلى خارج «المقر»، تمهيداً لإخفاءها أو حرقها، ووقعت اشتباكات أسفرت عن إصابة ٢ من الناشطين.

وفى أسوان، تقدم عدد من محاميى أسوان، أمس، ببلاغ إلى المستشار بهاء الوكيل، المحامى العام لنيابات المحافظة، يتهمون فيه ضباط «أمن الدولة» بحرق وإتلاف وثائق سرية، خاصة بعمل الجهاز.

وأكد حمدى الحرزاوى، المحامى، أن البلاغ جاء بعد مشاهدة الأهالى دخاناً متصاعداً من مبنى «الجهاز»، فى نفس التوقيت، الذى تم فيه إشعال النيران بعدد من مقار الجهاز على مستوى الجمهورية.

وقال إن البلاغ سيكشف ضلوع «الجهاز» فى حرق وفرم ملفاته بعد اقتحام المقر، وتبين وجود آثار الملفات ومستندات تم حرقها ووضعها داخل المفرمة.

من جهة أخرى، أشعل متظاهرون النار فى مقر «أمن الدولة» فى مدينة كوم أمبو، بعد اقتحامهم المبنى، فى شارع بورسعيد، بوسط المدينة، وأشعلوا النيران فيه.

وفى الأقصر، تقدمت «اللجنة الشعبية لمناصرة القضايا الوطنية» ببلاغ إلى المستشار حسن كامل، المحامى العام لنيابات الأقصر، طالبوا فيه، بالتحفظ على مقار جهاز أمن الدولة فى المحافظة، وما بها من مستندات، بعدما ترددت أنباء بين الأهالى، تفيد بأن مسؤولى «أمن الدولة» فى الأقصر قاموا ليلة أمس الأول، بوضع الملفات والمستندات الموجودة بمقار الجهاز داخل أجولة ونقلها فى سيارات تابعة لهم، والتوجه بها إلى الطريق الصحراوى الغربى «الإسكندرية - أسوان» لإعدامها، كما طالبت «اللجنة» المحامى العام من خلال بلاغها بإجراء تفتيشات سريعة عن معتقلين، من المتوقع وجودهم داخل غرف سرية فى المقار.

أهالى القوصية قبل اقتحام مقر «أمن الدولة» — تصوير - سحر الحمدانى

..والنيابة تأمر باحتجاز ٦٤ ضابطاً وفرداً من العاملين فى «أمن الدولة» بأكتوبر

كتب - سامى عبدالراضى وفاروق الدسوقى:

أمرت نيابة جنوب الجيزة باحتجاز ٦٤ من العاملين بجهاز مباحث أمن الدولة فى أكتوبر، لحين انتهاء التحقيقات التى بدأت معهم منذ مساء أمس الأول، وقالت مصادر مطلعة على التحقيقات، إن من بين المحتجزين ٢٢ ضابطاً من مختلف الرتب والباقى من الأمناء والأفراد بالجهاز وأنه تم التحفظ عليهم بمعرفة النيابة العامة بعد الأحداث التى شهدها مقر الجهاز فى أكتوبر.

أضافت المصادر - التى طلبت عدم نشر أسمائها - إن قراراً بالحبس ينتظر بعض الضباط والأفراد بالجهاز، لاتهامهم بإحراق أوراق فى المبنى وإتلاف ممتلكات للجهاز والتخلص ومحاولة التخلص من بعض الأوراق والمستندات المهمة.

وتابعت أن بعض المتهمين اعترفوا فى التحقيقات بأنهم حرقوا بعض المستندات وحاولوا إخفاءها وأنكر البعض الآخر الاتهامات الموجهة إليهم.

تجرى التحقيقات بإشراف مكتب النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود ويباشر التحقيق فريق من نيابة جنوب الجيزة الكلية، بإشراف المستشار مجاهد على مجاهد، المحامى العام وقالت المصادر إن الضباط والأفراد المتهمين تحت تحفظ الشرطة العسكرية التى اقتادتهم إلى أماكن احتجاز تابعة للشرطة العسكرية التى ستعيدهم فى اليوم التالى للعرض على النيابة.

من جانبها باشرت نيابة وسط القاهرة، برئاسة المستشار عمرو فوزى، المحامى العام الأول لنيابات وسط القاهرة، تحقيقاتها فى محاولة اقتحام المتظاهرين مقر أمن الدولة فى لاظوغلى، وانتقلت النيابة إلى المقر وتحفظت على ٨٠ «هارد» كمبيوتر، تحوى وثائق ومعلومات خاصة بالجهاز، وقالت مصادر مطلعة إن النيابة ستقوم بتفريغ «الهاردات» وأنه تبين عثور النيابة على ملفات وأوراق، وجار استدعاء عدد من القيادات بجهاز أمن الدولة، للاستماع إلى أقوالهم والاستماع إلى أقوال عدد من المتظاهرين الذين حاولوا اقتحام المبنى.

محمود

«حسنى» و«حواس» يطالبان النائب العام بالتحقيق فى اتهامهما بإهداء «مجوهرات أثرية» لسوزان مبارك

كتبت - فتحية الدخاخنى:

تقدم فاروق حسنى، وزير الثقافة الأسبق، والدكتور زاهى حواس، وزير الدولة لشؤون الآثار السابق، والدكتور إبراهيم درويش، مدير متحف الإسكندرية القومى ببلاغ للمحامى العام بالإسكندرية، ضد ياسر سيف، رئيس الجمعية الدولية للتنمية والبيئة والثقافة، متهمين إياه بالتشهير، على خلفية تقديمه بلاغاً اتهم فيه «حسنى، وحواس» بإهداء سوزان مبارك، حرم رئيس الجمهورية السابق، قطعة مجوهرات أثرية أثناء افتتاحها متحف المجوهرات فى أبريل الماضى. قال إبراهيم درويش، لـ«المصرى اليوم»، إنه توجه بصحبة مديرة المتحف للنيابة، أمس، وقدما كل الأدلة التى تثبت أن الموضوع ليس له أساس من الصحة، مؤكداً أن كل مقتنيات المتحف معروضة به ومسجلة فى السجلات، وأن جميع المجوهرات التى تسلمها المتحف منذ عام ١٩٨٦ لم تمس.

ونفى «دوريش» خروج أى قطعة من المتحف، مؤكداً أنه لا يوجد أى مسؤول أيا كانت سلطاته يمكنه القيام بذلك، ومحملا مقدم البلاغ المسؤولية عما نشر.

من جانبه، قال «حواس» إنه لا يمكن إخراج أى قطعة أثرية إلا بموجب قرار جمهورى، مضيفاً: «لم يحدث فى تاريخ حياتى الأثرية أننى أهديت أو شاركت فى إهداء أى أثر، ومقدم البلاغ مخرف، يسعى لإثارة البلبلة أمام الرأى العام».

وقال فاروق حسنى، إنه كلف محاميه بتقديم بلاغ للنائب العام بالإسكندرية ضد مقدم البلاغ بتهمة التشهير، وتقديم بلاغات مفبركة، موضحاً أنه سيطالب بتعويض مادى كبير ورد اعتبار بسبب البلاغ الكاذب - على حد قوله.

وطالب وزير الثقافة الأسبق النيابة العامة بمراجعة كاميرات المتحف وسجلاته لإثبات عدم صحة البلاغ، مشيرا إلى أن مقدم البلاغ يدعى تسجيل عملية إهداء قطعة المجوهرات إلى سوزان مبارك. وقال: «لا يمكن التشهير بالناس دون دليل حقيقى».

حواس

حزب «الحركة الإنسانية» يتقدم ببلاغين ضد ضباط أمن الدولة

كتب - هانى الوزيرى:

قال حزب «الحركة الإنسانية للإصلاح والتغيير»، تحت التأسيس، الذى يتكون من مجموعة منشقة عن الجماعة الإسلامية، إنه تقدم ببلاغين إلى النائب العام حملا رقمى ٣٠٨٣ و٣٠٨٤ ضد مجموعة من ضباط أمن الدولة الذين قاموا بقتل وتعذيب معتقلى الجماعة فى مقرى أمن الدولة بلاظوغلى وجابر بن حيان.

وأضاف الحزب فى بيان أصدره أمس، حمل توقيع الشيخ أحمد صبح رئيس الحزب، وأشرف عبدالعال أمينه: «إنه فى الوقت الذى يتخلص فيه جهاز أمن الدولة من الوثائق والمستندات التى توقفه أمام العدالة ليتم القصاص العادل منه، يقوم الجهاز بترك وثائق لتخوين بعض فئات المجتمع فى جميع المجالات أو كشف الحياة الخاصة للمواطنين، حتى يغطى على محاولاته لبث الفرقة بين أبناء الشعب عن طريق إثارة الفتن الطائفية والقضايا الملفقة ومحاولة الإضرار بمصالح المجتمع عن طريق نشر ثقافة التخوين حتى ينشغل الشعب المصرى عن ثورته المباركة».

وطالب البيان بالكشف عن وثائق ١٢ معتقلاً من الجماعة الإسلامية قُتلوا داخل مقار أمن الدولة، ودعا البيان الشعب إلى تقديم بلاغات إلى النائب العام ضد ضباط أمن الدولة، مشيرا إلى أن قضايا الذين تعرضوا للتعذيب داخل مقار أمن الدولة لا تسقط بالتقادم.

«نور» يطالب النائب العام بـ«إعادة النظر» فى قضية تزوير توكيلات «الغد»

كتب . محمود جاويش:

قال أيمن نور، مؤسس حزب الغد، إنه حصل على أكثر من ١٠٠ وثيقة من المستندات، التى خرجت من مقار أمن الدولة، خلال اليومين الماضيين، تؤكد ضلوع «الجهاز» فى تخريب الحياة السياسية والحزبية، ومن بينها وثائق متعلقة بحزب الغد، وقضيته بـ«تزوير توكيلاته» التى حكم عليه فيها بالسجن ٥ سنوات، وصفها بأنها ظلم وملفقة. وأوضح أنه قدم بلاغاً إلى النائب العام، أمس الأول، برقم ٤٦٣٥ ضد حبيب العادلى، وزير الداخلية الأسبق، وحسن عبدالرحمن، مدير مباحث أمن الدولة السابق، وعمرو محسن، الضابط بجهاز أمن الدولة، وعبدالسلام جمعة، القاضى الذى أصدر الحكم بحبسه.

وطلب نور من النائب العام، قبول التماس إعادة النظر فى قضيته، واستند لما حصل عليه من وثائق منسوبة إلى «أمن الدولة».

وقال البلاغ إن الوثائق تتضمن الجرائم المعاقب عليها قانونا، ومنها التنصت على الحياة الخاصة، بغير سند من القانون، والتدخل فى أعمال القضاء، والاتصال لمعرفة الأحكام قبل صدورها للتأثير على القضاة والأحكام، والتدخل فى أعمال حزب سياسى، بما يؤدى لإفساد الحياة الحزبية والسياسية.

وطالب نور بالتحقيق فى الواقعة وإثبات ادعائه مدنياً بشخصه وصفته الحزبية فى شأن ما تشمله الأوراق من جرائم. وقال نور إن تقدمه بالبلاغ لا يعنى إبراء ذمته، أمام الرأى العام «لأن مصر كلها عارفة» أنها قضية ملفقة، لكنها مسألة إجرائية لإزالة الحكم من صحيفته، ولفت نور إلى أنه حصل على المستندات من المتظاهرين الذين دخلوا مقار أمن الدولة، واتصلوا به بعد أن وجدوا أنها خاصة به وبحزبه.

وحصل منهم على أكثر من ١٠٠ مستند و«هارد ديسك» جار تفريغه قبل تقديمه للنائب العام. وقال إيهاب الخولى، رئيس حزب الغد السابق، إن النائب العام المساعد وعد بفتح باب التحقيقات فى البلاغ والتماس إعادة نظر القضية.

نور

[redacted]

رجال أعمال يعرضون تسديد فروق أسعار الأراضى التى حصلوا عليها بالأمر المباشر

«الاستئناف» تكشف اليوم سرية حسابات مبارك وأسرته.. و«الجنايات» تنظر أولى جلسات «المغربى ومنصور وفضلى».. وسرور ينفى الحصول على أراضى الخريجين

كتب – أحمد شلبى والإسكندرية - نبيل أبوشال وناصر الشرقاوى:

حدد المستشار سيد عمر، رئيس محكمة استئناف القاهرة، جلسة اليوم لنظر قرار الكشف عن سرية حسابات الرئيس السابق محمد حسنى مبارك وأفراد أسرته، أمام الدائرة ٥٦ باستئناف القاهرة برئاسة المستشار عيد سويلم.

كان جهاز الكسب غير المشروع قد تقدم بطلب إلى المحكمة لتأييد القرار الصادر بالكشف عن سرية حسابات الرئيس السابق وأسرته، بعد أن قدم مصطفى بكرى، عضو مجلس الشعب السابق، مستندات عن وجود حسابات للرئيس السابق وأسرته بأسماء وهميه منها حساب باسم مكتبة الإسكندرية تديره سوزان مبارك، فضلا عن حسابات أخرى باسم نجليه «علاء وجمال».

وتنظر محكمة جنايات القاهرة اليوم أيضاً قرار النائب العام بالتحفظ على أموال الرئيس السابق وأسرته. وكانت المحكمة أرجأت قرارها يوم السبت الماضى بناء على طلب محامى مبارك.

قالت مصادر قضائية إن عدداً كبيراً من رجال الأعمال بينهم هشام الحاذق، تقدم بطلبات إلى النيابة العامة لتصحيح العقود التى حصلوا بها على أراض من الدولة وتبين أنها بأسعار أقل من ثمنها الحقيقى.

وأضاف المصدر أن رجال الأعمال الذين تورطوا مع وزراء الإسكان السابقين وحصلوا على أراض بالأمر المباشر وبأسعار أقل وأقاموا عليها استثمارات، عرضوا تسديد فروق الأسعار كما تحددها اللجنة المشكلة من قبل النيابة العامة، لكن الأخيرة طلبت من رجال الأعمال أن يحضروا بأنفسهم إلى النيابة لتقديم الطلب وسؤالهم فى تلك الوقائع. وقال أحد رجال الأعمال – طلب عدم ذكر اسمه – لـ«المصرى اليوم»: «لا ذنب لى فى أن الوزير أعطانى الأرض بسعر أقل. فالوزير هنا هو المسؤول، ونحن الآن أنفقنا ملايين الجنيهات لبناء استثمارات على تلك الأرض. وهناك الآلاف من العمال يعملون بها. ونعرض تسديد فروق الأسعار. وفى حالة ثبوت أن رجل الأعمال قدم رشوة للحصول على تلك الأرض بالمخالفة للقانون فهنا تجب محاسبته».

وأكد مصدر قضائى أن النائب العام يدرس تلك الطلبات حفاظاً على الاقتصاد المصرى وملايين العمال الذين يعملون فى تلك الشركات الخاصة. وأشار المصدر إلى أن المبلغ الواجب تسديده من رجال الأعمال الذين يواجهون مخالفات وتحقيقات تم الإعلان عنها يصل إلى قرابة ٨ مليارات جنيه. هذا فضلا عن وقائع أخرى لم يتم الإعلان عنها أو ربما تتكشف فى الفترة المقبلة.

وتبدأ محكمة جنايات القاهرة اليوم أولى جلسات محاكمة أحمد المغربى، وزير الإسكان السابق، ومحمد عهدى فضلى، رئيس مجلس إدارة مؤسسة «أخبار اليوم» السابق، ورجل الأعمال الإماراتى وحيد متولى يوسف، ورجل الأعمال ياسين إبراهيم لطفى منصور، بعد أن أحالهم النائب العام إلى الجنايات بتهم التربح وتمكين الغير من منافع مالية والإضرار العمدى بالأموال العامة فى واقعة تخصيص أراض ملك دولة بالأمر المباشر.

وتعود وقائع القضية المتهم فيها أحمد المغربى إلى تلقى النيابة العامة عدة بلاغات آخرها بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١١ أسفرت تحقيقاتها عن قيام المغربى بصفته وزيراً للإسكان بإبرام عقد بيع لقطعة أرض مساحتها ١١٣ فداناً مملوكة للدولة بمدينة ٦ أكتوبر لشركة «أخبار اليوم للاستثمار»، بالمخالفة للقواعد المقررة قانوناً التى تحظر التصرف فى الأراضى المخصصة من وزارة الإسكان قبل سداد ثمنها أو إقامة المشروع المحدد فى التخصيص، ومكن بذلك الشركة المشترية من تغطية تصرفها ببيع هذه القطعة – الذى سبق هذا التعاقد – إلى شركة أخرى استحوذت عليها شركة «بالم هيلز للتعمير» التى يساهم فيها الوزير المتهم ما حقق له وللشركة المشترية ربحاً يفوق مبلغ ١٥٩ مليون جنيه، وأضر بأموال الدولة بمبلغ يزيد على ٢٧٢ مليون جنيه يمثل الفارق بين سعر الأرض وقت استحقاق استردادها لعدم سداد كامل قيمتها للدولة وبين ما سددته شركة «أخبار اليوم» ثمناً لها.

وكشفت تحقيقات النيابة العامة أن باقى المتهمين اشتركوا مع «المغربى» فى ارتكاب تلك الجريمة حيث باع محمد عهدى فضلى، رئيس مجلس إدارة مؤسسة «أخبار اليوم» السابق هذه الأرض إلى شركة أجنبية أنشئت لتكون ستاراً لشركة بالم هيلز، وأبرم المتهم الإماراتى وحيد متولى يوسف التعاقد باسم الشركة الأجنبية ثم مكن شركة بالم هيلز من الاستحواذ على شركته. بينما قام المتهم الرابع «ياسين منصور» بالتظاهر بطلب شراء الأرض متقدماً بعرض صورى يؤدى إلى تفضيل عرض الشركة الأجنبية، ثم قام بالاستحواذ عليها فآلت قطعة الأرض إلى شركة بالم هيلز بسعر يقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية.

وتنظر محكمة الجنايات أيضاً اليوم قرار النائب العام بالتحفظ على أموال عدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال بينهم «زهير جرانة وأحمد المغربى وحبيب العادلى وأحمد نظيف وعاطف عبيد وسليمان عامر ومحمد إبراهيم سليمان ومنير غبور».

ونفى الدكتور فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب المنحل، ما نشر فى بعض الصحف حول حصوله على مساحات من أراضى شباب الخريجين، وقال فى بيان أصدره، أمس، إنه لم يحصل هو أو أحد من أولاده أو أحفاده على أى قطعة أرض زراعية أو سياحية، وأن علاقته بالجهات التنفيذية والوزارات لا تتعدى تحويل ما يرد إليه من طلبات المواطنين وشكواهم لاتخاذ اللازم وفقاً للقانون.

من جانبها استمعت نيابة استئناف الإسكندرية بإشراف المستشار ياسر رفاعى، المحامى العام الأول لنيابات الاستئناف، أمس، إلى أقوال اللواء عادل لبيب، محافظ الإسكندرية السابق، فى البلاغ المقدم من ياسر أحمد سيف، عضو مجلس محلى المحافظة ضد رجل الأعمال محمد أبوالعينين، بتهمة التربح والإضرار العمدى بالمال العام.

واستمرت جلسة التحقيقات مع «لبيب» حوالى ٤ ساعات متواصلة، انصرف على إثرها من سراى النيابة على أن يحضر اليوم لاستكمال التحقيق، فيما شهدت أروقة النيابة تجمع عدد كبير من المحامين الذين طالبوا بحضور الجلسة، والتحقيقات والادعاء مدنياً ضد «لبيب»، إلا أن رئيس النيابة لم يسمح لهم، مما دفعهم إلى التجمهر أمام مكتب المحامى العام الأول، الذى قبل بدوره الادعاء منهم. واستمعت النيابة لأقوال اللواء محمد عبدالسلام المحجوب، وزير التنمية المحلية السابق، محافظ الإسكندرية الأسبق، فى نفس البلاغ، ولاتزال التحقيقات جارية معه – حتى مثول الجريدة للطبع.

كانت نيابة الاستئناف أمرت بالتحفظ على «أبوالعينين» مساء أمس الأول، على ذمة التحقيقات الجارية معه بتهمة التربح والإضرار العمدى بالمال العام، فى البلاغ المقدم ضده من المهندس ياسر أحمد سيف، بشأن بناء رجل الأعمال برجاً سكنياً فى منطقة الأزاريطة بارتفاع ٣٦ متراً بالمخالفة للاشتراطات والقوانين التى تحظر البناء فى هذه المنطقة لأكثر من ٣ طوابق.

وجاء فى بلاغ العضو أن «المحجوب»، وقت أن كان محافظاً للمدينة منح «أبوالعينين» تأشيرة لبناء البرج بعد أن تعهد الأخير بتخصيص الطوابق الأربعة الأولى لإنشاء مستشفى خيرى، إلا أن رجل الأعمال خصصها كمعرض لمنتجات شركة يملكها.



عبدالمجيد محمود

أحمد المغربى

عهدى فضلى





أحمد فتحى سرور

مجلس الدولة يناقش مذكرة «هيئة التنمية الزراعية» حول «قانونية» بيع ١٠٠ ألف فدان لـ«الراجحى» فى توشكى

كتب ـ متولى سالم:

انتهت وزارة الزراعة ممثلة فى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، من إعداد مذكرة عاجلة لعرضها على لجنة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة للتأكد من عدم مخالفة عقد بيع ١٠٠ ألف فدان لصالح شركة «الراجحى» السعودية فى مشروع توشكى بسعر ٥٠ جنيها للفدان.

تأتى مذكرة هيئة التنمية الزراعية بعد القرار السابق الذى أصدره مجلس الدولة ببطلان عقد بيع المساحة لصالح شركة الظاهرة الإماراتية لمخالفته للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨، والذى يشترط بيع أراضى الدولة من خلال مزايدة علنية.

وأوضحت بنود العقد أن البيع على ٤ مراحل كل منها ٢٥ ألف فدان تقوم الشركة باستصلاحها طبقا لهذه المراحل، ولا يتم تسليمها أى مساحات إلا بعد الانتهاء من استصلاح المساحة السابقة خلال عامين طبقا لبنود العقد الذى تم توقيعه بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٧ عندما كان أمين أباظة وزيرا للزراعة. ويشير البند الثالث من العقد إلى أن إجمالى مساحة المرحلة الأولى للاستصلاح تصل إلى ٢٥ ألف فدان بإجمالى مليون و٢٥٠ ألف جنيه موضحا أن هذه المساحات لن تخضع لأى أعباء أو أتعاب أو رسوم أو ضرائب وذلك فى إطار أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بحوافز الاستثمار وذلك لمدة ٢٠ عاما من تاريخ إطلاق المياه، مع التزام الشركة السعودية طبقا للبند رقم ١٢ من عقد البيع بتكاليف الصيانة والتشغيل للمجارى المائية طبقا للقواعد المعمول بها بوزارة الموارد المائية والرى. ويؤكد البند السادس عشر اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى العينية العقارية أو صحة ونفاذ أو بطلان التصرف فى هذه المساحات طبقا لأحكام وقوانين الشهر العقارى والتوثيق أو السجل العينى أو الدعاوى المتعلقة بالرسوم والمصاريف.

وتستهدف هيئة التعمير والتنمية الزراعية طبقا لتأكيدات مصدر رسمى رفيع المستوى من مخاطبة مجلس الدولة، هو التأكد من قانونية التصرف فى أراضى الدولة فى مشروع توشكى وسحب الأراضى فورا فى حالة ثبوت بطلان العقد، تمهيدا لإعادة تخصيصها، رغم أن مصادر أخرى فى الهيئة ذكرت أن الشركة السعودية أكثر جدية من الشركات الأخرى العاملة فى المشروع .

وأوضحت المصادر أن معدلات الأراضى التى استصلحتها الشركة فى الأراضى المخصصة تفوق ما استصلحه الأمير الوليد فى الأراضى المخصصة له على فرع ١ فى مساحة ١٠٠ ألف فدان، رغم أن عقد الوليد يسبق عقد الراجحى بأكثر من ١٠ سنوات، مشيرة إلى قيام الراجحى بزراعة ١٥ ألف فدان مقابل ١٠٠٠ فدان قامت بزراعتها شركة الأمير الوليد فى نفس المشروع.

وزير النقل يحيل عقد ميناء «السخنة» إلى النائب العام بسبب وجود بنود احتكارية

كتب– خير راغب:

أحال المهندس عاطف عبدالحميد، وزير النقل، عقد هيئة موانئ العين السخنة إلى النائب العام، وذلك لوجود عدد من البنود الاحتكارية فى العقد الذى وقعته الحكومة المصرية فى ولاية الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء، والمهندس حمدى الشايب وزير النقل الأسبق. وكشفت مصادر بوزارة النقل أن العقد يحتوى على عدد من البنود الاحتكارية أخطرها بند يمنع الحكومة المصرية من طرح إنشاء موانئ حاويات فى البحر الأحمر بأكمله على المستثمرين قبل موافقة الشركة، وأوضحت المصادر أن وزير النقل أرسل العقد إلى النيابة العامة للتحقيق فى كيفية توقيع حكومة الدكتور عاطف عبيد على هذا العقد. كانت حكومة الدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء الأسبق، قد وقعت عقد امتياز امتداد محطة الحاويات بميناء العين السخنة بين الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر وشركة موانئ دبى العالمية باستثمارات تبلغ ٧٠٠ مليون دولار بمدة امتياز ٣٥ عاما. ووقع على هذا العقد المهندس علاء فهمى، وزير النقل السابق، وسلطان أحمد بن سليم رئيس مجلس إدارة شركة موانئ دبى العالمية، ومحمد شرف الرئيس التنفيذى للشركة العالمية، ووقع العقد عن هيئة موانئ البحر الأحمر اللواء بحرى ممدوح دراز، رئيس مجلس إدارة الهيئة، وعن شركة موانئ دبى العالمية – السخنة الربان أسامة الشريف، الرئيس التنفيذى للشركة. من ناحية أخرى أكد المهندس عاطف عبدالحميد عقب حلفه اليمن الدستورية أنه تلقى تكليفا واضحا من الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء بضرورة الاهتمام بالمواطن ورفع مستوى الخدمة فى السكة الحديد، وتقديم خدمة جيدة، مشيرا إلى أن عنصر الأمن والسلامة من أهم العناصر التى يبدى رئيس الوزراء اهتماما شديدا بها . وقال عبدالحميد أن خطته تعتمد على محورين؛ الأول قصير الأجل وهو الاهتمام بالأمن والسلامة ورفع كفاءة العاملين بالوزارة وتسيير الأعمال، والخطة طويلة الأجل هى إعادة تقييم مشروعات النقل.

على فين؟

محمد أمين

mohamin61@yahoo.com

هل تنصح الفريق شفيق؟

هل تنصح الفريق أحمد شفيق بالترشح للرئاسة؟.. وهل الفريق شفيق نفسه ينوى الترشح لرئاسة الجمهورية؟..وهل الفريق شفيق موافق على مساعى اللجنة الداعمة لترشحه للرئاسة؟.. هل عندك شعور بأن الفريق شفيق من أتباع نظام الرئيس مبارك؟.. وهل تعتقد أنه ورقة محروقة، بعد أن تم تعيينه رئيساً للوزراء؟.. هل هناك أصحاب مصلحة فى حرق الفريق شفيق، والنائب عمر سليمان أيضاً؟!

هل انتهى عمر سليمان وأحمد شفيق، بمجرد انتهاء المهمة التى كلفا بها.. أم أن المجال مفتوح أمامهما للمشاركة، باعتبارها حقاً دستورياً؟.. هل التوقيت نفسه قضى على أحلام الرجلين، ولم يعد مسموحاً لهما عملياً القيام بدور، فى ظل أجواء معادية، وانتماء سياسى لعصر ما قبل الثورة؟.. هل يتفرغان لكتابة المذكرات، والاستمتاع باللعب مع الأحفاد، ما بقى لهما من العمر المديد؟! الأسئلة كثيرة تتقافز إلى ذهنى، بعد أن تلقيت هذه الدعوة.. وهى دعوة لكل محبى الفريق أحمد شفيق.. والمهتمين بترشحه لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات الرئاسية القادمة.. وإن كان توقيت الإعلان عنها، بعد حرق أمن الدولة بيوم، يخلو من الكياسة السياسية.. لكن على أى حال، هناك لجنة تسابق الزمن لدعم الفريق شفيق.. وقد اختارت أن تبدأ من اليوم، فى أحد النوادى على نيل القاهرة!

تقول سطور الدعوة: ننتظر مشاركتكم لتقديم الدعم الشعبى لترشيح الفريق أحمد شفيق للرئاسة، من خلال مجموعة منتقاة من البرامج والخطط والأفكار الانتخابية.. ونرجو التنويه بأنه حتى الآن، تم الحصول على توقيعات تقدر بحوالى ١٨ ألف توقيع، لترشيح الفريق أحمد شفيق.. وذلك فى مدة يومين فقط، على مستوى ١٨ محافظة.. وقد تم تكوين لجنة تنسيقية لدعم الفريق أحمد شفيق، من مجموعة من المتخصصين فى مجال التسويق الانتخابى، ومجموعة من شباب ثورة ٢٥ يناير!

المعنى واضح جداً لمن يدقق فى الدعوة.. أولاً: هناك لجنة تعمل بهمة.. ثانياً: أنها جمعت ١٨ ألف توقيع فى يومين.. ثالثاً: هناك شباب من ثورة ٢٥ يناير، يؤازر الفريق شفيق.. ليس رئيساً للوزراء كما كان.. ولكن مرشحاً رئاسياً أيضاً.. رابعاً: هناك شعور بأن هناك إرادة شعبية تريد أن تعطى هذا الرجل حقه، والمكانة التى يستحقها فى مصر.. والفارق كبير بين الترشح للرئاسة والتكريم! دلالات كثيرة تحملها هذه الدعوة بين طياتها.. ربما يكون منها، أن الفريق شفيق ظلم حين تولى الوزارة فى هذا التوقيت.. وظلم فى الوقت نفسه، حين خرج بهذه الطريقة.. هناك إحساس فعلاً، عند جماعة من المصريين، بأن الفريق شفيق جاء فى وقت غير مناسب.. وأنه سيئ الحظ، وأنه ينبغى أن يلقى التكريم الذى يستحقه.. هذا حقهم بالطبع.. إن كنا لا نريد إقصاء أحد، ولا استبعاد أحد من البداية!

الآن، لابد أن نحتكم لصندوق الانتخابات.. فهو الحكم بين المرشحين.. وهو الفاصل بين من يصلح، ومن لا يصلح.. بين مدعوم من طرف هنا.. أو محسوب على طرف هناك.. هذه هى القضية.. لكن يبقى سؤال: هل الفريق شفيق يعلم بحكاية اللجنة، التى تدعمه مرشحاً رئاسياً؟.. هل يقف خلفها؟.. أم هو نشاط سياسى تلقائى هدفه فقط تكريم الفريق شفيق.. أكثر من رغبته فى ترشحه للرئاسة؟!

مناقشات ساخنة فى مؤتمر «المصري اليوم» حول الاستفتاء على التعديلات الدستورية

المعارضون: التعديلات صناعة مبارك فكيف يحدد الرئيس المخلوع مستقبل مصر؟.. والمؤيدون: أوضاعنا الحالية لا تؤهل لوضع دستور جديد

كتبت ـ دارين فرغلى ومها البهنساوى:

شهد مؤتمر المصرى اليوم «مصر بكره» خلافات ومشادات كلامية حول إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية المقرر فى ١٩ مارس المقبل، حيث اعتبر المعارضون – وكانوا أغلبية – أن الدستور الحالى سقط بسقوط الرئيس مبارك، ومن ثم هناك حاجة لدستور جديد، فى حين تمسك المؤيدون بالاستفتاء على التعديلات الدستورية لأنها تحقق مطالب كثيرة، منها تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وهو ما تحتاجه مصر سريعا.

وضم الحضور أساتذة قانون وممثلين للقوى السياسية ولفيفا من قادة الفكر والرأى وممثلى الصحف ووسائل الإعلام.

قالت المستشارة تهانى الجبالى، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، التى أدارت المؤتمر «إن اللقاء يحمل فى طياته الكثير، فتلك أول مرة يتاح لنا حوار هادئ موضوعى لديه شعار ونحن نجيا هذه الحرجة فى مصر، ونتمنى لأنفسنا انتقالا سلميا لسلطة مدنية تحظى بأوسع توافق مدنى ممكن، ولابد من تشخيص للحالة الدستورية»، وطرحت الجبالى على الحضور مجموعة من الأسئلة تمت مناقشتها من جانب الخبراء الحاضرين منها: هل الدستور الحالى قائم أم أنه سقط سقوطا فعليا وقانونيا؟

وأضافت: نرجو تحديد موقف مبدئى حول: هل نحن نؤيد الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية وطنية لوضع دستور جديد أم أننا نرى إمكانية التعديل لبعض المواد على الدستور القائم بما يسمح باستمراره، وهل هناك تصور بديل فى حالة الشعور باستحالة التواصل مع الحل السابق لوجود مهمة عاجلة تتعلق بضبط الإيقاع الدستورى فى إطار التصور المحيط بنا، بإجراء استفتاء على تعديلات ثم انتخابات برلمانية ورئاسية وهل يمكن إصدار إعلان دستورى مؤقت يتعلق بتلك المهمة أو المرحلة، وما يمكن أن يكون سياج أمن دستوريا لإدارة مهام هذه المرحلة، وما هو التوصيف الدقيق لما نحن عليه.

وقالت الدكتورة منى ذوالفقار، عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان، إن دستور ٧١ غير موجود اليوم، ولابد أن ننزع العوار الدستورى بما يسمح لنا بالانتقال على وجه السرعة إلى نظام رئاسى مدنى وحكومة مدنية، مع تأجيل الانتخابات البرلمانية إلى ما بعد عمل دستور جديد، ومن خلال مناقشات طويلة وجدنا أن هناك أولوية لانتقال الحكم المدنى على وجه السرعة، وانتخاب جمعية تأسيسية للدستور فى ظل غياب مجلسى الشعب والشورى.

وتساءل سامح عاشور، نقيب المحامين السابق، قائلا: «أين هى الشرطة التى يمكن أن تحمى العملية الانتخابية الرئاسية أو البرلمانية، ستحدث مذابح بعد شهرين فى مصر فى ظل غياب الأمن لأنه لم يعد هناك من يحمى السجون أو غيره، فكيف يستطيع أحد أن يحمى صندوقا انتخابيا، نحن نعيش فى مأزق سببه الأول تنفيذ التعليمات السابقة من الرئيس المخلوع بتعديل مواد دستورية معينة هو الذى قررها مبارك من قبل، وعندما تقدم بها لم يكن يريد إصلاحا كان يريد القفز على الثورة، وهو فخ انتخابى ودستورى، ولماذا نحن ملتزمون بالفترة الزمنية الستة أشهر التى حددها أيضا مبارك لانتهاء فترته الرئاسية لكى نصلح من خلالها، لماذا لا تكون ٩ أشهر ونقوم فيها بعمل دستور كامل».



جانب من المؤتمر تصوير ـ محمد عبدالوهاب

من جانبه، قال نجاد البرعى، المحامى والناشط الحقوقى: «أؤيد الاستفتاء على التعديلات الدستورية لأن ظروفنا الحالية سيئة لا تسمح بدستور جديد، لايزال الدستور موجوداً ويمكن استدعاؤه ونحن بحاجة إلى جمعية تأسيسية ولكن هناك محاذير تؤجل ذلك، والحل البديل أن المجلس يسقط دستور ٧١، ويقوم بإعلان دستورى يحدد طريقة الانتقال إلى الشرعية وطرق الانتخابات وما وراء الدستور والإشراف على الاستفتاء، وأنا مع دستور جديد إذا أتيحت الأمور».

وقال الدكتور حسام عيسى، أستاذ القانون بجامعة عين شمس: «وضع الدساتير هى مهمة رجال قانون وإنما صياغته هى مهمة صانعى العقل والوجدان منهم عمال مصر وفلاحوها ورجال القانون ومدارس الفكر والعمل يجب أن تكون ممثلة، وأرى أن تعديل الدستور قضية سياسية وليست قانونية لأن التعديلات لا علاقة لها بالثورة وما طرحته، ونحن نريد أن ننتقل من مصر التنظيم العصابى إلى مصر جديدة، فهذه هى الثورة».

وأضاف: وهل من الممكن أن يحدث هذا لمصر بتعديل بضع مواد، وهل الرئيس مبارك سيحدد لنا المستقبل حتى الآن، هذه جريمة كبرى، والدستور سقط بالفعل ٣٠ مرة، سقط أولا بفعل الثورة، وعندما نقل إلى المجلس العسكرى، فلا يوجد فى الدستور مجلس عسكرى، لذا عندما نقلها إلى المجلس العسكرى أسقط الدستور، وهل يوجد فى ظل الدستور الحالى إعلان دستورى، لا يوجد لذا فالدستور أسقط.

ومن جانبه، قال الدكتور محمد نور فرحات، أستاذ فلسفة القانون والفقيه الدستورى، المسألة الدستورية بها ارتباك وتلعثم شديدين لأن الرئيس السابق تخلى عن السلطة بالمخالفة لنصوص المواد ٨٣ و٨٤ من الدستور، وإذا قلنا إن الدستور قائم فإن المجلس العسكرى فقد شرعيته وقراراته بما فيها تشكيل لجنة تعديلات دستورية، وكان يجب على المجلس العسكرى أن يحذو حذو الرئيس السابق محمد نجيب عندما أعلن سقوط الدستور بعد الثورة، والإعلان عن دستور جديد يتم فى مدة مؤقتة قد تكون عاماً، ومجلس رئاسى من مدنيين وأحد قادة المجلس العسكرى وانتخاب جمعية تأسيسية وكل هذا لم يحدث، لأن ثورة ٢٥ يناير كانت شعبية استهدفت تغيير المجتمع سياسيا إلا أنها لم تمتلك أداة تنفيذية لتحقيق مطالبها.

قال مجدى الجلاد، رئيس تحرير «المصرى اليوم»، إن مؤتمر «مصر بكره» الذى تنظمه الجريدة يأتى فى إطار الرغبة فى عقد حلقة نقاش نريد أن نتحلى به ونحن نبنى دولة حديثة، وأضاف رأينا أنه مطلوب أن نتحاور على التعديلات الدستورية المزمع الاستفتاء عليها هذا الشهر، وأن نطرح رؤيتنا لما يمكن أن تكون عليه مصر دستوريا بوضع ملامح لدستور مصرى جديد يستطيع أن يسهم فى بناء دولة حديثة، قائلا «هناك حلم يراودنا جميعا بأن نبنى مستقبلاً أفضل لنا ولأبنائنا، ودورنا كنخبة أن نحول هذه الأحلام إلى واقع ملموس وقد أثبتت التجارب أنه بإمكان الشعوب العظيمة أن تتحول سريعا إلى بداية الطريق للديمقراطية.

[redacted]



مصطفى الفقى: شخصية كبيرة فى الرئاسة أكدت لى أن «مبارك» لن يترشح وابنه سيكون البديل

الحلقة الأولى

يعتبر المفكر د. مصطفى الفقى من القلائل، الذين يملكون القدرة على جمع المعلومات وتحليلها والتعبير عنها بوضوح وقوة.. لذا لم يكن غريباً تهافت القنوات الفضائية عليه سواء أثناء الثورة أو فى الأزمات السابقة.

الفقى الذى كان يعتبره النظام السابق، متمرداً، حيث أقحم نفسه كثيراً فى «عش الدبابير»، فكان دائماً مثيراً للجدل، خاصة أنه عمل داخل مؤسسات الرئاسة والخارجية ومجلسى الشعب والشورى، كما انفتح على المجتمع من خلال آرائه وأفكاره، وتفاعل حتى مع المعارضة.. وهو ما مكنه من أن يقترب من الأحداث والشخصيات.. ويبتعد أيضاً ليكون صورة أقرب للحقيقة.. لذا كان هذا الحوار:

حسنى مبارك

- أعتقد أنه لم يكن متحمساً للتوريث ولكن ربما هناك من أقنعه به ليرحمه من الانتقادات بعد رحيله
- «الفرص الضائعة» بعد أحداث أديس أبابا وإغماءة البرلمان ووفاة الحفيد أوصلته لهذه النهاية
- علمت أن المشير قال له «أنا تلميذك أرجوك اتخذ قراراً وأوقف حمامات الدم»

سوزان مبارك

- كانت مثل زوجة العمدة تتمنى حصول ابنها على العمودية حتى تصبح «زوجة العمدة» و«أم العمدة»

جمال مبارك

- والده استهجن إعلانه عن البرنامج النووى المصرى قبله
- عندما انتقدت تشكيل مجلس الشعب أمامه قال لى: «أنت تتحدث وكأنك مرشد الإخوان»

■ كيف ترى مستقبل مصر بعد ٢٥ يناير؟

- لابد أن أعترف بأن هناك درجة من درجات القلق نشعر بها جميعا، وهذا قلق مشروع لأن التحولات أكبر مما نتصور، وهى تبدو مثل ابن فى سن معينة قيل له فجأة إن أباك ليس أباك.

نحن أمام صدمة حقيقية نتيجة للحجم الذى اكتشف من مخالفات وفساد فى جميع مناحى الحياة، وبالتالى نحن نريد لهذه الثورة التى روتها دماء أكثر من ٦٠٠ شهيد و٥ آلاف جريح أن تؤدى إلى تحول حقيقى فى مصر.

لقد كنا نعانى إذا ما ذهبنا إلى أى بلد من الشعور بتضاؤل حجمنا وتهميش دورنا، وبأننا خارج السياق، وانعكس هذا الشعور على طريقة تعامل العالم كله مع الجاليات المصرية فى الدول العربية.

■ إلى هذا الحد كانت مصر «خربانة»؟

- يبدو من حجم الفساد الذى نسمع عنه أن هناك قدراً من المبالغة، لأن الناس معلقة دائما بالمواقف الحادة وبالتعميم، وفى كل حال القدر المتيقن منها فى حد ذاته «مقلق للغاية»، وبالتالى يجب أن نقدر أنه جرى تجريف لمصر من خبراتها ومن ثرواتها ومن عقولها، وكل هذا أدى إلى حالة من حالات الشعور بالألم لدى المواطن العادى لكنه ألم مختلط بالأمل لو قدر أن المصرى كسر لأول مرة حاجز الخوف من الحاكم.

■ متى شعرت بهذا الخوف؟

- كثيرا ما عانيت منه، لأننى كنت أعتقد أن هذا الأمر يقع فى الإطار.

■ لكن تم تعيينك مؤخرا فى مجلس الشورى؟

- التعيين فى الشورى جاء بعدما أعلنت أننى لن أترشح فى مجلس الشعب، وقيل لى قد لا يتم تعيينى فى مجلس الشعب إطلاقا، أما إذا عينت فى الشورى سيكون أفضل على أساس أن الشورى مجلس الخبرات والعقلاء أو الحكماء بشكل أو بآخر، وتحقق ذلك ولم يكن له أى معنى بالرضا، لأن العام الماضى بالذات شهد، نتيجة الحوار الذى أجريته معك، أن قامت الدنيا ولم تقعد ولقد أثبتت الأيام بعد ثورة ٢٥ يناير أن ما قلته عن أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لابد أن يباركا ويؤيدا أى وجود رئاسى فى مصر، كان من أدق وأوضح العبارات التى قيلت فى السنوات العشر الأخيرة، وتستطيع أن ترى ذلك فى حجم اهتمام أوباما، والذى خرج على الناس فى أحد الأيام ٣ مرات للتحدث عن مصر تليفزيونيا. أيضا هيلارى كلينتون تحدثت أكثر من ١٢ مرة، والمتحدث الرسمى كان يتحدث صباحا ومساء، بينما كان مجلس الوزراء الإسرائيلى فى حالة انعقاد دائم، ووقف العالم العربى على أطراف أقدامه.

الحدث كان ضخما، فمصر ليست بلدا هينا حتى يستهين به البعض، مصر تستعيد وزنها الحقيقى ومكانتها الطبيعية التى كانت تفقدها بشكل كبير جداً على مدى العقود الأخيرة بدعوى أن الدور الإقليمى وممارسته يمثل عودة إلى العصر الناصرى، وهذا «كلام مضحك»، فالدور الإقليمى مرتبط بفكرة المجال الحيوى.

■ ومن كان يطلق هذا الكلام؟

- بعض الكتاب والمفكرين المصريين كانوا يتحدثون عن ذلك، وأنا كتبت مرة حديثا كان عنوان «جريدة البديل»، قلت فيه إن الرئيس مبارك لا يعنيه الدور الإقليمى بقدر ما يعنيه البناء الداخلى، واتصل بى السفير نبيل فهمى الصديق العزيز، وقال لى إن هذا العنوان سيجر عليك أهوالا. وبالفعل كنت فى دمشق فى اليوم التالى وتلقيت اتصالين من مسؤولين كبيرين فى الرئاسة يبلغانى فيه أن الأمور وصلت إلى حد لا يمكن تجاوزه، وأنك خارج عن إطار ما يجب العمل به، ودائما تتصرف «من عندياتك»، وليس لديك التزام حزبى ولا التزام سياسى.

ولا أخفيك أننى كنت أشعر بالقلق الدائم، لأننى عندما كنت رفضت الذهاب إلى إسرائيل ضمن احتفالات الكنيست بمرور ٢٥ عاما على اتفاقية السلام، وفعلا كان لدى وعكة صحية فى ركبتى، وذهبت إلى جنيف، فتلقيت مزيداً من الوعيد والتهديد من شخصيات فى الحزب قالت لى فى مكالمة استمرت ثلث الساعة إن هذا لا يجوز، ويجب أن تكون ملتزماً حزبياً.

أجرى الحوار- محمود مسلم
تصوير - أحمد المصرى

■ هل كان هذا المسؤول صفوت الشريف؟

- لا لم يكن أمين عام الحزب، ولا أريد أن أخوض فى الأسماء، ولكننى فوجئت بأننى فى أول تشكيل للجان الحزب قد أخرجت من تشكيل لجنة «مصر والعالم» وتولاها بعدى د.محمد عبداللاه.

■ تحدثت عن دور مصر.. هل تراه تراجع فى المنطقة؟

- طبعا، ولا ينكر أحد ذلك. أنا كنت مرة فى منزل صديقى العزيز عماد الدين أديب، وكان هناك الراحل رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان، وكان يتحدث عن خطورة «هيبة مصر» عربياً وإقليميا، وهذا انعكس حتى على طائفة السنة التى يتزعمها فى لبنان. القوة الناعمة لمصر تراجعت فى المنطقة العربية، حتى التعليم تراجع، والثقافة تراجعت، ودور الأزهر تراجع.

يجب أن نعترف بهذا، ومن يقل بغير ذلك «واهم»، لقد جاء علينا حين من الدهر كان يجرى فيه الحديث عن مصر كما لو كانت قوة هامشية فى المنطقة. إيران تتصدر.. تركيا تتحرك.. سوريا تنشط، وأنت وجودك محدود، وبه قدر كبير جدا من الانكفاء الداخلى.

واهم من يتصور أن مصر دولة يمكن أن تعيش فى «عزلة».. هذا مستحيل، فمصر قائدة فى الحرب، ورائدة فى السلام.

■ من تتوقع أن يكون رئيس الجمهورية المقبل؟

- إذا كان ما أعلنه المجلس العسكرى من أنه لن يكون هناك مرشح عسكرى آخر، فسوف يكون الأمر محصورا فى عدد من المدنيين سيتقدمهم السيد عمرو موسى، لأنه رجل خرج من رحم العقدين الآخرين فى العمل السياسى، فعمل وزيرا للخارجية طوال ١٠ سنوات، وأمينا عاما لجامعة الدول العربية ١٠ سنوات، أى أنه على الساحة بشكل مطلق، وأيضا لديه قبول جماهيرى عام فى بعض الأوساط.

■ لكن البعض يعتبره محسوبا على النظام السابق؟

- للأسف، كنا نتمنى أن تكون هناك قيادة فى الأربعينيات أو فى بداية الخمسينيات من العمر، لكن مشكلة الثورة أنها ثورة تكنولوجيا المعلومات والفيس بوك، والفيس بوك يحدث تجميعا، لكنه لا يصنع قيادة، والذى رأيناه الآن أن هناك ثورة «بلا رأس حقيقى»، حتى كل الأسماء التى طرحت جرى التشكيك فيها أو ظهرت بدائل منافسة لها. أنا شخصياً استمعت لعدد منهم، وانبهرت من مستوى العقلية والقدرة على الإقناع لديهم، لازم أعترف بأسماء مثل مصطفى النجار وشادى الغزالى، وغيرهما.

■ ومن غير عمرو موسى؟

- عمرو موسى لديه فرصة تبدو أكبر، أيضا شخص مثل حمدين صباحى قد تبدو له فرصة إذا جمع أصوات الناصريين واليسار، ومن يستطيع منهم أن يحوز قدراً من التحالف الضمنى مع الإخوان قد تكون فرصته أكبر.

الإخوان هم أكثر من حصد نتائج إيجابية من الثورة حتى الآن، فالثورة ليست ثورتهم وحدهم، هم شاركوا فيها ربما بـ٢٠٪، لكن لديهم خبرة تنظيمية ونضالية واضحة، فهم الذين أقاموا الشاشات فى ميدان التحرير، وهم الذين حموا مداخل الميدان فى لحظات معينة، وهم الذين حاربوا فى موقعة الجمل، وبالتالى كان طبيعيا أنهم حصدوا، يعنى الفارق بين صلاة الجمعة بقيادة الشيخ يوسف القرضاوى والجمعة التالية، هو الفارق بين وجود الإخوان وعدم وجودهم، فالأولى كان التجمع مكثفا والموقف رهيبا، بينما كانت الثانية بعدد لا بأس به، لكنه لا يصل إلى الجمعة السابقة.

الإخوان المسلمون حققوا ما لم يحققوه منذ عام ١٨٢٩، دخلوا القصر الجمهورى رسميا، وأصبحوا جزءا معترفاً به فى المفاوضات بعد أن كان يسميهم البعض «المحظورة»، وأنا لم أفعل هذا أبداً، وأتحدى فى أى حوار لى أن استخدمت لا كلمة المحظورة أو المنحلة، لكننى كنت أسميهم باسمهم الطبيعى، وكان هذا رأيى قبل الثورة وبعد الثورة وسيظل، رغم أننى أختلف معهم فى الآراء السياسية ١٨٠ درجة، إلا أننى اتفق مع حقهم فى المشاركة السياسية والاندماج فى العمل السياسى، وهذا الحق لا أنكره عليهم، لذا كان طبيعياً أن يتصل بى الشيخ محمد مهدى عاكف مرتين فى أثناء الثورة، ويتصل بى محمد عبد القدوس، وغيرهما. أنا لى أصدقاء من داخل الجماعة، لأنهم يعرفون أن بينى وبينهم «حبال ود»، لكن بينى وبينهم أيضا خلاف فكرى كبير.

■ وهل تتوقع أن يرشح البرادعى نفسه لانتخابات الرئاسة؟

- ربما.

■ وبالنسبة للدكتور أحمد زويل؟

- زويل طبعاً معه الجنسية الأمريكية، وكان يتصور مثلما يتصور كثيرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تسمح بازدواج الجنسية ومصر تسمح بازدواج الجنسية، لكن التعديلات الدستورية الأخيرة قاطعة فى هذا الشأن بأن من حمل الجنسية الأجنبية فى وقت ما وتنازل عنها، لا يسمح له بالترشح.

■ وهل تتوقع أن ترشح المؤسسة العسكرية أحد قادتها فى الانتخابات الرئاسية؟

- والله، حتى الآن هم أعلنوا أن المؤسسة العسكرية لا تنتوى تقديم مرشح، لكن قد يأتى عسكرى سابق، ولا بأس فالعسكريون أيضا من الشعب.

■ يعنى الفريق أحمد شفيق مثلا؟

- لا أعلم، خصوصا أننى أعتقد أن وضع السيد أحمد شفيق قبل توليه رئاسة الوزارة كان يبدو فى نظر كثيرين أقوى، لأنه جاء فى ظروف صعبة وتعرض لمواقف ليست سهلة، وإن كان أداؤه طيبا لدى كثير من القطاعات، وأنا سمعت البعض يرشحه لهذا المنصب.

■ لو خاضت هذه الأسماء التى ذكرناها.. أيها ستؤيد؟

- طبعا سؤال صعب، لكننى سأرى البرامج المطروحة. ورغم زمالتى لـ «عمرو موسى» طوال الـ ٤٠ سنة الماضية، فإننى لا أستطيع أن أجزم بمن منهم سيكون له القدرة على تحريك الجماهير أكثر.

وعليك الوضع فى الاعتبار أن رئاسة الجمهورية ليست القاهرة، وإنما هى محافظات الجمهورية، هى الفلاحون والصعايدة، هى العمال، هى العشوائيات، هى المساجد والكنائس، هى الأحياء الراقية، إنها «شيلة تقيلة». لذلك حتى فى استطلاعات الرأى العام السيد عمرو موسى يحصل على أعلى النتائج، لكنها ليست نتائج كبيرة، هو أعلى من منافسيه لكن لا توجد شخصية توافقية بدرجة كبيرة.

■ بعض الناس تكلمت عن الجنزورى؟

د. مصطفى الفقى خلال حواره مع «المصرى اليوم»

- لا أعتقد، هذا الأمر يمكن أن يكون بسبب صمت الجنزورى فى السنوات الماضية، وذلك حسب عليه ولم يحسب له، حيث إنك تعرف ثم تنتظر لحظة الخلاص لتتحدث. نعم كان يتحدث مع بعض الناس وأنا منهم باعتبارى من أصدقائه، إنما الرأى العام كان واقعا تحت سيطرة الأفكار المعادية لمرحلة الجنزورى، فلقد جرى تشويهه بصورة كبيرة، رغم أن الرجل لا يستحق ذلك، وفى رأيى أن الرجل عمل فى بداية عصر بدأت به مرحلة التدهور وزيادة حجم الفساد السياسى والإدارى فى مصر.

■ وما أهم أسباب الثورة من وجهة نظرك؟

- أرى أنها ليست قضية اقتصادية بحتة، وخذ مثالا لذلك تونس، الثورة بدأت ولم تأت بسبب البطالة أو الفقر، وإنما أتت بسبب الإحساس بشيوع الفساد، وشعور الفرد بالتهميش، وأنه لا قيمة ولا رأى له، يحدثونه عن التوريث، ويرى أن السيد جمال مبارك لا يسعى رسمياً إلى طلب تأييد المواطنين. هذا فى حد ذاته درجة عالية من درجات الاستعلاء.

لم أسمع جمال مبارك فى حياتى يتحدث عن تطلعه لمنصب رئيس الجمهورية، وإنما أرى أن كل ما يجرى أمامى من تعديلات وتصرفات وإجراءات يؤدى إلى ذلك. وشخصيا كنت فى حالة تجعلنى أصدق أو لا أصدق. أقرأ الصحف القومية فأخرج بانطباع، اقرأ الصحف الخاصة أو المعارضة فأخرج بانطباع معاكس ١٨٠ درجة، كل هذا فى وقت صعب للغاية.

■ وثائق «ويكيليكس» قالت إن السيدة سوزان مبارك هى التى كانت مؤيدة للتوريث؟

- أنا لا أعلم هذا، ولم يكن لى فى دخائل البيت، لكن طبعا أى أم تريد أن ترى ابنها رئيسا، مثلما زوجة العمدة إذا كبر به السن تفضل أن يأتى ابنها خليفة لزوجها بدلا من أعمامه، حتى تكون زوجة العمدة وأم العمدة فى القرية.

■ وفى اعتقادك الرئيس كان مؤيد لذلك أم متحفظا؟

- لا أعتقد أنه كان متحمساً، أتذكر فى أحد المكالمات التليفونية منذ عدة سنوات، وقال لى: «أخرجوا كلمة التوريث من ذهنكم.. لماذا لا يعيش ابنى حياته سعيدا بعيدا عن كل هذا»، قد تقول لى لماذا إذن تتركه يقوم بكل هذا العمل السياسى فى الحزب، لأننى أريد أن أعطيه حقه كأى مواطن، ولا أريده أن يسافر ويغادر مصر، وأريده معى فى هذه السن. قالها لى صراحة.

■ لكن هل كنت ترى التصرفات فى الاتجاه نفسه؟

- ربما فى العامين الأخيرين مع مرض الرئيس جرى إقناعه بشىء من ذلك، كأن يقال له «من الأفضل أن يأتى ابنك فى عصرك ويكفيك نبرة الانتقادات التى حدثت لعبدالناصر والسادات بعد رحيلهما». هذه مجرد تصورات وليست معلومات.

■ وهل تعتقد أنه فى ٢٠١١ «لو الدنيا مشيت هادية» كان الرئيس مبارك سيرشح نفسه أم لا؟

- كنت أتصور أن الرئيس هو المرشح، لكننى علمت بعد ذلك من شخصية مهمة فى الرئاسة أن الأمور قد تغيرت، وأن مرشح الرئاسة قد يكون جمال مبارك.

■ كانت تلك بالنسبة لك معلومات مؤكدة؟

- كنا يوما فى عزاء المرحوم مصطفى السلاب، وكنت أجلس إلى جوار شخصية كبيرة، وقال لى إنه يستشعر ويتوقع أن الرئيس زاهد فى الترشيح، ولن يدخل هذه المرة لظروف تتصل بالظروف العامة وحالته الصحية، ثم إنه وبالتدقيق فى انتخابات ٢٠١٠ التى جرت على النحو المعروف، توحى بأن المرشح لم يكن الرئيس مبارك، لأنه لم يكن يحتاج إلى هذه الضغوط للوصول إلى هذه النتيجة الحسابية التى أضرت ضررا بالغا بالساحة السياسية، ورغم أننا كنا مبهورين بالنتائج، لكن من الواضح أنها كانت «القشة التى قسمت ظهر البعير».

■ وما تأثير انتخابات مجلس الشعب على الرئاسة؟

- تصنع برلمانا «طيع.. طيع جدا»، وهذا معناه أنك ستكون أمام رئيس جديد وليس رئيسا تعودوا عليه وترسخت شعبيته. ستكون أمام رئيس يسعى لبناء شعبيته.. وبالمناسبة فقد انتقدت تشكيل مجلس الشعب الأخير فى اجتماع مع جمال مبارك وقلت إنه مجلس سيشهد انتخابات الرئيس ويجب أن يكون غير مشكوك فيه فرد على جمال قائلاً: «انت تتحدث مثل المرشد العام للإخوان المسلمين» وقد ذكرنى بهذا الموقف مؤخرا د. على شمس الدين نائب رئيس جامعة بنها فقد كان شاهداً.

■ قلت لى من قبل إن الرئيس منذ سنوات قال لك إنه لا يريد لـ«جمال» أن يخوض الانتخابات، وقلت لى أيضا بعد صياغة المادة ٧٦ من الدستور إن الناس «كانوا بيشوفوا العيون وبيقروا اللى فيها»؟

- عندما تقرأ العيون، تماما مثلما يقال «إذا عرفت ما فى جيبى سوف أعطيك اثنين منه». كانت الأمور ظاهرة، يعنى قصر الترشيح على الأمانة العامة وهيئة المكتب، وإذا نظرت إلى من فيها سوف تتضح لك الأمور وتعرف من المرشح.

■ هذا يتناقض مع كلام الرئيس لك؟

- لا، الرئيس كان يتكلم عما يشعر أو ما يؤمن به هو، أما ما يفعله الآخرون فأنا لا أعتقد أن الرئيس كان وراء تطورات عملية التوريث «بشكل حرفى».

أحمد عز قال لى ذات مرة: إننا عندما كنا نريد الذهاب فى إحدى الجولات فإن الوقت يستغرق فترة لنستأذن من الرئيس». يعنى لم يكن دافعا له فى كل الأحوال، وأعتقد أن ذلك أحرجه فى أكثر من موقف ومعه الحكومة.

■ أعطنى مثالاً لذلك؟

- ذات مرة طرحت الحكومة إنشاء عاصمة جديدة للبلاد، وأعتقد أنه مثلا تم استهجان التصريح ببدء البرنامج النووى المصرى على لسان جمال مبارك فى مؤتمر الحزب الوطنى قبل والده، ولم يكن هذا أمرا مقبولاً.

■ وما رأيك فى علاء مبارك؟

علاء مصرى طيب قريب من قلوب الناس ومنى أنا شخصيا، وأستطيع أن أقول إنه كان يشعر بقدر كبير جدا من قراءة المستقبل.

■ ماذا تعنى بذلك؟

- يعنى كان قلقا من كثير من هذه الأمور، ولقد التقيته بعد الأسبوع الأول من أحداث تونس، وكانت له ملاحظات كثيرة على الانتخابات الأخيرة، وعلى الأداء السياسى بوجه عام، وهو كان حريصا على أخيه ويخاف عليه. وطبعا كان متعلقا بأبيه ويريد أن تكون صورته كما بدأت.. تنتهى بالخاتمة الطيبة. وعلاء كان يبدى مشاعر طيبة جدا تجاه أسرته، لكنه كان يشعر بالقلق، ويقرأ الأمور مثلما نقرأها نحن.. وهذا بالطبع بعيدا عما نشر عن حجم ثروته.

■ وما الأسباب التى أوصلت الرئيس مبارك إلى تلك النتيجة من وجهة نظرك؟

- الفرص الضائعة، كان أمامه أكثر من فرصة ليضع ختاما رائعا لحكمه. مشكلة الإنسان إذا لم يدرك متى ينصرف. انظر إلى شعبيته بعد محاولة الاغتيال فى أديس بابا، وإلى شعبيته بعد أن أغمى عليه تقريبا فى البرلمان، وإلى شعبيته بعد رحيل حفيده. يعنى كنت أرى أنه فى عام ٢٠٠٥ لو قال «أنا قدمت لهذا الوطن حربا وسلاما ومن ترابه نشأت وأريد أن أعود مواطنا طبيعيا، وأفسح الطريق لجيل جديد»، لا أعنى ابنه بالضرورة، لكتب تاريخا آخر، وحتى أسوأ إدارة لأزمة رأيتها فى عهد مبارك هى أزمة الثورة.

أنا ظهرت على التليفزيون يوم ٢٦ يناير، وكانت مجازفة ولم يكن أحد يعلم، كان البعض يعتقد أنها مظاهرات شباب وستنتهى، لكننى قلت له يا سيادة الرئيس، تاريخك الذى بدأ من حرب جوية إلى طابا يلزمك الآن بإقالة الوزارة وتطهير المجلسين بسرعة وإجراء الإصلاحات المطلوبة قبل صلاة الجمعة المقبلة.

بعد ٧٢ ساعة، كانوا يعطون القليل متأخرا، فدخلنا فى عملية مساومة بين «ميدان التحرير» و«مقر الرئاسة»، ولا أعلم من هم المستشارون الذين كانوا يقفون إلى جوار الرئيس فى تلك اللحظات العصيبة. له ٣ خطابات أفضلها الخطاب الأوسط، الذى أحدث تعاطفا مع قطاعات لا بأس بها من الشعب، وفى اليوم التالى مباشرة حدثت «موقعة الجمل» بشكل سفيه وجرى الاعتداء والقتل بشكل لا أعرف من الذى دبره؟ هل هم بعض رجال الاعمال فى الحزب هل هم بعض رجال الداخلية، هل هم بلطجية جرى تدريبهم من قبل، لا نعرف.

أما الخطاب الأخير فكان أسوأ الخطابات، لأنه إذا كنت تريد أن تخاطب شعبا ينتظر خطابا معينا وجاء فى آخر الخطاب، «وأرى تفويض السيد عمر سليمان» بعد أن تحدث فى طول الخطاب وعرضه عن أنه سيفعل كذا ويترك كذا، فأدى هذا إلى قدر كبير من الانفجار، وارتفعت الأصوات فى وقتها فى التحرير، وبالتالى لم يكن هناك «حس سياسى».

أنا قلت فى التليفزيون أيضا إن كان يجب على الرئيس أن يدعو بقايا مجلسى الشعب والشورى بغض النظر عن الشرعية إلى مقر قريب منه، ويتقدم منهم بخطاب يتحدث فيه عما فعل وعن تاريخه العسكرى والسياسى لا بأس، ثم يقول إننى وقد وصلت إلى مسامعى هتافات أبنائى من الجيل الجديد فى ميدان التحرير، فإننى أترك مقعدى طواعية وأعلن التنحى من أجل هذا الجيل، متمنيا لوطنى الإصلاح والتقدم، وكما أقسمت اليمين أمامكم فإننى أقدم استقالتى لديكم، وكان وقتها الأمر سينتقل إلى النائب، أو كان يفوض المشير بأنه القائد الأعلى فى المسائل العسكرية.

كان هذا ممكنا لكن لم يكن بجانبه معاونون، أن تكون واضحة، الأمر كان جللاً وكان يترك الفراغ باليومين.

■ وهل كان يرد عليك أو يتحدث إليك أحد من الرئاسة بعد لقاءاتك فى البرامج؟

- كنت أتلقى بعض اتصالات الشتائم، يوم موقعة الجمل بالذات، اتصل بى أحدهم من رقم خاص وقال لى: «إنت بتتهم رجال الأعمال فى الحزب يا حمار» ثم اتصالات من أرقام مجهولة، وكانت تتوالى الشتائم فى السادسة صباحا دائما.

- عندما قلت إن الرئيس المقبل لابد أن يحصل على موافقة أمريكا وعدم اعتراض إسرائيل «قامت الدنيا» والأيام أثبتت صحة مقولتى - فرص عمرو موسى أفضل إذا تحالف مع «الإخوان»
- صمت الجنزورى لسنوات يحسب ضده.. وكان يجب ألا ينتظر «لحظة الخلاص» ليتحدث - التقيت علاء بعد أحداث تونس وكانت له ملاحظات كثيرة على الانتخابات ويشعر بالقلق من الوضع الداخلى

غداً

الفقى يتحدث عن سعد الشاذلى وأبوغزالة ونظيف والجامعة العربية ودمنهور

قوات القذافى تتقدم شرقاً وتكثف هجماتها الجوية على «راس لانوف»

الثوار يلجأون لـ«حرب الشوارع» فى مصراتة والزاوية.. ويتهمون النظام باستخدام المدنيين دروعاً بشرية

المعارضة تطلق سراح ٨ عسكريين بريطانيين.. وإيطاليا تعلن إجراء اتصالات «سرية» مع الثوار



كتب ـ أيمن حسونة ووكالات:

شنت قوات الزعيم الليبى معمر القذافى هجمات مضادة ضد بلدات واقعة تحت سيطرة «ثوار ١٧ فبراير» فى شرق البلاد مما يزيد المخاوف من أن ليبيا تتجه صوب حرب أهلية طويلة المدى بعد أن أظهرت قوات القذافى القدرة على استعادة نشاطها.

وقصفت المقاتلات الليبية مدينة راس لانوف النفطية شرق مدينة سرت، وفيما أكد الثوار تراجعهم عن مدينة بن جواد متهمين القوات الحكومية باستخدام المدنيين دروعا بشرية، شددوا على تصديهم لهجوم على مدينتى مصراتة والزاوية شرق وغرب طرابلس مستخدمين أسلوب «حرب الشوارع».

وقال شهود عيان إن مقاتلات ليبية شنت، أمس، غارتين جويتين على مدينة «راس لانوف» الاستراتيجية التى مازالت فى قبضة الثوار المناهضين لنظام الزعيم الليبى، صباح أمس، فى الوقت الذى سمع فيه دوى الدفاعات الجوية جنوبى المدينة بعد يوم من مواجهات شهدتها بين «الثوار» وكتائب القذافى. وتحت نيران القصف الجوى واصلت قوات القذافى طريقها صوب راس لانوف، فيما بدأ أهالى المدينة النزوح خوفا من القصف الجوى. وتعرضت راس لانوف لقصف جوى أمس الأول استهدف بعض المنشآت النفطية ومداخل المدينة التى تجمع عندها مئات الأشخاص المدججين بالأسلحة الخفيفة والثقيلة ولم يسفر القصف عن سقوط ضحايا.

وفى المقابل، أكد الثوار انسحابهم من مدينة بن جواد إلى راس لانوف، بعد أن استخدمت كتائب القذافى والمرتزقة النساء والأطفال داخل البلدة كدروع بشرية. وأكد مراسل هيئة الإذاعة البريطانية أن قوات القذافى تستخدم بعضا من سكانها دروعا بشرية. وكانت مصادر طبية قالت إن ١٣ شخصا قتلوا وأصيب قرابة ٦٠ شخصا فى الاشتباكات التى دارت، أمس الأول، فى «بن جواد».

وقالت مصادر فى المعارضة إن الثوار يتأهبون فى راس لانوف للزحف إلى مدينة سرت، التى لاتزال خاضعة لسيطرة القذافى، فيما قالت وكالة «رويترز» إنه ليست هناك مؤشرات تذكر على وجود الثوار على الطريق الرئيسى المتجه شرقا من راس لانوف إلى طرابلس بعد تقهقرهم من بن جواد وسط إطلاق نيران مدفعية كثيف من جانب قوات الحكومة. وقال أحد الثوار: «سمعنا أن نقاطنا ستقصف ومن ثم أبعدنا أسلحتنا»، وقال آخر: «أخذناها إلى الصحراء»، فيما أكد ثالث أن الثوار يعيدون الانتشار فى الصحراء للإعداد لمحاولة استعادة بن جواد. ولكن علامات التوتر بين المحتجين عند نقاط التفتيش حلت محل الشعور بالثقة الذى كان سائدا بينهم من قبل وقالوا إن العائلات تفر من راس لانوف وبن جواد للابتعاد عن أى ضرر محتمل. وفى مدينتى مصراتة شرق طرابلس، والزاوية فى الجنوب الغربى منها، أكد الثوار تصديهم لهجمات عنيفة شنتها كتائب القذافى جوا وبرا، مشيرين إلى أنهم أسروا عددا من أفرادها وأنهم مازالوا يحكمون سيطرتهم على المدينتين. وذكرت مصادر ليبية معارضة أن الثوار فى الزاوية استخدموا أسلوب «حرب الشوارع» مما دفع كتائب القذافى للقيام بقصف بالمدفعية والدبابات بطريقة عشوائية على المدينة حتى الساعات الأولى من فجر أمس.

وأكد شهود عيان تجمع قوات كتائب القذافى قرب جسر الزاوية عند مدخلها الشرقى وسط توقعات بمعاودة الهجوم، حيث إن المدينة تبعد ٥٠ كيلومترا لاتزال مطوقة من عدة جهات. وأكدت مصادر طبية فى مصراتة أن ضحايا هجوم كتائب القذافى بلغوا ٤٢ قتيلا و٨٥ جريحا.

جاء ذلك فيما أعلن التليفزيون الليبى الرسمى أن قوات الجيش تلقت أوامر بعدم دخول الأحياء السكنية فى المدن لأن «العصابات الإرهابية»، على حد وصف القناة، تحصنت فيها وأخذت المدنيين «دروعا بشرية». وأورد التليفزيون الليبى، نقلا عن مصدر لم يكشف اسمه، أن الأوامر صدرت «لقوات الجيش المسلح بعدم دخول المدن التى تحصنت العصابات الإرهابية فى أحيائها السكنية، واتخذت من المدنيين الأبرياء دروعا بشرية ورهائن تهدد بذبحهم»، وأضافت تلك المصادر أن المدن «تحت سيطرة قوات الشعب المسلح بالكامل ما عدا الأحياء المذكورة».

سياسيا، وفيما أعلن وزير الخارجية الإيطالى فرانكو فراتينى أن الحكومة الإيطالية أجرت اتصالات «سرية» مع المجلس الوطنى الليبى الذى شكله الثوار فى بنغازى بهدف المساعدة فى التوصل إلى حل للأزمة فى ليبيا، قال «إبراهيم عبدالعزيز صهد»، أمين عام الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، إن لديه معلومات تشير إلى أن دولا غربية كبرى ستعترف بالمجلس الوطنى الانتقالى خلال الساعات المقبلة، بينها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، كما ألمح إلى أن تطورات سياسية وعسكرية قد تظهر قريبا. وأكد عبدالفتاح يونس، وزير الداخلية الليبى السابق، فى تصريحات لقناة «العربية» أن المحتجين باتوا يسيطرون على ما يقرب من ٩٠٪ من إجمالى المناطق الليبية، وأضاف يونس أن القتال فى طرابلس بات على مشارف معسكر العزيزية، وأن النظام الليبى سيسقط خلال أيام معدودة. جاء ذلك فيما أطلق ثوار «١٧ فبراير» سراح فريق بريطانى احتجز بضعة أيام فى بنغازى، معقل المعارضة فى شرق ليبيا، لأن أفراده دخلوا البلاد بشكل غير شرعى، معلنين أنهم رفضوا التحدث معهم، وقالوا: «إننا نرحب بأى وفد من بريطانيا يأتى بطريقة رسمية قانونية وسنتحدث إليه ونرحب به والموضوع انتهى وأرسلنا أعضاء الوفد إلى بلادهم».

من جهتها، أعلنت الأمم المتحدة أن الحكومة الليبية وافقت على السماح لفريق منها بتقييم الأوضاع الإنسانية فى البلاد. وقرر الأمين العام للمنظمة الدولية بان كى مون تعيين وزير الخارجية الأردنى السابق عبد الإله الخطيب مبعوثا خاصا إلى ليبيا لإجراء مشاورات عاجلة فى ليبيا وبقية دول المنطقة تتركز على الوضع الإنسانى. وقال الأمين العام فى بيان رسمى إن المدنيين يتحملون العبء الأكبر من تبعات القتال والعنف فى ليبيا، وإن من واجب الحكومة الليبية حمايتهم. ودعا البيان الحكومة الليبية إلى تجنب الهجمات العشوائية ضد الأهداف المدنية وعدم الإفراط فى الاستخدام غير الملائم للقوة.

الثوار يحاولون الاحتماء من القصف الجوى لراس لانوف «أ.ف.ب»

السيطرة في ليبيا

بنغازي، الأحد
غادر فريق دبلوماسي بريطاني يقال إنه ضم أفرادا من قوات خاصة ليبيا بعد أن كان تحتجزه قوات المعارضة

بن جواد، الأحد
اضطرت قوات المعارضة للتراجع لكنها تخطط للمزيد من الهجمات على المدينة يوم الاثنين

الزاوية، الأحد
أعلنت قوات المتمردين إنها حاربت قوات القذافي في الزاوية ومصراتة

200 كم — البحر المتوسط — ليبيا — طرابلس — زوارة — صبراتة — نالوت — سرت — أجدابيا — طبرق — السرير

راس لانوف، الاثنين
يعيد مسلحون نشر أسلحة في الصحراء بعد أن هاجمت قوات القذافي مواقع قرب راس لانوف

مصراتة، الأحد
صدت قوات المعارضة هجوما لألوية تحت قيادة خميس ابن القذافي حيث لقي 18 شخصا على الأقل حتفهم

حقل نفط — خطوط أنابيب — سيطرة الحكومة — سيطرة المعارضة — غير مؤكد

المصادر: رويترز، أطلس العالم للطاقة — REUTERS

«الإسكندرية» تستقبل ٢١٦٦ هارباً من ليبيا على متن سفينتين مصرية وتركية

المحافظات - نبيل أبوشال ومحمد عبدالعال وشعبان فتحى وعلاء عبدالله:

استقبلت محطة الركاب البحرية، بميناء الإسكندرية، فى السابعة مساء أمس، السفينة «حلايب» التابعة للقوات البحرية المصرية، قادمة من ميناء «جرجيس» التونسى، وعلى متنها ١١١٣ راكباً مصرياً من العائدين من ليبيا عن طريق الحدود «التونسية - الليبية» فيما أشرفت قوات تابعة للجيش المصرى على عملية إنزال الركاب.

قال مصدر مسؤول بالميناء لـ«المصرى اليوم» - طلب عدم ذكر اسمه - إن الميناء يترقب وصول السفينة التركية «سامسون فيرى»، القادمة من ميناء «تريبولى» الليبى، وعلى متنها ١٠٥٣ مصريا وأستراليا، وترافقها الفرقاطة «جاليبوا لو» التى تحمل ٨١ راكباً مصرياً، مشيرا إلى أن عدد المصريين العائدين عن طريق الميناء منذ اندلاع الأحداث الليبية بلغ نحو ٣٤٤٨ راكبا.

وقال مصدر مسؤول بمنفذ السلوم البرى إن أعداد المصريين والأجانب النازحين من ليبيا منذ بداية الاحتجاجات وصلت إلى ٦٦ ألفا و٦٨٠ مصرياً، و٢٧ ألفاً و٤٠٩ من جاليات مختلفة بإجمالى ٩٤ ألفا و٨٩ عائداً حتى مساء السبت.

من ناحية أخرى، نظم العشرات من أعضاء رابطة الشباب الليبى وعدد من النشطاء السياسيين بالإسكندرية محاكمة شعبية للرئيس الليبى معمر القذافى، أمام مقر القنصلية فى المحافظة، أمس، طالبوا خلالها بإعدامه لارتكابه ما اعتبروه «جرائم حرب بحق شعبه».

اليوم ■ الأمم المتحدة تطالب بالتمكن من الوصول إلى ضحايا القصف فى ليبيا ■ زعيم الاشتراكيين فى البرلمان الأوروبى ينتقد سياسات دول أوروبية بشأن ليبيا ■ بان كى مون يعين وزير الخارجية الأردنى الأسبق عبدالإله الخطيب مبعوثاً خاصاً له إلى ليبيا

«رياح الغضب العربى» تواصل مسيرتها

آلاف الحراس البلديين يقتحمون حاجزاً للشرطة فى الجزائر للمطالبة بزيادة رواتبهم

مظاهرة أمام البرلمان المغربى.. و«يوم ندم» عراقى فى ذكرى الانتخابات التشريعية

كتبت - غادة حمدى، ووكالات الأنباء:

واصلت «رياح الغضب الشعبى» اجتياحها عددا من دول العالم العربى، أمس، للمطالبة باعتماد إصلاحات سياسية واقتصادية، مستمدة قوتها مما حققته ثورتا تونس ومصر اللتان أسفرتا عن إسقاط النظام فى الدولتين.

ففى الجزائر، اقتحم آلاف من الحراس البلديين المكلفين بأعمال الدرك فى القرى والذين تجمعوا أمس فى العاصمة الجزائرية للمطالبة بزيادة رواتبهم، حاجزا للشرطة وتوجهوا إلى مقر البرلمان. وتمكن المتظاهرون - الذين فاق عددهم ١٠ آلاف بحسب المنظمين، وتجمعوا بلا حوادث صباح أمس فى ساحة الشهداء بوسط العاصمة - من الوصول إلى مقر البرلمان الذى لا يبعد إلا نحو ٥٠٠ متر من الساحة، بينما حاصرت المتظاهرين تعزيزات من الشرطة أرسلت على عجل إلى المكان.

يأتى ذلك فيما تستعد «التنسيقية الجزائرية من أجل التغيير والديمقراطية» لتنظيم مسيرة جديدة وسط العاصمة الجزائر للمطالبة بإحداث تغيير سياسى جذرى فى البلاد، وذلك بالرغم من منع الحكومة مسيرات سابقة بالقوة.

جاء ذلك فى الوقت الذى شارك فيه مئات المتظاهرين أمس الأول فى تجمع أمام البرلمان المغربى فى العاصمة الرباط للمطالبة بإقامة «دولة قانون» وإجراء «إصلاحات سياسية واجتماعية جذرية» فى المغرب، وذلك تلبية لدعوة وجهت عبر موقع «فيس بوك» من قبل ناشطين فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

وتجمع المتظاهرون، الشباب فى غالبيتهم، وسط العاصمة المغربية قبل أن يتوجهوا إلى البرلمان، حيث رفعوا شارات النصر. وفى الدار البيضاء، تجمع مئات الأشخاص فى ساحة «محمد الخامس»، دون حوادث، وهم يحملون لافتات كتب عليها «كرامة عدالة اجتماعية» و«لا للجمع بين المال والسلطة». وفى طنجة شمال المغرب، تجمع نحو ١٠٠ شخص للأسباب نفسها.

وفى حين واصل محتجون بحرينيون اعتصامهم فى دوار اللؤلؤة بوسط العاصمة المنامة مطالبين بالتغيير فى المملكة، أعلن ولى عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة أمس الأول أن «الحوار هو الحل الأفضل، وأن كل الخيارات الأخرى لن تؤدى إلى النتيجة التى يتطلع إليها الجميع».

وقال الأمير سلمان فى مقابلة مع تليفزيون البحرين أمس الأول: «الحل فى الحوار، تقريبا ٨٠٪ من المطالب يشترك فيها الجميع».

وعن الدعم الخليجى للبحرين، أكد ولى العهد المعلومات التى كانت قد أشارت إلى مشروع خليجى لدعم بلاده ماليا، ومساعدتها على تجاوز أزمتها السياسية الحالية، فى أول تأكيد رسمى من نوعه يصدر من شخصية بمستوى الشيخ سلمان حول المشروع الذى شبهته تقارير صحفية بـ«خطة مارشال» الأمريكية لإعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان الآلاف تظاهروا فى وقت سابق أمس الأول أمام قصر القضيبية بالمنامة، حيث تعقد الحكومة البحرينية اجتماعاتها، رافعين شعارات مناهضة لحكومة المملكة ومطالبة بسقوطها.

وفى العراق، تجددت المظاهرات فى «ساحة التحرير» أمس للمطالبة بإقالة مجلس بغداد، بينما منعت القوات الأمنية البث المباشر للمظاهرات الاحتجاجية التى تشهدها جميع المدن العراقية، ودعت إليها مجموعات شبابية وأطلقت عليها «يوم الندم» إحياءً للذكرى الأولى للانتخابات التشريعية العراقية، هاتفين بشعار «ما زرعناه بأيدينا نقلعه بأيدينا».

ونقل موقع «روسيا اليوم» الإلكترونى عن تلك المجموعات دعوتهم المتظاهرين إلى تلوين أصابعهم التى غطسوها فى حبر الانتخابات قبل عام باللون الأحمر، تعبيرا عن ندمهم على منح أصواتهم للأحزاب الدينية التى تقاسمت الحكومة على أساس المحاصصة الطائفية ولم تعر هذه الأحزاب بعد فوزها أى اهتمام لعلاج قضية الفساد والبطالة.

وفى سوريا، أعلن ١٣ ناشطاً حقوقياً مسجونين فى سوريا إضراباً عن الطعام للمطالبة بوقف «القمع» فى بلادهم، ، وبينما واصل ناشطون فى سلطنة عمان - مطالبون بتدابير ضد الفساد - التظاهر فى عدة مدن أمس، بالرغم من إقالة وزيرين ومن تقديم وعود بخلق وظائف، بدأ حوالى ٢٠٠ موظف فى شركة الطيران العمانى اعتصاماً أمام مقر الشركة للمطالبة برفع الرواتب وتحسين ظروف العمل.


شباب مغاربة يشاركون فى الاحتجاجات المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية (أ.ب.أ)

موسى يدعو القذافى إلى «مصالحة» الليبيين إذا أراد الاستمرار فى الحكم

كتب - خليفة جاب الله:

دعا الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، العقيد الليبى معمر القذافى إلى البدء فورا «فى إجراء عملية مصالحة مع شعبه، اذا أراد الاستمرار فى الحكم»، قبل أن يستدرك، بأن «الشعب الليبى لن يقبل ذلك»، فيما أكدت الجامعة العربية نيتها التواصل مع المجلس الوطنى للمعارضة الليبية، بمجرد الاتصال بها، فى اعتراف ضمنى بدوره . وقال موسى، فى حديث لجريدة «لوموند» الفرنسية، أمس، إنه يقترح على القذافى إذا ما أراد البقاء فى الحكم أن يبدأ فورا فى عملية مصالحة مع شعبه، إلا أن موسى أعرب أيضا عن اعتقاده بأن الليبيين لن يقبلوا بذلك.

من جهتها، أكدت الجامعة العربية أمس نيتها التواصل مع «المجلس الوطنى للمعارضة الليبية» الذى تم تشكيله منذ عدة أيام فى مدينة بنغازى شرق ليبيا، لإدارة أمور المناطق التى استولى عليها الثوار الليبيين، مؤكدة فى ذات الوقت أنها تبحث مع الاتحاد الأفريقى فكرة فرض حظر جوى على الأراضى الليبية. وقال السفير هشام يوسف، مدير مكتب الأمين العام للجامعة العربية: إن المجلس الوطنى الليبى لم يتواصل مع الجامعة العربية حتى الآن، مضيفا أن الجامعة ترحب بالتواصل مع المجلس فى أى لحظة، ولا يوجد لديها مانع من التواصل مع أى قوى ليبية. وطالب «يوسف»، فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»: المجلس بمحاولة الاتصال بالجامعة العربية، متعهدا بالتواصل الفورى معهم.

وفيما يتعلق بفرض الحظر الجوى على ليبيا، قال يوسف، إن اتخاذ هذا القرار يجب أن يكون فى إطار مجلس الأمن الدولى.

أحداث × أسبوع

عودة «هولاكو» العظيم

چيلان جبر
gailanegabr@myway.com

إن كان الـ«فيس بوك» هو «هولاكو» الحديث.. لأنه أصبح محطم الأنظمة والأساس فى إسقاط الرؤساء، ويزلزل الأرض تحت مقاعد المسؤولين فى الصحف والمؤسسات.. فهو من يثير الرعب فى قلوب كل من يملك سلطة أو جاها، وكل من يرغب فى الترشح فى الانتخابات، مما جعل كلا منهم يسعى اليوم للاشتراك فيه، وهذا من باب التواصل وسماع الآراء ومعرفة الميول والشكاوى، للتعامل مع الواقع الحقيقى والبعد عن الأوهام، مما جعله يعتبر أسلوبا إضافيا للرقابة والمحاسبة وكل من لا يكتفى بتأنيب الضمير.. ولكن أيضا هناك خوفا ورعبا من «هولاكو» آخر.. وهو الخوف من المستقبل: فإلى أين سيأخذنا هذا التغيير؟!

هناك خوف من الثورة فى أن تتحول إلى نقمة إذا دام طويلا هذا الحال الذى نحن عليه الآن! فقد سقط النظام ولا نرغب فى أن تسقط الدولة.. ولكن هناك من يرغب فى أن يجعل أمن الشعب كله ثمناً للحرية.. فلا استقرار ولا هدوء.. فحتى التوقيت الدائم لإشعال حريق فى مراكز أمن الدولة يجعل هناك سؤالا كبيرا: من يحرك هؤلاء؟! ليس من فى داخل السجون حتى الآن، فهناك أصابع من الحاشية للنظام لم يقترب أحد منها حتى الآن، ولكنها لتحمى نفسها تدمر كل من يقترب منها.

■ هناك «مثلث» الشر الذى كان يأمر ويدبر ويشكل القانون، فهؤلاء من فى السجون، وهناك من كان يحركهم ويأمرهم.. فهم فقط منفذون وليس المدبرون «أحمد عز» مثلا.. ولم يرسم الانتخابات وحده ويديرها خلف الستار ولكن أمام الجميع، إذن أين كانوا هؤلاء؟! فهو المنفذ لسياسات ورغبات وطلبات، وليس وحده يجب أن يكون خلف القضبان.

■ وهناك من هم منظمون دائما ومعروفون بأهدافهم وطموحهم، وهم جماعة الإخوان، فمن حقهم أن يتواصلوا فى نشاطهم حتى يحكموا قريبا من خلال وجوه جديدة أو خبيرة تخفى النوايا وتظهر التعاون والحماس للثورة المصرية.. فأيضا هذا خطر من «هولاكو» جديد.

■ هناك خوف من «هولاكو» آخر الذى هو يحمل الإخلاص ولا يحمل الخبرة، وبالتالى يأتى مع مجموعة جديدة لتحكم مصر ويصبح المصريون هم حقل تجارب لوجوه وأحزاب ومجموعات تجرّب فينا الحكم، ونحن لا نتحمل المزيد، فهناك حالة من فقدان الثقة، يجب أن ننميها بين الأحزاب والحكام والوزراء وهذا يحتاج إلى وقت وليس شهورا أو أياما.

لذلك أتمنى من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إن كان يرغب فى إنهاء مهمته سريعا وعودته لموقعه الطبيعى فى حماية الحدود.. أرجوكم أن تكونوا أكثر حزماً للأمور مع كل مواطن أو مسؤول.. فهذا الأسلوب الهادئ أمام الوقت القليل المطلوب لاستعادة ملكية الدولة صعب.. محاكمة عادلة وشفافة لكل فاسد سياسى لإرضاء الشهداء الذين سقطوا، ودماء الضحايا التى نزفت.. فهناك بعض رموز النظام الذين يسعون لاستعادة السلطة من جديد من خلف هؤلاء، وهناك مستهدفون آخرون تم إبعادهم عن المشاركة فى القرار لأنهم أقوياء ومخلصون.. ثلاثون عاما من الحكم لن تنزع جذورها فى شهور، ولكن إعطاء مساحة للإصلاح بوضع دستور جديد ورسم خريطة سياسية واضحة رغم أنف الجميع.. هذا سيمنع سيطرة «هولاكو» الجديد علينا ويصبح الشعب هو المدافع عن الوطن، والجيش هو حامى الأرض والمواطنين من العدو الخارجى والطامعين.

اصطباحة



بلال فضل

يكتب لك شهادته ومخاوفه ويقترح سبيلاً إلى الخروج فانظر ماذا ترى:

belalfadl@hotmail.com

الجيش هو الهدف القادم لأذناب نظام مبارك

إذا كان هذا العنوان قد استفز فضولك أو أثار حفيظتك فاسمع أولا هذه الحكاية.

كان ذلك قبل سنوات، وكنت قد ذهبت مع وفد فنى وثقافى فى زيارة للتضامن مع أهالى منطقة شعبية حاول أحد رجال الأعمال المقربين من الرئيس المخلوع مبارك الاستيلاء على أراضيها بالقوة، وانحازت الشرطة إلى صفه كعادتها فى عهد مبارك، وحدثت بين الطرفين مصادمات عنيفة تطلبت تدخل قوات الجيش للسيطرة على الأوضاع فى ظل انعدام ثقة الأهالى فى الشرطة، وتمت إحالة الملف بأكمله إلى القضاء لكى يحكم فيه. عندما وصلنا إلى المنطقة أقلقتنا رؤية دوريات الجيش وهى تطوف حول المكان فى وقت لم نكن قد اعتدنا على رؤيتها كما يحدث الآن، بعض الذين شاركونا الزيارة ظهرت عليهم علامات الندم لتورطهم فى هذا الموقف المتوتر، لكن ضحكات الأهالى ومودتهم وتعاملهم الطبيعى طمأن الجميع، أخذ الأهالى يتحدثون عن مأساتهم وإحساسهم بافتقاد الأمان وإمكانية تعرضهم للغدر فى أى لحظة من رجل الأعمال المسنود وقوات الأمن، رددت محاولا طمأنتهم بأنه طالما قرر الجيش التدخل فلن يجرؤ أحد على تجاوزه أو تحديه، وأن عليهم أن يركزوا فى إدارة المعركة من الناحية القانونية لضمان حقوقهم، ففوجئت بمن بدا أنه أحد «أعيان القوم» يقول كلاما تحريضيا ضد قوات الجيش ويتهمها بالتآمر مع رجل الأعمال ويدعو الأهالى إلى أن يقوموا بالتصعيد معها لكى يختبروا نواياها، استغربت كلامه بشدة، كان قد استقبلنا بحرارة عند مجيئنا وصافحنا فرداً فرداً وقال فى حق كل منا بقين حلوين، وبدا لنا مثقفا بأكثر مما «يستحمله» المكان. دونما اتفاق أخذنا نفند ما قاله ونذكر الناس بخطورة هذا التوجه، لكننى لاحظت أن الناس جميعا لا يبدو أنهم أخذوا كلامه مأخذ الجد وطلبوا منا تغيير الموضوع إلى الكلام فى الفن، وكالعادة بدأوا بالسؤال عن بعض الفنانين والفنانات هل هم مسلمون أم مسيحيون، برغم أن كثيرا من الحاضرين كانوا مسيحيين، وكانت تعم المكان حالة من التآلف الوطنى الذى يجمع المصريين فى الأزمات، انتظرت حتى قام الرجل الوجيه لبعض شأنه، و«ميّلت» على أحد أبناء المنطقة الذى دعانا للحضور، لأحذره من خطورة الاستماع لكلام هذا الرجل الذى أقدر إخلاصه وحماسه، فقاطعنى ضاحكا وقال لى «إخلاص مين يا أستاذ.. سيبك منه ماحدش فينا هيسمعه.. أصل ده شغال مع أمن الدولة، وعارفين إنه عايزنا نولعها عشان يركبنا الغلط فنقوم خابطين فى الجيش وما يبقاش لينا ضهر وتضيع الأرض واللى عليها».

قبل أن يتدخل الجيش لحسم الثورة كانت عناصر أمن الدولة وأذناب الحزب الوطنى يحاولون خلق حالة عدائية تجاه القوات المسلحة

لا تسألنى عن مغزى الحكاية قبل أن تسمع الحكاية الثانية، وهى الأخيرة بالمناسبة إذا كنت لا تحب الحكايات، شوف يا سيدى، كنا قبل رحيل مبارك بأيام نجلس مع مجموعة من الشباب فى جلسة «عصف أفكار» نتحدث عن الخطوات التصعيدية التى يمكن أن يتم اتخاذها لكسر حالة الجمود التى فرضها مبارك على الثورة، وبدأت الاقتراحات تتوالى، لكنها بدت للبعض غير كافية لإحداث نقلة قوية، وبعد أن انتهت الجلسة وعاد بعضنا إلى بيته، اتصل بى أحد الشباب الذين أثق فيهم وأعرف دورهم الرائع فى الثورة، ليقول لى إن شابا شديد الحماس اقترح خطوة جريئة لم يعرف كيف يرد عليها، وهى أن يتم عمل مظاهرة من خمسين ألف ثائر تتوجه إلى مقر وزارة الدفاع لتحاصره، لم يكمل صاحبنا الاقتراح، فقد وجدنى أصرخ فيه فى التليفون «يانهار إسود.. إوعوا حد يفكر فى كده.. مين الواد ده.. ده أكيد تبع أمن الدولة.. إوعوا حد يكرر الاقتراح ده أبدا»، قال لى صديقى وقد استغرب مبادرتى لإدانة الشاب الذى لا أعرفه «حرام مش عايز أظلمه.. هو متحمس بس نيته حسنة»، قلت له «أتحداك إذا لم يكن عميلا فى أمن الدولة فعلى الأقل نيته الحسنة شغالة مع أمن الدولة»، بالطبع لو لم تكن المكالمة مسجلة بالتأكيد وربما تقرأ تفريغا لها على الإنترنت ذات يوم قريب فى ذات ملف لما كنت قد أشرت إليها، ولولا أننى أحتاج إلى حكايتها الآن لما كنت قد أشرت إليها أصلا.

لاحظ أن الجيش لم يكن وقتها قد تدخل لحسم الثورة، وكان مازال يتم ترويج إشارات متناقضة حول موقفه منها، وأزعم أن عناصر أمن الدولة وأذناب الحزب الوطنى كانوا يلعبون دورا سلبيا فى خلق حالة عدائية تجاه الجيش، ولا أظن أن هناك أحدا كان فى التحرير أو غيره من ميادين مصر لا يعرف ما أتحدث عنه، ولا يمكن أن ينسى كيف كانت تمارس حرب نفسية بشعة ضد الثوار طيلة أيام الثورة كادت تؤدى إلى العديد من الكوارث التى لطف الله بمصر وعبرت على خير، بفضل حكمة الثوار والجيش التى تجسدت فى ذلك الشعار الرائع «الشعب والجيش إيد واحدة»، والذى كان يرفع فى البداية توجسا وحذرا، قبل أن يخرج هادرا من الأعماق بعد تجارب إيجابية عديدة لا يتسع المقام لذكرها، فقد وعدتك أن تكون الحكاية السابقة هى الأخيرة.

ربما أصبح أغلبنا يعلم الآن أن الجيش لعب دورا تاريخيا فى حسم الثورة، وإلا لكانت قد دخلت فى نفق مظلم بسبب انقياد مبارك وراء رغبة زوجته وابنه جمال فى البقاء على كرسى الحكم حتى نهاية فترته الرئاسية، لكى يأخذ جمال فرصة أخيرة فى ترتيب أوراقه والبحث عن طريقة لتحقيق حلمه بالوصول إلى كرسى الرئاسة، وبالتالى الانتقام من كل الذين فكروا أن يطيحوا بذلك الحلم المريض، تستطيع أن ترجع إلى عشرات الوقائع التى نشرتها الصحف والمواقع الإلكترونية المصرية والعربية والأجنبية وتربط بينها لتصل إلى صورة تقريبية تعرف منها كيف حدث ذلك بالضبط، حتى نعرف قريبا حقيقة ما حدث بالتفصيل بعد أن يكون ذلك متاحا لقادة الجيش، دعنى أقل لك إننى كنت قد تمنيت على أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال لقائهم بعدد من الكتاب قبل أسابيع أن يبادروا إلى شرح تفصيلى يكشف حقيقة ما حدث للشعب المصرى للتخفيف من تأثير شبح مبارك الذى يخيم على البلاد، كنا قد التقيناهم بعد يوم من حديث الأستاذ هيكل عن بؤرة شرم الشيخ، وهو ما أشار إليه عدد من الكتاب على رأسهم الأستاذ جمال الغيطانى، وبدا لنا أن حديث أعضاء المجلس قاطع فى نفى وجود تأثير لمبارك على البلاد أو ممارسته لأى سلطات أو اتصالات مؤثرة، وقيل لنا صراحة أن هناك إجراءات قاطعة ستتخذ من أجل استعادة أمواله ومحاسبته هو وأسرته محاسبة عادلة، بل وعندما وجه زميلنا الأستاذ محمد أمين سؤالا صريحا حول سر الطلعة الجوية التى حدثت يوم رحيل مبارك وأثارت هلع الناس، وهل كانت تعبر عن انشقاق فى الجيش حول الموقف من مبارك، جاء الرد قاطعا أن الطلعة الجوية لم تكن لإرهاب الناس، وأنه لا يوجد انشقاق فى الجيش حول الموقف من مبارك، وأنها جاءت لكى تنقل لمبارك رسالة بأن الجيش انحاز لمطالب الشعب.

يومها كان الكلام تفصيليا وواضحا ومحددا، ولولا ذلك لما شعرت شخصيا بالاطمئنان الذى حرصت على أن أنقله إلى كل من سألنى من الصحفيين والإعلاميين وعلى رأسهم السيدة منى الشاذلى فى برنامجها العاشرة مساء، بالطبع لم أستغرب قلق الناس من اطمئنانى فهم معذورون لأنه انتهى العصر الذى يجب أن يطمئن الناس فيه على بياض، ومع ذلك فقد آلمتنى حملة تشويه لكل من حضر اللقاء قام بها بعض الذين لا أدرى مع من تعمل نواياهم الحسنة، والذين استخدموا تعبيرات من نوعية «الجيش بلف الكتّاب وضحك على فلان وخدع علان»، لاحظت يومها كيف قام عناصر أمن الدولة على الإنترنت باستخدام معلومة نقلتها لمنى الشاذلى حول إقالة رئيس جهاز أمن الدولة حسن عبدالرحمن، وبعدها قام مكتبه بالاتصال بها على الهواء متحديا، ليقول إنه ما زال يعمل فى مكتبه، ولاحظت أن الكلام عن الواقعة يتردد فى مواقع إنترنت كثيرة بشكل يكاد أن يكون متطابقا، ويركز على فكرة واحدة هى أن الجيش يخدع الناس، وأنه يعمل لمصلحة نظام مبارك، مع أن المنطقى أن يسأل الناس أولا عن حقيقة ما حدث، وهل هناك خطأ ما فى الأمر، بدلا من أن يتم تعميم استنتاج مثل هذا لا يحتاج المرء إلى ذكاء خارق لمعرفة من المستفيد منه.

ورغم أن الأخبار حملت بعدها بيوم نبأ تجميد عمل حسن عبدالرحمن، ثم توالت أخبار تجميد أموال مبارك والبدء فى فتح ملفاته قانونيا، إلا أن نفس النبرة التشكيكية التصعيدية لم تتوقف للحظة، وظللت أتابعها باهتمام شديد حتى فى خطاب العديد من الناشطين السياسيين الأنقياء والمشاركين بفعالية فى الثورة، وكنت أحاول أن أتصل بكل من أثق فيهم من هؤلاء لأنبه إلى خطورة تلك النبرة، محاولا أن أفهم مصدرها لكى أدرك هل أنا مخطئ فى تفاؤلى، وتحملت فى سبيل ذلك بعض الرزالات التى وصفتنى بأننى «مفتون بالجيش ومسلم له على بياض»، وكنت حريصا دائما على التأكيد أن الثقة فى الجيش ليست على بياض، بل هى على أرضية تأكيد الجيش دائما وأبدا على انحيازه لمطالب الشعب واستجابته لها جميعا، وذلك التأكيد وحده هو ما يجعلنى فخورا بأن فى مصر نواة صلبة تحميها من التشرذم والتفكك، ومن واجب كل وطنى يحب مصر أن ينحاز لهذه النواة الصلبة، ويعلم أنه فى لحظات حرجة وخطيرة مثل التى نعيشها لا يمكن لكل الناس أن يحققوا كل مطالبهم ويلبوا كل رغباتهم، فلو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلى ما شاء الله. أعلم أن أداء الجيش به بطء يثير حفيظة البعض، وهو ما سألنا عنه كثيرا فى لقائنا بالجيش خصوصا فيما يتعلق بالاستجابة لمطلبين مهمين هما تغيير حكومة شفيق، والتعامل مع ملف جهاز أمن الدولة، وقد قيل لنا يومها إن التعامل يتم بحذر مع ملف أمن الدولة خشية من حدوث اختلال أمنى كبير بسبب تغول دور هذا الجهاز ودخوله فى كل تفاصيل الحياة فى مصر لكن تمت طمأنتنا بأن هناك متابعة دقيقة له، وادعى أن شفيق ووجدى لعبا دوراً فى فرملة اتخاذ إجراءات تصعيدية ضد ذلك الجهاز، بعد أن تعهدا بالسيطرة على أدائه، بل وتم تسويق فكرة أن الجهاز يمكن أن يلعب دورا وطنيا مهما تحتاجه البلاد فى هذه الفترة الحساسة، ولعل هذا ما يفسر الاستمرار فى العزف على نغمة وجود أصابع أجنبية. أما فيما يتعلق بحكومة شفيق فقد قيل لنا صراحة يومها وكان ذلك قبل أسابيع إنها حكومة لن تستمر طويلا، وأن الإبقاء عليها وراءه الخوف من أن تتم إقالتها فجأة ويتم تكليف رئيس وزراء جديد يأخذ عدة أيام لتشكيل حكومة تعيش فيها البلاد فى حالة فراغ سياسى يزيد من عواقب الانفلات الأمنى الذى قيل لنا بعض نماذج منه خصوصا فيما يتعلق بالتعديات على الأراضى الزراعية والبناء المخالف والتهديد بتصعيد الاحتجاجات الفئوية بشكل تدميرى وكلها وقائع تدعو للخجل والفزع، ولن يرحم التاريخ من قام بها عندما يكتب تاريخ الفترة بالتفصيل.

مجموعات من البلطجية انضمت للناشطين وحاولت استفزاز رجال القوات المسلحة لتوريط الناشطين فى صدام مع الجيش

أعترف بأن ما قيل لنا يومها عن التمسك بحكومة شفيق لم يقنع الكثيرين، فبدأ الكلام يتردد فى جميع المنتديات السياسية عن وجود ضغوط خارجية للإبقاء على حكومة شفيق، وهو ما ثبت كذبه بمجىء حكومة عصام شرف الذى أبرأ ساحة شفيق من هذه التهمة التى كانت تروج بين الناس كأنها معلومة ثابتة، قبل أن تظهر شواهد حول وجود تقارير من جهات رفيعة تحذر من مغبة تغيير حكومة شفيق وضرورة إعطائه فرصة لتنفيذ ما تعهد به، ومع ذلك فإننى أزعم أن الجيش لم يستجب لتلك المخاوف، ولدى معلومات أنه تم تغيير حكومة شفيق بشكل مرحلى وقد تم ذلك بذكاء شديد عندما تم تغيير بعض الوزراء والاستعانة بوزراء متخصصين ذوى سمعة طيبة ساعد الدكتور يحيى الجمل فى اختيارهم، وأزعم أن ذلك كان تمهيدا للإطاحة بشفيق وتصعيد الدكتور يحيى الجمل لكى يكون رئيسا للحكومة التى تجرى الانتخابات التشريعية، وعلى حد علمى فقد تم الإتفاق مع الدكتور يحيى على ذلك، وهناك واقعة يمكن أن أرويها - إذا تطلب الأمر - للتدليل على ذلك وقد قيلت لى قبل أسبوعين، عندما بدا للجميع أن شفيق غير مسيطر على الأمور كما يجب، وبدأ التفكير فى بدائل له وبدأ سؤال العديد من الشخصيات حول مدى ارتياح الشارع لتلك الشخصيات التى كان بعضها من داخل جهاز الدولة الحالى، وبعضها كان مقترحاً من الشخصيات العامة ومجموعات الشباب التى التقى بها المجلس العسكرى، ولعل فى كل ذلك ما يفسر لنا كيف حدث الانتقال السلس إلى حكومة الدكتور عصام شرف، كما أنه يفسر التشكيل الذى خرجت به، ويفسر أيضا حالة الارتباك التى حدثت لدى جهاز أمن الدولة ودفعته لارتكاب تلك الحماقة فى حرق ملفاته بسرعة جعلت الثائرين يهبون لاقتحام مقراته، وهو ما لم يقمعه الجيش إلا بعد أن تم تعيين وزير داخلية جديد يحظى بسمعة رائعة ويمتلك تاريخاً مشرفاً هو اللواء منصور العيسوى أعانه الله، وفى رأيى الذى سيغضب البعض أنه لم يكن ينبغى بعد تعيينه أن يبادر بعض الناشطين إلى محاولة اقتحام مقر أمن الدولة فى لاظوغلى، فقد كان فى ذلك إحراج ليس للجيش فقط بل وللحكومة التى لم تكن قد تسلمت عملها بعد، وأزعم من خلال سؤالى عن تفاصيل ماجرى أن هناك فخاً أمنياً تم نصبه لتوريط الناشطين فى صدام مع الجيش، وذلك بعد أن تناقل الناشطون على تويتر والفيس بوك دعوة للتوجه إلى مقر لاظوغلى لأن الجيش سيسمح بدخولهم، وعندما توجه العديد من الناشطين إلى هناك فوجئوا بوجود مجموعة من البلطجية يحملون سنجا ومطاوى ويقومون بتهديد حياتهم، وقالت لى صديقتنا نوارة نجم التى أثق فيها أن هناك مجموعة كانت بين الموجودين كانت تقوم باستفزاز الجيش بتصرفاتها وطريقة تعاملها وكلماتها، وعندما تقول نوارة إنها لا تعرف أحداً من هذه المجموعة فلك أن تتأكد أنها مجموعة لا علاقة لها بالعمل السياسى، ولك أيضا أن تفهم لماذا تحول الأمر إلى صدام وصل بالجيش إلى إطلاق الرصاص فى الهواء، ليتراجع الموجودون أمام مقر أمن الدولة مبتعدين عنه فيفاجأوا بهجوم البلطجية عليهم بالسنج، فيعودوا مسرعين إلى المقر، ليقوم الجيش باحتجاز بعضهم، ويتطور الأمر بشكل كان يمكن أن يتحول إلى كارثة تطيح بالحكومة قبل إعلانها، لولا أن الله ستر.

فى تلك اللحظات العصيبة من مساء الأحد (أمس الأول) اتصلت بى الكاتبة الكبيرة نجلاء بدير لتطلب منى أن أنقل ما يحدث (من حصار للناشطين على يد البلطجية بالقرب من وزارة العدل) إلى من أستطيع من قيادات الجيش، اتصلت فورا باللواء إسماعيل عتمان مدير الشؤون المعنوية، عضو المجلس الأعلى، وكنت حسن الحظ عندما رد على إتصالى، شرحت له ما حدث، لأجد أنه مفاجأ به تماماً، وأعترف أنه سألنى سؤالاً محرجاً: «وهى الناس بتعمل إيه فى لاظوغلى إذا كانت النيابة شمعت المكان بالشمع الأحمر وحرزت الملفات وفى وزير داخلية جديد قال فى أول تصريح له إنه هيعيد النظر فى جهاز أمن الدولة وهيحاسب المخطئين على جرائمهم فى حق الشعب، مش نديله فرصة يشتغل هو والنيابة»، حاولت أن أقول له التصور الذى كونته عن وجود خدعة فى الأمر، وذكرته بمكالمة سابقة قبل أيام أبلغته فيها ببلاغات طلبت منى مراكز حقوقية أن أوصلها إليه حول وجود معتقلين تم سجنهم بعد اندلاع الثورة وتم إخفاؤهم فى سجن الوادى الجديد السحيق، فى نفس الوقت الذى كان فيه شفيق ومحمود وجدى يتحدثان عن الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وقال لى سيادته يومها إن القوات المسلحة ستداهم السجن فورا بعد أن تم إبلاغ سيادة المشير، وقلت له بعد تردد إننى أخشى ألا تكون المداهمة فعالة لأن تليفونى مراقب بالتأكيد، كان ردى يبدو عبثيا لكنه كان يكشف إلى أى حد كان أمن الدولة متغولا فى هذه البلاد بشكل لم يكن ممكناً أن يستمر إلى الأبد، أنهيت مكالمتى بأن طلبت من سيادته أن يربط بين هجوم البلطجية على الناشطين والصحفيين أمام مقر لاظوغلى وبين ما ذكرته وثائق تم العثور عليها فى مقر أمن الدولة بمدينة نصر تتحدث عن وجود تشكيل منظم من البلطجية يبلغ عدده أكثر من أربعمائة ألف مسجل خطر وبلطجى، وطلبت منه أن يراجع حلقة (مصر فى أسبوع) على قناة «أون تى فى» التى أشار فيها الأستاذ نصر القفاص إلى مضمون هذه الوثيقة، لدرجة أننى مازلت حتى اللحظة أعتقد أننى أحلم وأننى لم أسمع ما قيل، وأتمنى أن أكون مخطئاً فى كل ما سمعته.

بعدها بفترة قالت لى الأستاذة نجلاء بدير إن الجيش ساعد المحتجزين بجوار مقر أمن الدولة على الخروج سالمين، ثم تابعت على العديد من مواقع الإنترنت عودة النبرة التصعيدية ضد الجيش لأنه قام باحتجاز الناشطين وتطاول بعض أفراده عليهم، وتم الربط بين ما حدث وبين ما حدث قبلها من أحداث مؤسفة أمام مجلس الشعب، مع أن الجيش اعتذر عنه بشكل فى رأيى سيحسب له فى التاريخ، وهو اعتذار القوى القادر، وليس اعتذار المرتبك، كما حاولت بعض أذناب أمن الدولة أن تشيع ذلك على مواقع الإنترنت لتتهم شباب الثورة بكسر هيبة الجيش. يجب أن أؤكد هنا أنه لا يوجد شىء فى الدنيا كلها يمكن أن يبرر التطاول على إنسان أو احتجازه بشكل غير قانونى أو محاكمة ناشط سياسى أمام محكمة عسكرية يقف أمامها الخارجون على القانون. ولكن ضميرى يجب أن يجعلنى أسأل: إذا كان هناك ما يبرر لنا أن نقتحم مقرات أمن الدولة فى ظل عدم وجود وزير داخلية لكى نحمى وثائقه من الإتلاف، وإذا كان هناك ما يبرر لنا أن نقوم بتصوير تلك الوثائق خوفاً من ضياعها وعدم وصولها إلى العدالة، فهل توجد مبررات مقنعة لمحاولة اقتحام مقر أمن الدولة بعد أن تم تعيين وزير داخلية واعد بكل خير وبعد أن قيل لنا إن النيابة العامة تحفظت على ملفاته، أؤكد هنا على كلمة قيل لنا، لأنها تطرح علينا سؤالا عن الفرق بين الرقابة الشعبية اللازمة والمهمة وبين تحولنا نحن إلى سلطة تطبق القانون بيديها، بينما نحن لا نعلم أصلا من هو المندس بيننا ومن هو الذى تعمل نواياه الحسنة فى خدمة نظام مبارك البائد والراغب بقوة إلى العودة ولو فى شكل جديد.

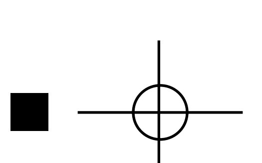
حملات على الإنترنت حاولت أن تروج لحملة ترتكز على فكرة واحدة «الجيش يخدع الناس ويعمل لمصلحة نظام مبارك»

لا أريد لأى تفاصيل أن تغلوش على دعوة من القلب أوجهها إلى كل من يقرأنى سواء كان مشاركاً فى الثورة أو متعاطفا معها أو كان ذا تأثير إيجابى على أحد من المشاركين فيها أو المتعاطفين معها: يجب أن نعلم جيدا أن نظام مبارك ورموزه وأذنابه والمنتفعين منه وبه لن يستسلموا بهدوء ولن يرضخوا للواقع الجديد، ولن يفوتوا أبدا أى فرصة للانتقام ممن شاركوا فى الثورة أو ممن حموها وتوجوها، ويخطئ من يظن أنهم لا يمتلكون فى أيديهم مفاتيح كثيرة لتحقيق ذلك، فهم يعلمون جيدا مدى خطورة الوضع الاقتصادى ومدى اختلال الميزان الاجتماعى ومدى توتر الوضع الطائفى، هم يدركون جيدا أنهم خلفوا وراءهم شعباً تم تخريب وعيه وعقله ووجدانه وفهمه للدين، هم يدركون جيدا أن نشوة الثورة جعلتنا نتصور أن الشعب المصرى كله ثار وكله تغير وكله خاصم الطائفية والعنف والتحرش والعدوانية، هم يدركون جيدا أن بين شعبنا كثيرين يمكن أن ينخدعوا بالخطاب العاطفى الذى سيجرى استخدامه بكثافة خلال الأيام القادمة لمساعدة مبارك على الإفلات من الحساب، هم يدركون جيدا أن هناك ملايين لم تكن راغبة أصلا فى استكمال الثورة ليس تواطئا منها أو فسادا بل عن قلة حيلة وخوف من المجهول ورغبة فى انتظار البلا دون وقوعه، كل هذه المداخل سيتم توظيفها لإفشال مهمة الجيش المصرى فى استكمال المرحلة الانتقالية على خير لكى تدخل البلاد فى نفق مظلم يعيد الشرعية إلى حكم مبارك، فيحدث لنا ما حدث فى العراق عندما حن الناس إلى عهد الطغيان بفعل الفوضى.

لست أطالب الجميع بأن يتخلص تماماً من أسر الخوف من العسكر، فهو خوف قديم له مبررات مشروعة ولا يمكن أن ننكره على أحد، لمجرد أن هناك من يعتقد أن الوضع تغير والدنيا تغيرت، من حق كل إنسان أن يخاف ويشك ويقلق، لكن ليس من حقه أن يحول خوفه وشكه وقلقه إلى طاقة سلبية تعصف بالثورة وتجهضها. أعتقد أن هناك فرصة ذهبية متاحة أمامنا للعبور ببلادنا إلى الأمان تتمثل فى حكومة الدكتور عصام شرف، أعلم أن البعض سيثير تحفظات على بعض رموزها، لكننى أتحدى أن يأتى أحد بحكومة تنال إجماع الكل عليها، وأتمنى أن يتذكر الجميع أنها حتى لو كانت حكومة للثورة فهى حكومة انتقالية، تذكروا أيضا أن الحرب بدأت على عصام شرف من لحظة إعلان اسمه، للحديث عن أنه أصلا كان فى الحزب الوطنى، «لما هو كده طب كان شفيق ماله»، وما إلى ذلك من كلام يريد أن يصور الأمر على أنه كان صراعاً على أشخاص وليس على مبادئ، متناسين أن هناك فرقا بين رجل من قلب النظام استقال فى لحظة حرجة وانضم إلى الناس مخاطراً بحياته وأرواحه، وبين رجل ظل حتى آخر لحظة معبراً عن نظام أفقر المصريين وأهان كرامتهم وكان تخبطه عبئا على البلاد وجب أن تتخلص منه حتى لو كانت له جاذبية لدى البعض يستحقها دون شك.

لن أتحدث باسم أحد، أنا أتحدث باسمى فقط، ولا أطلب من أحد سوى أن يفكر فيما أقوله، أنا منذ اليوم لا أثق فى أى شخص يرفع مطلباً فئويا، وإن بدا وجيهاً وصادقاً وحسن النية، لا أنكر على أحد رغبته فى تحسين ظروفه وحياته، لكن أدعوه إلى لحظة تعقل يدرك فيها أننا جميعا مهددون بالفناء فقراء وأغنياء لو لم نرتب أولوياتنا جيدا، ولو لم نفكر جميعا فيما يمكن أن نفعله كل فى مجاله وفى موقعه لكى ندعم هذه الحكومة وننجح مهمتها، ونساعدها على تحقيق الأمن والاستقرار أولا وفى أسرع وقت، لكى نتمكن من تحسين المناخ الاقتصادى، فى نفس الوقت الذى نتيح الفرصة فيه للعدالة لأن تكون حاسمة وسريعة فى القصاص لدماء الشهداء واسترداد ثروات الشعب. دعونا هنا نقول لوزير الداخلية الجديد إنه لا أمل فى عودة الشرطة إلى الشوارع بفاعلية وكفاءة، قبل أن تتم إحالة الضباط المتورطين فى قتل الأبرياء إلى المحاكمة، وقبل أن يتم اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه مسؤولى جهاز أمن الدولة، وكل هذا يمكن أن يحدث فى ساعات، خاصة أننا لا نطالب بما هو أكثر من إحالتهم إلى محاكمة عادلة ستبرئهم أو ستدينهم، وأعتقد أن الملايين، لو حدث ذلك، سيضعون أنفسهم جميعا تحت تصرفه لاستعادة الأمن فى الشارع. علينا فى نفس الوقت أن نقاوم فلول أمن الدولة وأذناب الحزب الوطنى مقاومة شرسة فى كل المواقع والمنتديات، فى الواقع المعاش والافتراضى، لكى نقضى تماما على نغمة التفرقة بين الجيش والثورة، علينا ألا نأخذ الثورة على أنها أمر مسلم به وأنها نجحت وانتهت بل يجب أن نتعامل معها على أنها حدث طارئ لم يفهمه بعد الناس ولم يحسوا به ولم يقدروه، ولا بد أن نأخذ كل ما لديهم من تساؤلات وشبهات مأخذ الجد وبصدر رحب، لا يفسده غضبنا على دم الشهداء والجرحى وقلقنا على مصير المعتقلين والمفقودين. ختاما خذوها منى نصيحة مجربة: كلما تملككم الخوف أو القلق وقاربتم على الوصول إلى اليأس، أغمضوا أعينكم واستحضروا وجوه الشهداء المشرقة الطاهرة، وتذكروا أن هناك من ضحوا بأرواحهم لكى نستعيد وطننا، ولن نسمح أبدا أن يضيع الوطن منا ثانية، أيا كانت التضحيات.

تحيا مصر.



الله أعلم

د.حازم الببلاوى
يكتب:
www.hazembeblawi.com

ملاحظات على التعديلات الدستورية

بعد نجاح ثورة الشعب ٢٥ يناير، قامت الحكومة المصرية- آنذاك- بتشكيل لجنة قانونية وقضائية للنظر فى تعديل الدستور، ثم شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة لجنة أخرى لتعديل الدستور أيضاً، وانتهت هذه اللجنة الأخيرة بعدد من الاقتراحات لتعديل عدد محدود من مواد الدستور القائم (والمعطل)، وبتاريخ ٤ مارس ٢٠١١، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً بتحديد يوم ١٩ مارس لإجراء الاستفتاء على هذه التعديلات.

ورغم أن إعادة النظر فى الدستور كانت أحد المطالب الأساسية للثورة، كما كانت- دائماً- أحد أهم الاعتراضات الشعبية على النظام السابق، فقد جاء التعديل مقصوراً على عدد محدود من المواد دون نظرة شاملة للموضوع، وأود فى هذا المقال إبداء عدد من الملاحظات على التعديلات المقترحة، وهى تتناول مناقشة جانبين، أحدهما شكلى متعلق بالإجراءات، والآخر موضوعى متعلق بمضمون الاقتراحات المقدمة لهذه التعديلات. وسوف أقتصر فقط على ما أراه أكثر أهمية، وأبدأ بالجوانب الشكلية.

لعل الملاحظة الأولى هى الإسراع بتحديد موعد قريب جداً للاستفتاء على التعديلات المقترحة، وذلك قبل أن تتاح الفرصة الكافية لمختلف شرائح المجتمع لاستيعاب التعديلات ومداها، وما يمكن أن يكون لها من تأثير على مستقبل الحياة الدستورية، ففترة أسبوعين تبدو قصيرة جداً لإعطاء المواطنين الوقت المناسب للاستماع إلى مختلف الآراء حول هذه القضية، وكنت أفضل أن تتاح فرصة كافية للمناقشة والحوار، مع فتح جميع القنوات الإعلامية من صحافة وإذاعة وتليفزيون لمناقشة هذه التعديلات من جميع الاتجاهات، بحيث تعطى المواطنين رؤية واضحة عن مضمون هذه التعديلات والآراء المختلفة حول جدواها، وبهذا فقط نجعل موافقة المواطنين أو رفضهم التعديلات مبنياً على معرفة كافية، وأعتقد أن هذه مسألة جوهرية إذا أردنا أن نجعل من الموافقات الشعبية حقيقة وليس مجرد إجراء شكلى للحصول على دعم شعبى تنقصه المعرفة بجميع التفاصيل والتداعيات.

هذا عن الملاحظة الشكلية الأولى، وهناك ملاحظة أخرى لا تقل خطورة، وهى أن هذه التعديلات سوف تعرض- كما يقال- كحزمة متكاملة للرفض أو القبول، وفى هذا نوع من المساومة غير العادلة للحصول على خاتم موافقة الشعب على نصوص قد لا يرضاها، نظراً لعدم موافقته على نصوص أخرى، فهنا يتشابه الموقف مع التاجر الذى يلزم الزبون بشراء نسبة من السلعة الفاسدة إلى جانب السليمة إذا أراد أن تتم الصفقة، الأمر الذى ينطوى على نوع من الضغط الأدبى غير المقبول، وإذا نظرنا إلى المواد المقترح تعديلها، نجد أن هناك مادتين أو ثلاثاً يتحقق حولها شبه إجماع، خاصة تلك المواد المتعلقة بإجراءات الترشيح لرئاسة الجمهورية، ومدة ولاية الرئيس أو الإشراف القضائى على الانتخابات، أو تقييد إجراءات فرض حالة الطوارئ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى بعض المواد الأخرى المطروحة للتعديل. ولذلك فإن الأخذ بهذا الأسلوب بالاختيار بين الموافقة أو الرفض لحزمة التعديلات هو نوع من الضغط على إرادة المواطن، بإلزامه بالموافقة على حزمة قد لا يرضى عن بعض عناصرها، أو تضطره إلى رفض الحزمة فى مجموعها، رغم موافقته على بعض هذه العناصر.

ومادمنا نتحدث عن عدد محدود من المواد المقترحة للتعديل فى حدود عشر مواد، فلماذا لا نقدم بطاقة الاستفتاء مقسمة إلى عشر خانات، مع إعطاء كل خانة رقم المادة المقترحة والعنوان بمضمونها ثم يوضع أمامها اختياران أحدهما «موافق»، والآخر «لا أوافق»، وبهذا الشكل نضمن الحصول على الموافقة الحقيقية للشعب على كل من التعديلات المقترحة، بحيث لا ننسب إليه آراء غير دقيقة، نتيجة لوضعه فى مأزق بين رفض كامل لا يحبه، أو موافقة شاملة لا يرغبها.

هذا من ناحية الشكل والإجراءات، وهكذا فلا المواعيد المقترحة تبدو كافية، للحصول على رأى الجماهير بشكل عادل وسليم، ولا الأسلوب المقترح للتصويت على حزمة التعديلات المقترحة يعطى نتيجة منصفة عن آراء إرادة المواطنين، وأعتقد أن الأمرين فى حاجة إلى مراجعة وإعادة نظر.

أما الجوانب الموضوعية فهى تعبير عن رأيى الشخصى، ولا أدعى أننى هنا أعبر عن رأى الغالبية، فربما يكون العكس هو الصحيح. ولكننى أعتقد أنه من الإنصاف أن تعرض جميع الآراء على الشعب، حتى يكون على وعى بمختلف الاتجاهات، فهو فى النهاية صاحب الحق الأصيل والوحيد.

أما النقطة الأولى، فهى أن التعديلات المقترحة لا تشير من قريب أو بعيد إلى مسألة الخمسين فى المائة «عمال وفلاحين» القائمة حالياً بالنسبة لتكوين المجالس النيابية، وهى قضية أثارت العديد من الانتقاد فى الماضى، وتمثل اختلالاً غير مقبول فى حقوق المساواة بين المصريين بتمييز طبقة على ما سواها. ولا يخفى أن المجالس النيابية القادمة تنتظرها أعمال جسام، ومن الضرورى أن يكون تشكيلها متفقاً مع المبادئ الديمقراطية التى لا تميز بين فئة وأخرى، فللجميع حق المشاركة على قدم المساواة.

كذلك فإننى أود أن أشير إلى ما يتعلق بشرط عدم الزواج بأجنبية من أجل الترشح لرئاسة الجمهورية، فأنا أرى أن مثل هذا الشرط فى غير موقعه، ويقوم على افتراضات ليس من الواضح صحتها دائماً، وأبدأ بالقول، بأننى شخصياً، غير معنى بهذا الشرط، فأنا متزوج من مصرية، كما أن أولادى فعلوا نفس الشىء. والقضية هى قضية مبدأ، ويستند التعديل على افتراض أن من يتزوج من أجنبية، فإن ولاءه لبلده يكون مشكوكاً فيه، وهو أمر فيه كثير من المبالغة وربما من الظلم أيضاً، وعلينا أن نتذكر أنه قامت فى وقت من الأوقات دعوة شعبية فى مصر لترشيح زويل لرئاسة الجمهورية، ولكن زويل متزوج من أجنبية، فزوجته سورية، فهل ينطبق معنى الأجنبية على الزيجات من دولنا العربية أيضاً؟ ألا يتصدر دستورنا بالتقرير بأن «مصر جزء من الأمة العربية»؟. أليس هذا تناقضاً؟ ثم دعنا نتذكر تاريخنا الحديث، فهل كان المصريون المتزوجون بأجنبيات أقل مصرية أو وطنية من غيرهم؟ هل كان طه حسين، وهو عميد الأدب العربى، أقل مصرية منى أو منك أيها القارئ العزيز؟ وماذا تقول عن يحيى حقى، الأديب الذى برع فى وصف الشخصية المصرية، فهل كانت مصريته ووطنيته أقل من زملائه الأدباء؟ وهل يختلف الأمر مع حسين فوزى، سندباد الأدب العربى؟ وماذا عن محمود خليل، صاحب أجمل مجموعة من اللوحات والتحف، التى هى فخر مصر الآن؟ وماذا عن وائل غنيم الشاب، الذى كان أحد أعمدة ثورتنا، فهل يحرم هو الآخر من حقه فى الترشح أيضاً؟ إذا كان القانون والدين يسمحان للمواطن بالزواج من أجنبية- عربية أو غير عربية- فكيف يعقل حرمانه من بعض حقوقه السياسية رغم أنه لم يرتكب جرماً أو يخالف قانوناً أو شرعاً؟

الوطنية المصرية شىء عزيز وغال، وكلنا نحرص عليها، ولكنها أيضاً وطنية إنسانية تؤمن بالإخاء فى الإنسانية، والزواج غالباً ما يكون وليد عاطفة نبيلة وليس بالضرورة مجرد عمالة لجهة أجنبية.

أفهم- مع ذلك- أن الزواج من أجنبية يمكن أن يثير لدى بعض المواطنين قلقاً، وهذا من حقهم، ولكن هل يكون الحل بحرمان مصرى من حقوقه دون خطأ من جانبه، ألا يكفى أن يلزم المرشح بأن يقدم نفسه وعائلته لجمهورية الناخبين، وهؤلاء يقررون وفقاً لتقديرهم مدى أهمية أو عدم أهمية هذا الاعتبار، التدخل بالمنع التشريعى هنا هو نوع من الادعاء الأبوى للسلطة بأن جمهور الشعب ليس قادراً على اختيار الأصلح لهذا المنصب السامى، فيتدخل المشرع لإنقاذ الناس من عدم تقديرهم للمسؤولية باختيارهم رئيساً متزوجاً من أجنبية (قد تكون عربية)، رجاءً دعوا الناس يقرروا ما يحبونه، فهم أكثر عقلاً ومسؤولية مما تتصورون.

وأما بالنسبة لمزدوجى الجنسية، فالأمر أكثر صعوبة وتعقيداً، والحد الأدنى الذى لا يمكن التساهل فيه هو أن شاغر هذا المنصب، أو حتى المرشح له، ينبغى أن تكون جنسيته الوحيدة هى الجنسية المصرية، فمن غير المتصور أن يكون شاغل هذا المنصب متمتعاً بحماية دولة أخرى، فيجب على المرشح، ومن باب أولى الرئيس المنتخب، أن تكون جنسيته الوحيدة هى الجنسية المصرية.

ولكن السؤال يثور عن مدى حق مزدوج الجنسية فى الترشح أصلاً إذا تنازل عن جنسيته قبل الترشح، بحيث لم تعد له- عند الترشح- سوى جنسية واحدة.

وهنا يمكن التمييز بين حالتين، فهناك من يحمل جنسية أخرى «بحكم القانون» ودون عمل إرادى من جانبه للحصول على الجنسية الأجنبية، ولكن هناك أيضاً من حصل عليها بطلب للتجنيس من دولة أخرى. ففى الحالة الأولى تثبت الجنسية بحكم القانون، يرجع ذلك إلى ولادة المرشح فى بلد أجنبى يمنح الجنسية، وفقاً «لحق الإقليم»، بمعنى أن من يولد على إقليم الدولة يتمتع مباشرة بهذه الجنسية، كما هو الحال فى الولايات المتحدة وفى إنجلترا حتى وقت قريب. فما ذنب هذا الشخص إذا ولد فى الخارج لأبوين مصريين فى دولة تأخذ بهذا الأسلوب، ويقوم والداه- وهو فى المهد- بقيده فى هذا البلد وحصوله على الجنسية الأجنبية، دون معرفة منه وبالتالى دون إرادته، وكل ذنبه أنه ولد فى الخارج وسجله أبواه فى هذه الدولة. وقد يكون وجود الأبوين فى الخارج فى مهمة حكومية أو فى بعثة دراسية لخدمة وطنه، فهل يعاقب هذا الطفل إذا عاد إلى بلده وعاش فيه ولم يعرف غيره بالقول بأنه لا يتمتع بما يتمتع به غيره من المصريين من الحقوق السياسية، وبطبيعة الأحوال، فإنه- فى مثل هذه الحالة- إذا أراد أن يمارس حقه الدستورى والسياسى فى الترشح لهذا المنصب، فعليه أن يتنازل عن الجنسية الأجنبية التى اكتسبها- رغماً عنه- بلا طلب شخصى منه. والأمر يكون مختلفاً بالنسبة لحاملى الجنسيات الأخرى إذا تم ذلك بطلب التجنيس. فهنا يتم الحصول على الجنسية الأجنبية بفعل إرادى من جانب صاحب الشأن، وعليه أن يتحمل نتائج هذا القرار.

والخلاصة التى أود أن أنتهى إليها، هى أن التشدد فى بعض هذه المظاهر الخارجية والمبالغة فى الموانع القانونية ليس دائماً أفضل الحلول، فالأمر الأكثر أهمية هو أن يلتزم المرشح بإعطاء بيانات كافية عنه وعائلته وعن علاقاته وأمواله، بحيث يكون للناخبين حق تقدير مدى خطورة مثل هذه الأوضاع على قدرته على ممارسة صلاحياته بما يتفق مع المصلحة العامة. ومتى توافرت جميع المعلومات، فإن الناخبين هم الحكم النهائى والصادق، وقد قال نبينا الكريم «لا تجمع أمتى على خطأ»- فإذا اختارت الأغلبية شخصاً بناءً على معرفة كاملة بأوضاعه العائلية والاجتماعية والمالية، فأغلب الظن أن حكمهم هو الحكم السليم، وهذه هى أيضاً الديمقراطية.

والله أعلم.

محمود أباظة
يكتب:
www.hazembeblawi.com

الدستور الجديد أولاً

ثورة ٢٥ يناير أخرجت مصر من العجز إلى القدرة، وفتحت أبواب المستقبل على مصاريعها- لقد استطاع شبابنا أن يستدعى القوى الحية فى الأمة، وأن يدعوها إلى إعادة تملك الوطن، وفى أقل من ثلاثة أسابيع سقط النظام الذى صادر الوطن عقوداً طويلة، وأثبتت مصر مرة أخرى أنها قادرة بأبنائها على فرض نفسها على التاريخ كلما ظن أعداؤها أنها خرجت من التاريخ إلى غير رجعة.

ولكن ماذا بعد؟ علينا أولاً أن ننطلق من صلب الواقع إلى آفاق المستقبل وواقعنا اليوم يستند إلى عدة حقائق:

الحقيقة الأولى تتعلق بالنظام الذى سقط:

١- أسقطت الثورة نظاماً قام على صيغة سياسية، مكنت رئيس الدولة من احتكار جميع السلطات والسيطرة عليها، بحيث يستحيل الحد من سلطاته ناهيك عن إمكانية مراقبته أو محاسبته أو تغييره من خلال مؤسسات دستورية كلها خاضعة له.

٢- هذه الصيغة الشمولية كرستها دساتيرنا الجمهورية جميعاً بما فيها دستور ٧١، مما ترتب عليه قيام البناء السياسى كله على الاستبداد بمكوناته المختلفة، وأولها جهاز أمنى يعلو على القانون، وجهاز إعلامى ينطق باسم الحاكم، ويسيطر على الإعلام فى مجمله.

٣- وما دامت الثورة قد أسقطت النظام فإنها بالضرورة أسقطت الصيغة السياسية التى قام عليها هذا النظام وهى تركيز جميع السلطات فى يد رئيس الجمهورية، كما أسقطت أيضاً الدستور الذى وثّق هذه الصيغة ومكّن لها. أى أن النظام والصيغة والدستور سقطوا جميعاً بضربة واحدة باعتبارهم وجوهاً ثلاثة لاستبداد واحد.

الحقيقة الثانية تتعلق بالوضع الدستورى الحالى:

١- لقد سقط دستور ١٩٧١ بمجرد صدور البلاغ العسكرى الأول يوم ١٠ فبراير الماضى، فعندما يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه فى حالة انعقاد دائم، وأنه يؤيد المطالب العادلة والمشروعة للشعب وعلى رأس هذه المطالب المعلنة رحيل رئيس الجمهورية وإسقاط النظام عندما يحدث ذلك فلا يحتاج الأمر إلى مزيد من الإيضاح.

٢- إعلان رئيس الجمهورية تخليه عن منصبه، وتسليم إدارة البلاد إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الجمعة ٢٠١١/٢/١١ لم يكن إلا إقراراً بأمر واقع سابق على الإعلان، ودليلاً قاطعاً على أن دستور ١٩٧١ لم يعد مرجعية معتمدة فى ضبط أمور الدولة.

٣- لا يمكن التسليم بالرأى القائل بأن الدستور عطل ولم يسقط، وأن العودة إلى العمل به بعد انتهاء فترة التعطيل ممكنة، وسبب رفض هذا الرأى يرجع إلى أن التعديلات الدستورية التى اقترحتها اللجنة ستتم بغير الطريق الذى رسمه الدستور لتعديل أحكامه، ومقتضى ذلك أنه فى حالة العودة إلى العمل بالدستور ستكون شرعية هذه التعديلات منعدمة بكل ما يترتب على ذلك من آثار على صحة انتخاب الرئيس والبرلمان.

٤- لا يمكن قبول الرأى الذى يذهب إلى أن طرح هذه التعديلات المقترحة على استفتاء عام يطهرها مما لحق بها من عوار، وإلا فما جدوى أن تتضمن الدساتير طريقة تعديل نصوصها، هذا بالإضافة إلى ما يحمله هذا الرأى من خطر على الشرعية الدستورية بوجه عام.

٥- السبيل الوحيد لإحياء دستور ٧١، الذى سقط بسقوط النظام هو إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإعلان دستورى جديد يتضمن جميع مواد دستور ٧١، بالإضافة إلى المواد المعدلة، وفى هذه الحالة ستستمد هذه الأحكام الدستورية قوتها الإلزامية من الإعلان الدستورى الجديد، وليس من أى مصدر آخر. مجمل القول أنه لا طائل من محاولة إحياء دستور ساقط، بل على العكس هناك خطورة كبيرة على الثورة من هذه المحاولة لأنها ستؤدى إلى الحفاظ على أحد عناصر الاستبداد، الذى سقط بكل ما يحمله ذلك من احتمالات العودة إلى الصيغة القديمة، أى التركيز الشديد للسلطات فى يد رئيس الجمهورية، وما يستتبعه ذلك من إهدار لأهم إنجازات الثورة، وهى إسقاط الاستبداد.

الحقيقة الثالثة تتعلق بالعقد الاجتماعى الذى يحكم المرحلة الانتقالية:

١- بمجرد نزول الجيش إلى الشارع أعلن منذ اللحظة الأولى أنه لن يطلق النار على الشعب ولن يستعمل القوة فى مواجهته، ومنذ اللحظة الأولى أيضاً استقبله الثوار بالثقة والترحاب، والجيش هو أعرق مؤسسات مصر الحديثة وأكثرها احتراماً وتقديراً فى نظر الشعب. فهو جيش محمد على، وإبراهيم، وعرابى، والضباط الأحرار، ونصر أكتوبر أى جيش الوطن ومكون أساسى من النسيج الوطنى.

٢- على مر هذه الأيام العصيبة ورغم احتدام الصراع وسخونة الأحداث نشأ عقد جديد بين الجيش والشعب، يحكم المرحلة الانتقالية التى بدأت بسقوط النظام القديم، وسوف تمتد حتى تفرغ القوى الحية فى الوطن من بناء النظام الجديد.

٣- بمقتضى هذا العقد تلتزم القوات المسلحة بحماية الثورة حتى تحقق أهدافها كما تلتزم الثورة بدورها بالعمل على تمكين القوات المسلحة من أداء دورها الرئيسى فى حماية الأمن القومى المصرى داخلياً وخارجياً خلال فترة الانتقال التى تحمل أخطاراً من طبيعة خاصة، إذ قد يؤدى انهيار الداخل إلى استدعاء تدخلات الخارج.

٤- هذا العقد هو مصدر الشرعية فى المرحلة الانتقالية وإلى أن يتم إصدار الدستور الجديد الذى يوثق الشرعية الجديدة.

على ضوء هذه الحقائق التى يقوم عليها واقعنا اليوم نطرح على أبناء هذا الوطن عدة تساؤلات ليتصل حولها حوار وطنى واسع:

١- أسقطت الثورة دستور ٧١ بل وأسقطه أيضاً المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فما الحكمة من إجراء تعديلات على عدم؟ كنا مضطرين لقبول التعديل الجزئى بكل عيوبه عندما كان الدستور سارياً والمؤسسات المنوط بها إجراء التعديلات موجودة، أما وقد سقط ذلك كله، فلماذا نسلك طريقاً مسدوداً؟ لماذا يتحمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية إعادة الحياة لدستور كسيح، مكن للاستبداد والفساد. بعد أن أسقطته الثورة بل أسقطه المجلس الأعلى نفسه؟

٢- أليس من الأفضل أن يصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً يتضمن طريقة اختيار جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً للبلاد تحت سمع الأمة وبصرها وفى حماية القوات المسلحة ثم يتم الاستفتاء عليه وتجرى على أساسه الانتخابات الرئاسية والتشريعية؟

٣- أليس من الأفضل أن يصاغ الدستور الجديد الآن فى ظل التوافق الوطنى الواسع، الذى أفرزته ثورة ٢٥ يناير ومازالت ترعاه؟ أليس من الأفضل أن يصاغ الدستور وروح ميدان التحرير مازالت تجمع مصر كلها فى سبيكة وطنية واحدة؟

٤- ألا يخشى إذا أرجئ الدستور إلى ما بعد انتخاب الرئيس والبرلمان أن تؤدى هذه المعارك الانتخابية إلى تغليب روح التحزب والفرقة على حالة التوافق الوطنى السائدة الآن؟ ألا يترتب على تأجيل صياغة الدستور إلى ما بعد الانتخابات أن يصبح التوافق حول مبادئه ونصوصه صعباً إن لم يكن مستحيلاً؟ فيبقى الدستور القديم قائماً ويعود النظام القديم رويداً رويداً إن لم يكن بأشخاصه فبهياكله.

٥- إن الثورات تسقط الدساتير القديمة وتنشئ الدساتير الجديدة، وهى هادرة فتية فلماذا التأجيل؟ إن المسألة ليست متعلقة بالجدول الزمنى بقدر ما هى مرتبطة بقدرة الثورة على إزالة القديم وبناء الجديد، وهذه القدرة فى جميع الثورات تتضاءل بمرور الوقت. ألا تستحق هذه المسألة قدراً من التدبر؟ ألا تستحق حواراً واسعاً؟

وأخيراً.. لا بأس أن تطول الفترة الانتقالية بعض الشىء من أجل نجاح الإصلاح الشامل.





سمير فريد
يكتب:
samirmfarid@hotmail.com

قتل مصر الحرة قبل أن تولد

لم تطالب ثورة الشعب المصرى فى ٢٥ يناير سوى بالحرية وإقامة دولة مدنية ديمقراطية، والثورة المضادة هى إجهاض الثورة، وقتل مصر الحرة قبل أن تولد. وقد عبر رئيس الجمهورية السابق ورئيس الحزب الوطنى الديمقراطى القائم فى مواجهة شعار الثورة «الشعب يريد إسقاط النظام» عن خطة الثورة المضادة عندما قال إن بديل النظام هو الفوضى المدمرة، وحكم الإخوان المسلمين.

نجح النظام السابق فى إثبات صحة المقولة الأولى «أنا أو الفوضى» نجاحاً ساحقاً، وذلك عندما سحب الشرطة من مقارها، وفتح السجون وأطلق المجرمين المحترفين على الشعب، وأحدث الفوضى المدمرة، وهى الفوضى التى لاتزال مستمرة، والتى كلما استمرت ازداد النفور من الثورة طالما أدت إلى افتقاد الأمن والأمان، وكأن المتظاهرين هم الذين سحبوا الشرطة وفتحوا السجون!

ويحاول النظام السابق فى الوقت نفسه إثبات صحة المقولة الثانية «أنا أو حكم الإخوان المسلمين» حتى يكتمل نجاح الثورة المضادة. ومن الضرورى أن يعمل الجيش والشعب معاً لإفشال الثورة المضادة، وميلاد مصر الحرة. بل إن على الإخوان المسلمين الكف عن اللعب مع فلول النظام السابق، وإدراك أنه لا دور لهم إلا فى دولة مدنية ديمقراطية حقيقية، والاعتذار للشعب المصرى عن مقولة «طظ فى مصر» أيا كان السياق الذى قيلت فيه.

الشواهد

وشواهد محاولات إثبات صحة المقولة الثانية عديدة، وأهمها:

■ عدم إسقاط الدستور ووضع دستور جديد لإقامة النظام الجديد.

■ عدم حل الأحزاب، وإصدار قانون جديد لممارسة الحقوق السياسية توفق الأحزاب القائمة أوضاعها بناء عليه، ويتيح الفرصة لإنشاء أحزاب جديدة تولد من رحم الثورة، كما ولد حزب الوفد من رحم ثورة ١٩١٩.

■ تشكيل لجنة لتعديل الدستور برئاسة ممثل لتيار الإسلام السياسى، واختيار أحد قيادات الإخوان عضواً فى اللجنة.

■ التعديلات التى انتهت إليها اللجنة.

■ تحديد موعد ١٩ مارس للاستفتاء على هذه التعديلات، ثم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على أساس الدستور القائم، وإنهاء سلطة الجيش فى أول أكتوبر.

■ الإعلان عن نصف دستة من الأحزاب الجديدة المسماة إسلامية.

■ الإفراج عن عدد من الإخوان المسلمين وأعضاء الجماعات الإسلامية، بدلاً من الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.

التعديلات

ترسم التعديلات الدستورية خارطة طريق إثبات صحة المقولة الثانية للنظام السابق، وإتمام نجاح الثورة المضادة، وذلك للأسباب التالية:

■ لم تمس التعديلات جوهر النظام الذى طالبت ثورة الشعب بإسقاطه، وهو صلاحيات رئيس الجمهورية الذى يحل مجلس الشعب أو يبقيه، ويشكل الوزارة ويقيلها، ويصدر القوانين ويعدلها، ويرأس المجالس العليا للجيش والشرطة والقضاء، بل ويخالف ما يشاء من مواد الدستور ذاته! وفى حال موافقة الشعب على هذه التعديلات، تصبح موافقة ضمنية على تجديدها للرئيس القادم.

■ تفترض التعديلات أن يتنازل الرئيس القادم طواعية عن صلاحياته فى الدستور بعد أن يقسم بالله العظيم أن يحافظ عليه، وبعد أن يتم انتخابه على أساس ذلك الدستور، وتفترض أنه سوف يقرر وضع دستور جديد لدولة مدنية ديمقراطية!

■ تضيف التعديلات شروطاً غير ديمقراطية، أو بالأحرى فاشيةٍ للترشح للرئاسة، وهى أن يكون المرشح رجلاً، ولا يحمل ولم يكن يحمل لا هو ولا والداه جنسيات أخرى غير المصرية، وألا يكون متزوجاً من امرأة غير مصرية، وهذه كلها شروط لا علاقة لها بالكفاءة العلمية أو النزاهة الأخلاقية.

■ تمنح التعديلات للرئيس حق تعيين نائب له أو أكثر، مما يجعل مصير الدولة غامضاً فى حال خلو المنصب لوجود أكثر من نائب، كما أن تعيين نائب بواسطة الرئيس يعنى احتمال تولى رئيس غير منتخب، وتفترض التعديلات أن الرئيس طواعية لن يعين شقيقه أو يورث ابنه!

■ تكلف التعديلات مجلس الشعب بتشكيل اللجنة التى تضع الدستور الجديد فى حال طلب الرئيس ذلك، وهو أمر ربما يكون غير مسبوق لأن أحداً لا يستطيع أن يعرف مسبقاً من ستأتى به الانتخابات، ولذلك توضع الدساتير بواسطة لجنة تأسيسية من الخبراء وممثلين عن كل طوائف الشعب واتجاهاته السياسية.

■ لا تشمل التعديلات حق المصريين جميعاً فى الاشتراك فى الاستفتاءات والانتخابات سواء داخل مصر أو خارجها، وإنما تقتصر على حق المقيمين فيها فقط. وهذا يعنى حرمان ملايين المصريين من المشاركة فى تقرير مصير وطنهم، وهو حقهم بغض النظر عن أن تحويلاتهم المالية تمثل المصدر الثالث لإيرادات البلاد.

■ تنص التعديلات على إشراف القضاء على الاستفتاءات والانتخابات، بينما من الضرورى أن تنظمها وزارة الداخلية وحدها، ومن دون إشراف القضاء. وذلك لثلاثة أسباب:

- أن القضاء يجب أن يستقل تماماً، بل وأن تلغى وزارة العدل، وأن يبتعد عن كل أشكال العمل السياسى بما فى ذلك الانتخابات.

- حقيقة أن الانتخابات زورت فى النظام السابق حتى عندما كانت تحت إشراف القضاء، مما يؤثر على هيبته ووقاره ومصداقيته.

- كان إشراف القضاء ولايزال بسبب الشك فى نزاهة وزارة الداخلية، وقد آن الأوان فى مصر الحرة المنشودة أن تنتهى فيها أزمة عدم الثقة بين الشرطة والشعب.

وهذه الأزمة لم تبدأ مع الجرائم التى ارتكبتها عناصر من الشرطة أثناء الثورة، وإنما ترجع إلى استحداث الجمهورية الأولى منذ ١٩٥٣ أجهزة أمنية سياسية مثل أمن الدولة وغيره، ومن المفترض أن ثورة ٢٥ يناير تعنى بدء جمهورية ثانية مدنية ديمقراطية تنهى الأمن السياسى، وتعيد كل شىء إلى أصله.

دستور جديد

هناك ما يشبه الإجماع من أساتذة القانون الدستورى بأن وضع دستور جديد لدولة مدنية ديمقراطية لا يستغرق أكثر من أسابيع قليلة، لأنهم يعرفون جيداً كيف يكون دستور هذه الدولة.

لقد قام الشعب بثورة كاملة من أجل الحرية، وأيد الجيش ثورة الشعب، وقام الشعب بتفويض الجيش على بياض من فرط الثقة، وهى ثقة مستحقة، ومن شرعية العشرين مليوناً الذين خرجوا فى كل أنحاء مصر لمدة ١٨ يوماً، ويمثلون كل طبقات وأجيال واتجاهات الشعب، يستطيع الجيش أن يشكل لجنة لوضع دستور جديد، فلا توجد شرعية أقوى من هذه الشرعية، وهذا العدد من المواطنين أضعاف عدد كل من اشتركوا فى الاستفتاءات والانتخابات طوال تاريخ مصر. وعلى أساس الدستور الجديد يتم انتخاب الرئيس رجلاً كان أو امرأة، ونائبه أو نائبته، كما يتم انتخاب مجلس الشعب والمجالس المحلية فى نفس السنة مع تساوى المدد أربع أو خمس سنوات، حتى لا تظل البلاد فى انتخابات مستمرة. لقد دفع الشعب ثمن الحرية من دماء الشهداء، ومن خبزه واقتصاده الوطنى، وأصبح من حقه أن يحصل عليها.



عبدالرحمن يوسف

يكتب «يوميات ثورة الصبار» (٢)

كل طبقات المجتمع كانت ممثلة فى «ميدان التحرير»

رجال أمن الدولة حاولوا إجبار مصطفى النجار على الاعتراف بأن ما حدث خطة بين البرادعى والإخوان ◄ المظاهرات الصغيرة والمتوسطة يومى الأربعاء والخميس أرهقت قوات الأمن وجعلت مهمتنا سهلة فى «جمعة الغضب»

كنا نحتاج لصوت قوى بعد أن وصلنا إلى ميدان التحرير وتجمعت هناك الحركات المشاركة فى الثورة لذلك أرسلت لشراء السماعات والميكروفون لنتمكن من توجيه هذا الجمهور، بدلاً من أن يظل بلا هدف.

وقررنا أن نأخذ كهرباء من عمود النور بجوار إشارة المرور المطلة على الميدان باتجاه مطعم «هارديز» وحين احتجنا كهربائيا، وجدنا العديد من الكهربائيين ضمن المتظاهرين.

كنت فى قمة السعادة، فهذا التجمع يضم طبقات متعددة، طلبة فى الجامعة الأمريكية، وفى الجامعات المصرية، ومهنيين، وفلاحين، فقراء وأغنياء، بنين وبنات، وهذه ظاهرة جديدة فى الحياة السياسية المصرية، فالمتظاهرون من طبقات شتى، ولا يعرفون بعضهم البعض.

لقد مللنا من المظاهرات التى نلتقى فيها بكل الوجوه التى نعرفها، تبدأ المظاهرة وعددنا ألف شخص، وتنتهى دون أن تصبح ألفاً وواحداً.

المهم.. جاءت المعدات، وفشلنا فى أن نجهزها للعمل.

ولكنى صممت على تنفيذ الفكرة، فقلت للناشط المعروف د.مصطفى النجار المنسق العام للحملة الشعبية لدعم البرادعى ومطالب التغيير بضرورة أن يحضر أجهزة أخرى وقد كان، فأخرج من جيبه ما يقرب من ١٥٠٠ جنيه، وتم شراء عدة أخرى ونجح الفنيون فى تركيبها.

أمسكت بالميكروفون، وقلت:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا شباب مصر.

أعلن عن بدء إذاعة التغيير ومقرها ميدان التحرير بالقاهرة.

فانفجر جمهور الحاضرين بالتصفيق والهتاف.

ثم أكملت كلامى: يعد برامجها ويحررها ويقدمها شباب مصر الثائر المعتصم بميدان التحرير.

بدأت بتحميس الشباب، وبتوجيههم إلى ضرورة الصمود فى أماكنهم مهما كان الثمن، وبأننا إذا صمدنا حتى صباح الغد واستيقظت القاهرة ووجدتنا فى الميدان فمعنى ذلك أننا سنبدأ صفحة جديدة فى الحياة السياسية فى مصر.

وبالفعل، امتلأ الجميع حماسة وتصميماً على البقاء فى الميدان حتى الصباح.

وجهنا الشباب إلى أهمية الصمود فى أماكنهم حتى صباح اليوم التالى مهما كان الثمن

أعلنا كذلك عن فتح الباب للحديث فى الإذاعة لمن يريد أن يلقى قصيدة أو أغنية أو كلمة، وبدأنا بتلقى الطلبات من الجمهور، ووعدنا الجميع بأن تكون الإذاعة ملكاً للجميع، وقد كانت كذلك بالفعل، لمدة ساعتين!

وكان من ضمن ما أشعل الحماس أننى أعلنت أن هذه الثورة قد بدأت بدفع ثمن الحرية وذلك بشهيدين فى السويس!

كانت التجربة المطبوعة فى ذهنى مؤلمة جداً!

وأعنى بها تجربة حدثت فى مارس ٢٠٠٣، بعد أن بدأت أمريكا بضرب العراق، فاعتصمنا فى الميدان بنفس الطريقة، وعند الفجر، هجم الأمن المركزى وطرد من طرد، واعتقل من اعتقل.

كان المنظر مختلفاً، فالعدد هذه المرة أضعاف العدد الموجود فى ٢٠٠٣، وأهم من ذلك أن الهمم والمعنويات مختلفة تماماً.

بدأنا بفعاليات الإذاعة، وبدأ المتحدثون بالحديث، أذكر أن أول المتحدثين كان الدكتور علاء الأسوانى، وتحدثت أيضاً السيدة جميلة إسماعيل، والدكتور عبدالجليل مصطفى، والنائب الإخوانى محمد البلتاجى، وغيرهم.

وكنت الوحيد الذى لم يتحدث، فقد شعرت بحرج أن ألقى أشعارى على الحضور وأنا المسؤول عن الإذاعة، برغم أن المئات من الحضور أمامى كانوا يطالبوننى بذلك، ولكنى تحرجت، وانتهى اليوم دون أن ألقى قصيدة واحدة، بل قدمت الآخرين فقط.

قبل انتصاف الليل، كانت تحركات الشرطة أصبحت مريبة، لذلك وجهت جموع الحاضرين إلى التفرق على مداخل الميدان المختلفة لتأمينها جميعاً، وكان لذلك أثر طيب قلل الخسائر عند اقتحام الشرطة للميدان.

هذه التوجيهات لم تكن اجتهاداً منى بقدر ما كانت استجابة للشباب النابه من حولى.

بعد انتصاف الليل كان صوتى قد بلغ به الإرهاق حدًا رهيبًا، فلم أتمكن من مواصلة إدارة الإذاعة، فتركتها للشباب، وبدأت بالتجول على مداخل الميدان المختلفة لأتأكد من أن جميعها قد تم تأمينه، وكان معى فى هذه الجولة د. مصطفى النجار.

وفجأة، وبدون أى سابق إنذار، بدأ الهجوم الوحشى القذر من الأمن المركزى..! سقطت القنبلة الأولى على الإذاعة مباشرة..!

المدرعات تتقدم، وأصوات القنابل تدوى، والقنابل المسيلة للدموع تنطلق عاليًا وتسقط فى وسط الميدان حيث الحديقة.

كان من الصعب أن نصمد هذا اليوم، لذلك قرر العقل الجمعى للشعب المصرى أن يغادر الميدان.

فى هذه اللحظة، كان مصطفى النجار أمامى، وخطر فى بالى خاطر، هل أمشى معه، أم أنصرف لوحدى؟

وأخذت القرار، وانصرفت وحيدًا، واختفيت بين الجموع الهاربة، وكان ذلك قرارًا حكيمًا، ذلك أن مصطفى قد قبض عليه، ولو كنت قد مشيت معه لقبض علينا معًا!

من ضمن ما حدث أثناء الهروب أن سقطت بجوارى قنبلة مسيلة للدموع، فحاولت التقاطها بشكل شديد السذاجة، فكدت أختنق بالدخان، ولولا أن بعض الشباب عرفونى وساعدونى فى الهروب لكنت قد سقطت من شدة الإعياء..!

كانت خطة الشرطة أن يجبرونا على الخروج من الميدان، لذلك تركوا لنا بعض الطرق للخروج، أنا خرجت فى جمع غفير من شارع (شامبليون)، وكان الشباب يهتفون بمنتهى الحماس، يسقط يسقط حسنى مبارك، الشعب يريد إسقاط النظام. وحين اقترب منى بعض الشباب سائلين: هل خسرنا المعركة بانصرافنا؟

جاوبتهم بكل ثقة: هذا الجمع ما فر إلا ليكر..!

وقلتها بالعامية: إحنا مش هاربانين، إحنا ماشيين علشان نرجع بعدد أكبر..! وهو ما حدث بعدها بأيام.

قبل منتصف الليل شعرنا بتحركات غريبة ثم فوجئنا بـ«هجوم وحشى قذر» من قوات الأمن المركزى

مشيت مع المظاهرة مسافة كبيرة، فمشينا عبر شارع الجلاء، ومنه إلى بولاق، ثم ركبت سيارة أجرة إلى منزلى، لكى أتابع ما الذى حدث، لأننى كنت منفصلا تماما عن العالم بسبب فراغ بطارية هاتفى.

وصلت منزلى فى تمام الثالثة والنصف صباحا، وبدأت الاتصالات، وأدركت أننا أمام هجوم وحشى تأذى فيه الكثيرون، وعند الصباح بدأت الأخبار تتوالى حول اعتقال مصطفى النجار.

بعد خروج مصطفى من السجن بحوالى يوم ونصف تبين أننا حين كنا نسير معا فى الميدان لحظة الهجوم كنا مراقبين من أشخاص لا نراهم، وأنهم ساروا خلف مصطفى النجار، واستغلوا أنه تعب من الغازات المسيلة للدموع، وتظاهروا بمساعدته، ثم قاموا بخطفه فى سيارة مجهولة إلى مبنى أمن الدولة فى لاظوغلى.

كان القبض على مصطفى النجار لسببين، الأول: أنه المسؤول عن أول دعوة للتظاهرة، فقد أصدرت الحملة بيانا قالت فيه:

تدعو الحملة الشعبية لدعم البرادعى ومطالب التغيير جموع الشعب المصرى إلى الخروج فى تظاهرات سلمية يوم كذا بشكل كذا.. إلخ..!

والسبب الثانى: الإذاعة التى كانت فى الميدان..!

لذلك عومل بقسوة شديدة فى سجنه، وضرب ضرباً شديداً، ولم يفرج عنه إلا لأنه كاد يموت فى الحجز، وذلك لأنه مصاب بمرض فى رئته يتسبب فى حالات ضيق تنفس واختناق، ونظرا لأنه كان مكمما طوال فترة حجزه، فقد تسبب ذلك فى إصابته بنوبة اختناق، كادت تودى بحياته، فرموه فى الشارع لكى لا يموت عندهم!

من أهم ما جرى فى السجن أن جهاز أمن الدولة لم يكن يتخيل أن يتحرك الشعب المصرى!

حين أخبرهم مصطفى أن الحاضرين فى الميدان لا انتماء لهم، ضربوه بعنف، وحاولوا أن يجبروه على التوقيع على اعترافات ملخصها أن ما حدث كان خطة متفقا عليها بين د. البرادعى، وبين الإخوان المسلمين..!

وكانوا رافضين تماما لأى حديث عن حركة عفوية للناس، وكان من أسباب ضرب «مصطفى» فى سجنه أنه رفض التوقيع على هذه الاعترافات المفبركة رفضاً تاماً.

خصوصاً أنها كانت مدعمة بالصور، وبالصوت والصورة، إذ تم تصويرنا ونحن نتحدث فى الإذاعة، التى أقمناها فى الميدان.

حين حكى لى مصطفى ما حدث، شعرت بأن النهاية اقتربت، لأن أعراض غرور هذا الجهاز أصبحت أكبر من أن يعيش معها، إن غرور أمن الدولة كان من أهم أسباب القضاء على هذا الجهاز الخسيس.

خرج مصطفى النجار مصاباً، فهو يعرج بسبب ضرب مبرح فى ركبته، وكذلك كان مصاباً بشرخ فى أحد أضلاع صدره، بالإضافة للإرهاق الذى تسبب فيه تكميمه طوال فترة اعتقاله، مما أدى إلى نوبة ضيق التنفس التى أصابته.

استمرت المظاهرات حتى يوم الجمعة، وهو يوم جمعة الغضب الذى دعونا إليه أول ما دعونا من خلال الإذاعة، التى كانت فى ميدان التحرير!

بعد أن تم فض الاعتصام هاتفنى أصدقاء لم أسمع أصواتهم منذ سنوات وسنوات، ليعرفوا كيفية الانضمام لهذه الحركة.

قلت للشباب أثناء خروجنا من الميدان: «إحنا مش هربانين إحنا ماشيين علشان نرجع بعدد أكبر»

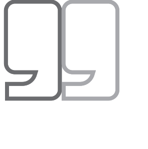
كان الشعور الغالب عند من يتصل بى، أنه قد فاته شرف الاشتراك فى التظاهرة الكبرى فى ميدان التحرير، وأنه يريد أن يعوض ما فاته.

وخلال اليومين التاليين (الأربعاء، والخميس) استمرت المظاهرات فى عشرات الأماكن فى القاهرة الكبرى، كانت مظاهرات صغيرة، أو متوسطة، ولكنها استدعت حشد قوات الأمن المركزى، مما تسبب فى إرهاق شديد لهذه القوات، وبالتالى كانت المهمة سهلة يوم الجمعة، فقد كنا نحارب جيشاً منهكاً تمام الإنهاك.

ليلة الجمعة وصل الدكتور محمد البرادعى إلى القاهرة، بعد أن قطع سفره، خصيصاً لينضم إلى التظاهرات.

وعقدنا اجتماعاً معه فى منزله فور وصوله، وكان من ضمن الحاضرين الدكتور عبدالجليل مصطفى، والأستاذ على البرادعى، والدكتور عصام العريان، والدكتور سعد الكتاتنى، والدكتور مصطفى النجار، والناشط عبدالمنعم إمام.

من أهم ما دار فى الاجتماع أن الإخوان المسلمين قد اتخذوا الموقف الصحيح، وكان كلام الدكتور العريان والدكتور الكتاتنى يدل على أن الجماعة قد قررت النزول للشارع وأن تلتحم مع الشعب المصرى فى ثورته.





د. عمار على حسن

تباشير الثورة

المقال التالى نشرته لى «المصرى اليوم» فى ٢٢ يوليو ٢٠٠٨ وكان عنوانه «ثورة ماتت.. أخرى قد تولد» ولا بأس من قراءته الآن، وهذا نصه:

«القطط التى سمنت فى زمن عبدالناصر ضغطت على السادات لتعزيز ثرواتها فكان قرار الانفتاح الاقتصادى».. هذه عبارة سطرها «ووتر برى» فى كتابه «مصر بين عهدين: ناصر والسادات».

ورغم مرور عشرين سنة كاملة على مطالعتى هذا الكتاب وأنا فى السنة الثالثة من مرحلتى الجامعية، فإن تلك العبارة لاتزال محفورة فى عقلى، تبهت قليلا ثم تزدهى مع اقتراب احتفالنا كل سنة بذكرى «ثورة» يوليو، لكننى كنت طيلة الوقت أضعها بين قوسين، أنسبها لصاحبها ولا أتبناها، وأخضعها لكل ما تعلمته من شروط التفكير العلمى، وأولها الشك، والسعى إلى التحقق من صدق المعلومات والمقولات.

ومع أننى ولدتٍ بعد ستة أشهر من هزيمة يونيو ٦٧، فقد ظل ما بينى وبين يوليو عامراً بمجانية التعليم وجودته، والأرض البراح الخصبة التى امتلكها فلاحو بلدى، فزرعوا وحصدوا وسعدوا بأيامهم، فردموا فى ذاكرتى الكثير من حكايات جدى عن السادة الملاك والعبيد الأُجَراء. وحتى بعد أن نبهتنى النظرية السياسية إلى أن ما جرى فى يوليو كان انقلاباً وليس ثورة، لم أهتز كثيرا، ووجدت تفسيرا مريحا، إلى حد ما، يتحدث عن «الانقلاب الثورى»، أو الانقلاب الذى يتحول إلى حركة تلتف حولها الجماهير الغفيرة.

للوهلة الأولى لا يستطيع أحد أن ينكر أن الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ فى تاريخ مصر شهدت تحولات اجتماعية فارقة، أعيدت على إثرها صياغة التركيبة الطبقية، وعناصر البيروقراطية، ونشأت فئة من التكنوقراط الجدد، فى ظل اتجاه إلى تعميق التصنيع وزيادة الغلة الزراعية وتنظيمها عبر مشروع السد العالى العملاق، بالتزامن مع بناء ركائز أخرى للقوة، منها العسكرى والعلمى والثقافى. ولا يستطيع أحد أن يتجاهل أن ضباط يوليو تمكنوا من نيل إعجاب الغالبية الساحقة من الجماهير المصرية، فى إقدامهم على تلك الخطوة الشجاعة، التى جبنت وقتها قوى أكبر منهم بكثير أن تقوم بها، وكذلك فى الشعارات العامة التى رفعوها فى بداية الطريق، وفى تجرد القيادة السياسية ونزاهتها وطهارة يدها ووطنيتها وخيالها السياسى الطموح، الذى أراد مصر مستقلة لا تابعة، حرة لا مستعمرة، صاحبة دور إقليمى وعالمى لا منكفئة على ذاتها فى انعزال ممقوت.

إلا أن هذا «العدل الاجتماعى» وذلك الدور الخارجى الكبير تمت مقايضته بالحرية السياسية، أو الديمقراطية، أو «العدل السياسى» وهى مسألة ثبت خطؤها التاريخى، وقادت فى خاتمة المطاف إلى إزاحة ما حققته «الثورة» من عدل بقرار فوقى سريع، تم اتخاذه بعد رحيل عبدالناصر بأربع سنوات فحسب، وهو قرار الانفتاح الاقتصادى، الذى بدا الآن «حقا أريد به باطل»، فأدى بعد سنوات من تطبيقه إلى إلقاء مصر فى فلك التبعية الاقتصادية الكاملة، والتبعية السياسية الجزئية، وفتح الباب على مصراعيه أمام انهيار القيم، وتفسخ العلاقات الإنسانية، وموت الحلم الجماعى، والانحياز للخلاص الفردى، بما مهد الطريق أمام صراع الكل ضد الكل فى حرب أهلية صامتة تزداد ضراوة مع مطلع شمس كل يوم جديد.

إن الإنجازات الاجتماعية الكبيرة والقومية المخلصة الطموحة للثورة تذوى ويختنق زخمها الثقافى الفياض مع اتساع رقعة التهميش الطبقى وانحسار الدور الخارجى أو انكساره وصعود فكر الاستهلاك وقيمه المفرطة فى الأنانية وتقديم المعدة على الدماغ والشهوة على الكرامة، وشيوع حالة من الميوعة والترهل والفساد لتصيب المؤسسات بمختلف ألوانها واهتماماتها وتفاوت تواريخ نشأتها وأهميتها وموقعها من عمليات التفاعل الاجتماعى والسياسى والنشاط الاقتصادى والمالى والرؤى الثقافية والتصورات والاعتقادات الدينية، وتصبح هذه المؤسسات، التى تمثل جسم الدولة، فى خاتمة المطاف، لا تعدو كونها «تكايا»، لمن يعتلونها من كبار الموظفين. لم يبق من ثورة يوليو شىء سوى الذكريات المفعمة بالحنين، وبعض جمل عابرة فاترة لا يعنيها من يقولونها، عن الانحياز للبسطاء ومحدودى الدخل، والزيارة السنوية لضريح عبدالناصر، وصورته التى وضعها كثيرون بجوار صور حسن نصر الله عقب الانتصار على إسرائيل فى صيف ٢٠٠٦، وطلة الأستاذ هيكل من شاشة الجزيرة، وكتب بعض المؤرخين، وحديث ساسة وقادة وكتاب كبار عن هذه الأيام بألسنة معتقة بالمرارة، من كان معها يرثيها، ومن كان عليها يلعنها.

(تتمة المقال ص٤)





د.غادة شريف

عينى بترف.. وراسى بتلف

والنبى بقى تركز معايا وتفهمنى علشان أنا مخى تخين ولست مطمئنة وعينى بترف!.. تقدر لو سمحت تقولى ما معنى أن يعلن عن التحفظ على أموال أحمد نظيف وغيره من المسؤولين ثم نقرأ بعد ذلك خبرا يقول «عليكوا واحد» تم تأجيل التحفظ؟ وما معنى أن نعلم أنه إلى الآن لم يتم التحفظ على أرصدةٍ جرانة وعز والمغربى بل إن المحكمة قررت تأجيل نظر القضية أسبوعاً من تاريخه؟.. وما معنى أن تتم محاكمة العادلى على جريمة غسيل ومكوة قبل أن يحاكم على جريمة قتله للشهداء؟!!.. المعنى واضح عزيزى القارئ: قفاك لم يفقد جاذبيته!!.. وهناك ناس مازالت إيدها بتاكلها لتلسعك عليه!!.. مش مصدقنى؟ طيب ما معنى أن يكون مبارك قد تنحى منذ شهر وإلى الآن لم يتم أى تحفظ على أى أرصدة له ولأسرته؟.. الدول الأجنبية عملتها من تانى يوم تنحيه ودون محاكم أو قضايا!! أما نحن، لسه هنعقد محكمة، لأ وكمان بيتم تأجيل النظر فى القضية!! مما يؤكد على أن العتب عالنظر!.. وبعدين يقولك إن قرار التنحى لم يكتب فى جريدة الوقائع المصرية.. طيب إذا كانت كتابة الخبر فى تلك الجريدة بالذات له دلالة ما فلماذا لم يتم تسجيله بها إلى الآن؟ واللى المفروض يكتبه لماذا لم يكتبه؟ ثم هو المفروض مين اللى يكتبه؟ أمى؟!!.. والله أنا سألتها فقالتلى إن محدش قالها ولو كان حد قالها كان زمانها كتبته من تانى يوم.. أمى ما تتأخرش عن الوطن أبدا.. ثم إيه حكاية ما أصبحنا نسمعه مؤخرا عن أن الرئيس لم يتنحى وإنما هو تخلى عن الحكم؟ فى رأيى المتواضع إنه لا تنحى ولا تخلى إنما هو تنحنح عن الحكم.. ومازالت رجل بره ورجل جوة!!.. تخيل حضرتك عندما تكون طلقت زوجتك بعد أن طهقتك فى عيشتك لدرجة أنها جعلتك مجرما، ثم أكرمك ربنا وتخلصت منها وتزوجت بأخرى فإذا بالأولى ترفض مغادرة الشقة رغم أنها ليست حاضنة فكيف سيكون الوضع؟ الزوجة الثانية مش عارفة تبقى سيدة المنزل والأولى بدأت سلسلة من الحركات التى «تفقع» المرارة لتكيدها وربما لتطفشها.. وهذا هو الحال فى مصر الآن.. رئيس متنحنح وهو وبطانته لا يريدون ترك الشقة ويساعدهم على ذلك تباطؤ مذهل فى مجرد بدء محاسبة الفاسدين أو التحفظ على أرصدتهم كإجراء احترازى! وطبعا هذا التباطؤ مقترن بفرم مستندات وحرق ملفات وتهريب حسابات وأبوك السقا مات!! مما حول التباطؤ إلى تواطؤ.. وبعدين شفنا فين فى أى دولة من الدول المحترمة التىٍ تحافظ على أموال دافعى الضرائب إن الرئيس السابق يظل محتفظاً بطواقم الحراسة والخدمة والهيئة المكتبية وكأن شيئا لم يحدث؟ وليه معاه عربيات حراسة شيروكى؟ ماله التوك توك بتاع القذافى؟.. مش باقولك؟ ده ريس متنحنح مش متنحى!! وأكثر ما يستفزنى الآن هو تلك النداءات بأنه اللى خلانا نصبر ثلاثين سنة يخلينا نصبر شوية كمان!!.. لأ ياسيدى، أنا لأنى صبرت ثلاثين سنة معنديش أى استعداد أصبر شوية كمان!! إزيك بقى؟.. لقد كنا نظن أن الفساد فى طبقة الوزراء وقيادات الصف الأول وربما فى الصف الثانى وقد يكون فى الصف الثالث لكن بعد نشوب الحرائق هنا وهناك، والتى تشير إلى تورط حتى السعاة والفراشين، فإذا بنا نتبين أن الفساد متغلغل!! فأصبحت أوقن أننا أمام وطن لازم يتجاب عالمحارة!! وبسرعة!!.. وبصراحة كده عزيزى القارئ أنا بقيت بأشك فيك.. تقدر تنكر إنك إنت من يقف خلف أنه إلى الآن لم يتم أى تحقيق ولو صغنن مع أحمد نظيف أو فتحى سرور أو زكريا عزمى أو صفوت الشريف؟ وغالبا نفوذك هو السبب فى هذا التباطؤ الذى يذكرنى بالولية الواقفة على باب السيدة تنادى على أم العواجز تأخذ بإيدها!!.. ما أنا عارفاك عامل لى فيها محدود الدخل وقاعد فى جمصة تقرأ الجرنال ولابسلى شبشب زنوبة فى رجلك وفى الآخر هيطلع إنك إنت اللى ورا كل هذا الفساد، وإنك إنت اللى غويت رجال الأعمال بعد ما كانوا من البيت للجامع ومن الجامع للبيت، وإنك إنت اللى كنت عايز تبقى رئيس جمهورية فعملت جمعية المِستهبل!!.

يا قادة الجيش صححوا راتب رئيس الأهرام ورؤساء الهيئات

د. إبراهيم البحراوى

لاشك أن إقدام المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تكليف الدكتور عصام شرف برئاسة الحكومة أمر يستحق التقدير من جانب الشعب الذى كان يتطلع إلى بدء مرحلة جديدة تتسم بالانقطاع عن النظام البائد وحاشيته.

ومازال الشعب ينتظر إجراءات من قادة الجيش تتسق مع رحيل آخر رئيس وزراء عينه النظام البائد بتغييرات فى قيادات المؤسسات الحكومية والمملوكة للشعب. لقد كشف الحوار الذى دار مساء الأربعاء الماضى بين الفريق أحمد شفيق والأديب العظيم علاء الأسوانى أن الرغبة الشعبية فى رحيل الفريق لا علاقة لها بصفات الرجل الشخصية، فهو شديد الأدب والدماثة وصاحب إنجازات إدارية وعسكرية عملاقة وهو معتز بكرامته وقدراته الشخصية، ولكن الرغبة فى رحيله تنصب على حالة التناقض الفادحة التى بيّنها الأستاذ الأسوانى بين برنامج الإصلاح الديمقراطى الذى تطلبه الثورة من الحكومة وكون الفريق شفيق منتميا بفكره وولائه ومرجعيته السياسية إلى النظام السابق ورئيسه.

إذن لا ينبغى على رؤساء الهيئات- خاصة الهيئات المؤثرة على الرأى العام وعلى السياسات العامة أن يتصوروا أن المناداة برحيلهم تنطوى على تجريح لأشخاصهم بقدر ما هى إزاحة للتناقض الكامن فى ولائهم السابق مع المهام الجديدة المطلوبة، ولكى نزيل أى غصة شخصية لدى الرؤساء، فإننا نشير إلى أن رئيس مؤسسة الأهرام يتقاضى راتبا شهريا يبلغ مليونا وثلاثمائة ألف جنيه، وهو مبلغ لا يمكن فهمه، فالنظام السابق كان يمكّن أعوانه المختارين لرئاسة المؤسسات من ثروات البلاد، إما فى صورة أجور هائلة بالملايين، وإما فى صورة تمكينهم من الموارد الطبيعية والمالية، فى حين يحرمنا جميعاً من الحد العادل للأجور.

إن تخصيص عدة سيارات مرسيدس لرئيس الأهرام ولاستخدام أسرته ووضع سبعين مليون جنيه بين يديه كل عام لتوزيعها كما يشاء كهدايا رأس السنة على سائر الأعوان والمحاسيب لا يمثل فقط إهداراً للمال العام، بل هو أكثر من ذلك، وأشد فداحة. إن الأمر لا يتعلق برئيس المؤسسة فقط فهناك رؤساء تحرير لصحفها ومجلاتها يتقاضون أجوراً شهرية تتجاوز المليون، وهناك موظفون إداريون يحصلون على أجور تقارب هذه المبالغ. هل يعقل هذا الكلام فى ظل العهد الثورى الجديد، ولماذا يا ترى يحصل سائر الصحفيين فى الأهرام، وكذلك العاملون الآخرون على أجور هزيلة إلا لكونهم جزءا من الشعب المطحون؟

لقد جرت محاولة أخيرة داخل الأهرام لممارسة الضغوط لتخفيض رواتب الرؤساء المليونية فلجأ هؤلاء إلى التحايل، وذلك بإصدار منشور يحدد الراتب الأساسى لرئيس المؤسسة بمبلغ ستة وسبعين ألف جنيه شهرياً خالية من الضرائب، بالإضافة إلى سائر المخصصات التى يمكن أن تصل بإجمالى الراتب إلى المليون، مرة أخرى حدث نفس الشىء بالنسبة لرؤساء التحرير ولكبار الموظفين الإداريين.

إننى أطالب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الحكومة الجديد بوقف هذه المهزلة وحفظ أموال الشعب المصرى من النهب المنظم والإهدار.

لقد طالبت مراراً من هذا الموقع بنظام أجور عادل ينهى هذا التمييز الذى يمارسه النظام السياسى البائد لتفضيل أعوانه المختارين بعناية لرئاسة مؤسسات مصر. إن هذا النظام الفاسد للأجور، والذى جعل الطبقة الوسطى العاملة فى الحكومة تعانى معاناة شديدة فى أوضاعها المعيشية، يجب أن ينتهى. لقد كتبت عدة مرات أقول إنه من الظلم الشديد أن يحصل أبناء الطبقة الوسطى العاملة فى الحكومة على أجور هزيلة لا تليق بكرامتهم ولا تلبى احتياجاتهم، وظللت أحذر دون فائدة من انهيار وظائف الدولة الحيوية نتيجة لهذا الظلم الفادح. إن أبناء الطبقة الوسطى العاملة فى الحكومة يشملون أساتذة الجامعات والقضاة والصحفيين والدبلوماسيين والضباط والمهندسين والأطباء والمدرسين والإداريين والمحاسبين وغيرهم، وهؤلاء جميعاً يقومون بوظائف رئيسية حاملة للدولة، مثلها مثل العمود الفقرى الحامل للجسد.

وبالتالى فإن حرمانهم من الحد الأدنى العادل للأجر يؤدى إلى انهيار وظائف الدولة نتيجة لانهيار المعنويات والإحساس بالظلم وانصراف البعض إلى أعمال إضافية لإقامة حياة الأسر، وسقوط البعض فى وهدة الفساد الصغير.. لقد دأب النظام البائد على ترديد مقولة زائفة يقول فيها إن الموارد العامة غير قادرة على ملاحقة الزيادة السكانية، فى حين أن الحقيقة تشير إلى نهب الثروة العامة وقصر توزيعها على الأعوان المختارين والمحاسيب، وحرمان الغالبية من حقها فى هذه الثروة.

إننى أعتقد أن الواجبات الملحة التى يجب أن يتولاها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بالتعاون مع الحكومة الجديدة، هى على الوجه التالى:

أولاً: تكوين مجلس خبراء لتصحيح هياكل الأجور الفاسدة فى جميع مؤسسات الحكومة والمؤسسات المملوكة للشعب.

ثانياً: تكوين مجلس لاسترداد الثروات المنهوبة سواء فى هيئة أجور مليونية أو فى هيئة أراض وقروض مدعومة وغيرها، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى إجراء التسويات.

ثالثا: إعادة الأمان والنظام إلى الحياة المصرية والقضاء على البلطجة ومصادرها.

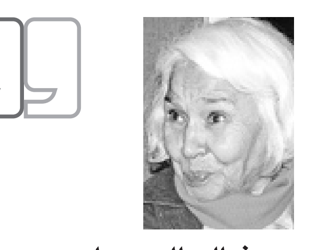
رابعاً: وقف الاحتجاجات الفئوية بتكوين مجلس للمظالم تابع للمجلس وللحكومة معاً لتلقى شكاوى الفئات.

خامساً: إصدار قانون يطلق حرية تكوين الأحزاب لتمكين الشعب من تنظيم قواه السياسية استعداداً للانتخابات وتشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد.

سادساً: سرعة إجراء المحاكمات للمسؤولين عن قتل المتظاهرين لتمكين الشرفاء من ضباط الشرطة من التواجد الآمن بين الجماهير.

سابعاً: تشكيل مجلس رئاسى فى نهاية الفترة الانتقالية يكون نصفه من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونصفه من شخصيات عامة موضع إجماع مثل الدكتور البرادعى والدكتور عصام شرف لإدارة البلاد وتحضيرها للتحول الديمقراطى لمدة سنة ونصف اعتباراً من انتهاء الشهور الستة الراهنة.

أخلاقيات الثورة الجديدة والقيم المزدوجة القديمة



د. نوال السعداوى

كيف عشنا هذه الأخلاقيات الإنسانية الجديدة فى ميدان التحرير أثناء الثورة؟ كيف خرج من كل إنسان ثائر متمرد (امرأة أو رجل أو شاب أو طفل) أحسن وأنبل ما فيه (أو فيها) من خلق نبيل. الثورة مثل الإبداع الفكرى، الإشعاع الروحى، تشمل العقل والجسم والروح، يصبح الإنسان كيانا واحدا، يتحد الشعب بكل أجزائه وفئاته تذوب كل خلافاته، كما يتحد الفرد بكل أجزائه المتناحرة وتذوب صراعاته. الثورة مثل النار المشتعلة المتوهجة، تطهر الإنسان والمجتمع، تضىء دون أن تحرق. كيف تحول ميدان التحرير خلال أسابيع الثورة إلى مدينة فاضلة ليست القاهرة، ليست مصر حسنى مبارك أو مصر أنور السادات أو فرعون آخر، أصبحت مصر الحقيقية العريقة الحضارية، المدفونة مع المومياوات فى التاريخ، تحكمها قيم الثورة الجديدة: العدالة، الحرية، الكرامة، قيم أخلاقية اجتماعية سياسية ثقافية، يتساوى فيها البشر بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو الطبقة، سقطت جميع القيم المزدوجة الموروثة منذ العبودية والفراعنة، منذ نشوء النظام الطبقى الأبوى المبنى على تقسيم المجتمع إلى أسياد وعبيد ورجال ونساء، اندهشت أنا التى عرفت هذه الأخلاقيات الثورية، وقمت بتدريسها فى جامعات العالم (إلا جامعات مصر) أكثر من عشرين عاما، تحت عنوان «الإبداع والتمرد»، اندهشت أنا التى تمردت على القيم الأخلاقية العبودية منذ طفولتى حتى اليوم، منذ كنت فى العاشرة من عمرى حتى بلغت الثمانين، تأخرت الثورة المصرية فى نظرى سبعين عاما، كنت أحلم بها على مدى العمر، أعيشها كل ليلة فى النوم، أقول لمن يتهموننى بالجنون والتمرد والشغب: لا يمكن أن تستمر العبودية فى العالم شرقا وغربا، عبودية النساء والفقراء والأجراء المهاجرين بحثاً عن الرزق أو الحرية، سوف يأتى يوم تسقط فيه السلطة الطبقية الأبوية المطلقة فى الدولة والعائلة، من قمة الرأس فى الدولة والعائلة، فى العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، سيأتى يوم أيها السادة لا يجرؤ فيه الزوج على ضرب زوجته بالقبقاب، (دون أن يسبب لها عاهة مستديمة)، أو يجرؤ على تأنيبها بالقول الفظ الغليظ، أو يطلقها بورقة يرسلها إليها بالبريد، أو كلمة ينطقها فى وجهها وهو عائد من دار البغاء مخمورا، أو من عند عشيقته فاقد الوعى مسطولا، سيأتى يوم أيها السادة لا يعاقب فيه الطفل لأن أباه اغتصب أمه ثم هرب دون الاعتراف به، سيأتى يوم لا تجرؤ فيه دولة على احتلال دولة أخرى، أو اغتصاب أرضها أو مواردها بأى قوة مسلحة أو غير مسلحة، سوف يحكم العالم العدل والصدق وليس القوة والخداع، سوف تكون المرأة إنسانة مكتملة الإنسانية، لن يحكم رجل امرأة، سوف يصبح للأم الشرف والكرامة والحرية مثل الأب، سوف تسقط الأبوية والهمجية والعضلات الجسدية والقوة النووية، سوف يحكمنا العدل والعقل والقانون والدستور المدنى الموحد للجميع دون تفرقة لأى سبب.

هل تحقق حلم طفولتى بعد سبعين عاما؟ ولماذا يكون الحلم بالعدل والحرية والكرامة جنونا وشططا؟ أليس العدوان على حقوق الآخرين هو الجنون والشطط؟ أثبتت لنا الثورة المصرية العظيمة يناير وفبراير ومارس ٢٠١١ أن الظلم هو الجنون والشطط، أن قبول الظلم هو العبودية والخنوع، أن التمرد على الظلم هو قمة العقل والإبداع والكرامة، هل كان يتصور أحد من الخانعين الخاضعين أن عرش فرعون يمكن أن يسقط وهو حى لم يمت بعد، هل تصور أحد أن الجريدة القومية الكبرى، التى سبحت بحمد فرعون ثلاثين عاما، تنقلب عليه فجأة، (بعد أن أسقطته الثورة الشعبية)، وتكشف الجريدة القومية الكبرى جرائم فرعون وأرصدته فى البنوك، وتطلب محاكمته وإعادة البلايين المنهوبة للوطن، من كان يتصور ذلك؟ لكنها الثورة، التى شملت الملايين من المصريين والمصريات من كل الفئات والطبقات والأديان والطوائف، خرجوا من بيوتهم إلى الشوارع يهتفون: الحرية، الكرامة، العدالة. سقطت أخلاق النفاق والكذب والخيانة والانتهازية والسرقة والنهب والعنف فى الدولة أو العائلة أو فى الشارع. تغيرت أخلاق الناس فى الشارع، سقطت الحواجز المفروضة بين الناس، أصبح الشعب المصرى كأنما أسرة واحدة يبتسمون بعضهم للبعض، يحيون بعضهم البعض دون سابق معرفة، لا تخجل الفتاة من أن تقول لأى شخص رجل أو امرأة: «مبروك علينا الثورة، مبروك سقوط الفرعون عقبال الباقى فى كل البلد، لازم نغير الدستور من أساسه مش كفاية تعديله، لازم الثورة تستمر حتى نحقق كل أهدافها، لازم النساء يشاركوا الرجال فى الحكم فى الدولة وفى الأسرة، لا يمكن نرجع بيوتنا حتى نحقق العدلِ والحرية والكرامةِ لنا كلنا نساء ورجالاً مسلمين وأقباطاً وكل الشعب».

(تتمة المقال ص٤)

الصحافة والإعلام.. الثورة لم تمر من هنا



عزت القمحاوى

أكدت أحداث الأسبوع الماضى أن تصفية الصيغة القديمة لجهاز أمن الدولة على الصعيدين الإدارى والقانونى أصبحت مسألة وقت، لكن تغيير العقيدة السياسية من عبادة الفرد إلى خدمة المجموع فى جهاز الشرطة وفى كل أجهزة الدولة يحتاج إلى إرادة تغيير سياسية حقيقية تتمثل فى برامج للفرز والإصلاح وضخ الكوادر الجديدة.

والإعلام بشقيه المطبوع والمرئى مع المسموع أخطر أدوات السيطرة بعد أمن الدولة وأكثرها تحالفًا معه، وما أثبتته الوثائق التى تم الكشف عنها وما نتوقعه فى الوثائق المفرومة عن التعاون القديم، هو نفسه ما شاهدناه من استمرار معزوفات أمن الدولة حتى بعد رحيل مبارك.

ولا يحتاج إثبات ذلك إلى وثائق، بل إلى مراقبة تقنيات موحدة فى مقالات تبدأ بمديح الشباب الطيب البرىء ثم تنتقل إلى محاولة عزله عن البرادعى (الرجل الذى أدفأ الشباب وكان وجوده فى الثورة حاسمًا منذ ظهوره فى الصورة). وبعد البرادعى انفتحت مجارير الإساءة بوجه الشيخ القرضاوى وجماعة الإخوان، لنكتشف بعد ذلك أن فلول أمن الدولة هى التى منعت الشباب من المنصة وهندست الميدان يوم جمعة القرضاوى ليبدو إخوانيًا!

فى السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك لم يكن باستطاعة من يمتلك مقدار ذرة من ضمير أو حياء أن يضع يده فى أيدى ذلك النظام.

وغياب الحياء الذى وضع تليفزيون وصحافة الشعب فى خدمة ناهبى ثرواته، هو نفسه الذى يبقى الوجوه القديمة فى أماكنها لا تتزحزح، وهذا أمر مستفز، ليس لأن الماضى موثق، بل لأن الألعاب مستمرة لتثبيت عبادة الفرد، وهذا يجعلنا نتشكك من هذا التباطؤ الملغز.

فى التليفزيون شبعنا من أحاديث حسد مقدمى البرامج على رواتبهم المليونية، وانشغل رئيس الوزراء السابق شفيق بمساومة محمود سعد على راتبه، وعرف الجميع مأساة المكافآت الإدارية العجيبة لرؤوس عصابة الإدارة.

ولو كانت هناك نية للتغيير لتركنا الحسد والفصال إلى إعمال القوانين واللوائح لمنع برامج الصحفيين وإعادة التليفزيون إلى الكادر الأساسى من أبناء الجهاز مع منع المكافآت الإدارية الباهظة.

دخل الصحفيون التليفزيون فى صفقة سياسية ليصارعوا كوادره مكتوفة الأيدى، للوافدين وحدهم سقف الحرية الويكيلكسى المتفق عليه (أى الهجوم بالقطاعى على شخصيات وسياسات فرعية) برواتب مليونية ولهم الضيوف السوبر الذين يحققون نسبة المشاهدة العالية مقابل رواتب بمئات الجنيهات وتضييق فى سقف الحرية وأسماء الضيوف لأبناء وبنات الجهاز!

وفى الصحافة القومية التى تلهط من أموال الشعب حتى بعد الثورة تفتح الصفحات الأولى فتجد الأسماء نفسها لرؤساء تحرير يمتلئ موقع اليوتيوب بفيديوهات لنوادر لقاءاتهم التليفزيونية التى ترشحهم ليكونوا رؤساء تحرير لصحافة القذافى وليس لصحافة مصر.

وفى الصفحات الأخيرة تجد البارونات غير المضحكين من رؤساء التحرير السابقين الذين شاركوا فى اختيار المضحكين من سكان الصفحات الأولى.

وبين الصفحتين الأولى والأخيرة هناك ميكروباصات الرأى فى الصفحات الداخلية، حيث القليل من النبات المفيد والكثير من الأعشاب السامة.

ذرية بعضها من بعض. لكن سكان الصفحات الأخيرة هم الأخطر، لأنهم تشاركوا مع صفوت الشريف فى اختيار من يخلفهم فى سكنى الصفحة الأولى.

وقد تعاونوا مع الرجل الأخطر فى تاريخ الحقبة السوداء فى تدمير أجيال من الصحفيين عبر ثلاثين عامًا من الخنق الكامل للفرص. ينطبق ذلك على مؤسسات مثل أخبار اليوم ودار التحرير وروزاليوسف بأكثر مما ينطبق على الأهرام التى تمتعت بجيوب محررة خلقت كوادرها مثل مركز الدراسات.

بعد المنع الكامل للفرز وسد الطريق على المواهب المحتملة اختاروا الخلف الذى نراه، بحيث لم يعد رئيس التحرير يستمد احترامه من كونه الأكفأ، بل من آلة الدولة التى استوظفته ومن رشوة قطاع عريض من محرريه وتمرير كل الطلبات دون فرز، حتى رأينا قرارًا بتعيين ١٥ مدير تحرير لصحيفة أسبوعية، لا تحتاج إلى أكثر من هذا العدد من المحررين!

فوضى المناصب تحققت على صعيد كتابة الرأى، كل من يطمع فى مساحة يأخذها، فى صحافة حائط لا تعترف من فنون المهنة إلا بمقالات الرأى. ولا يستطيع رئيس التحرير العاجز أن يرفض طلبًا بمساحة، مادام يعرف أنه تولى بالموالسة.

وفى انعدام الحياء السياسى لن يتحرك أحد من سكان الأولى والأخيرة ليأخذ لنفسه جنبًا ويقول «كفاية» ليترك مكانه لجيل الثورة.

ولن تحل التغييرات فى المناصب العليا المشكلة، فهناك نقص شديد فى الكوادر. والحل فى الاستغناء عن المليونيرات من عواجيز هذه الصحف لصالح ضخ دماء جديدة من شباب الثورة، ومن حسن الحظ أن الثورة قامت على أكتاف شباب جاءوا من الميديا.

هل يعود الإعلام إلى الشعب؟



د. وجدى زيد

Wagdi.Zeid@gmail.com

لابد أن نعترف بأن إعلام الدولة — مثل البلد كله — كان مخطوفاً، تملكته وسيطرت عليه نفس القوى التى نهبت وابتلعت مليارات وأراضى مصر من خلال سياسات ووجوه أسست ورسخت لمجتمع مغيب فاقد العقل، معظم نجومه لا يمثل إلا كل ما هو هزيل وغث لأن مثل هذا المجتمع ضرورى لاستمرار هذا النهب المنظم. ومن العبارات التى يكررها المصريون الآن فى دهشة مع توالى الكشف عن المليارات التى نهبت، عبارة: «كيف لم نعرف بأمر حجم كل هذه الأموال والثروات التى سرقها أعمدة ورموز حكومات عهد الرئيس السابق مبارك؟!»، وكيف لجريمة «سرقة بلد بالكامل» أن تحدث؟ وأين كان إعلام الدولة والجريمة تحدث طوال سنوات حكم هذا الرئيس؟!

سنعرف الإجابة بسرعة إذا تذكرنا كيف كانت تكرس القنوات التليفزيونية والإذاعات ساعات طويلة قبل وبعد مباريات كرة القدم للاستغراق فى كل التفاصيل وتكرارها، وكأننا لا نعيش إلا للكرة! وكانت النتيجة المباشرة أن يصبح حلم كل بيت مصرى أن يخرج منه لاعب كرة، وليس عالماً أو صانعاً أو زارعاً!

سنعرف الإجابة إذا تذكرنا الساعات الطويلة التى أعطتها الوسائل الإعلامية المختلفة لبرامج خاوية المضمون ونجوم بعينها تكرس للتفاهة فى كل أشكالها.. عشرات الأمثلة يمكن أن نسوقها لنثبت أن كل هذا كان مقصوداً لتغييب العقل المصرى.

السؤال المهم الآن هو: هل سنرى تغيرا فى هذا الإعلام بعد ثورة ٢٥ يناير؟ وهل يمكن أن يصبح هذا الإعلام جاداً وهادفاً.

أخشى أن أقول إن ما نراه الآن يحدث فى الساحة الإعلامية يوحى بأن مثل هذا التغيير المطلوب لن يحدث بسهولة فى القريب العاجل.. وأسباب ذلك يعرفها العاملون فى مجال الإعلام قبل غيرهم!

أهم هذه الأسباب هو أن القيادات الجديدة التى جاءت والتى ستأتى فى هذه التغييرات المتلاحقة ليست فى معظمها إلا الصف الثانى أو الثالث فى تلك المنظومة التى كانت تحكم وتسيطر قبل الثورة! حتى المستشارون والعلماء فى صناعة الإعلام الذين كانت تستعين بهم الوسائل الإعلامية من الخارج قبل الثورة، مازالوا حاضرين ويؤدون نفس الأدوار بعدها؟!.. معظم تلك القيادات الجديدة لم تعش أو تمارس فى السابق إلا مركزية كرست لفردية مطلقة على كل المستويات وما صاحب ذلك من فساد مطلق وتغييب لعقل أمة أسهموا فيه بحرفية يحسدون عليها!! فهل يمكن أن نتوقع من هؤلاء أن يتطهروا وينسوا مصالحهم الخاصة.

إنه سؤال الساعة المحير الذى علينا جميعا أن نجيب عنه فى الإعلام وجميع قطاعات المجتمع الحيوية: كيف لنا أن نحدث التغيير الجذرى المطلوب بنفس العقول والنفوس التى أسهمت فى صناعة المجتمع الفاسد الذى قامت الثورة لهدمه؟!.. كيف لعقول ونفوس تمرست حتى أدمنت فن المساومة ولعبة المصالح الخاصة وتغييب عقول الناس لإبعادها عن قضايا الوطن الحقيقية —كيف لهذه العقول والنفوس أن تنتج الآن إعلاما يعادل فى طهارته، حلم ودماء كل هؤلاء الذين خرجوا فى ثورة يعتبرها العالم المتقدم الثورة النموذج؟!

السؤال نفسه واجهناه بعد حرب أكتوبر ٧٣ العظيمة التى ضحى الآلاف من الشعب المصرى فيها بدمائه، ودفع سنوات طويلة من المعاناة قبلها و- للأسف — لم نتوقف بعد الحرب، لنسأل أنفسنا: كيف ننتج التغيير الذى مات أبناء الشعب المصرى من أجله؟!.

هل نكرر الخطأ نفسه مع ثورة ٢٥ يناير؟

الواضح أننا نسير فى اتجاه نفس الأخطاء، فبدلا من اختيار مجلس من عقول موضوعية جديدة من شباب الثورة وفئات المجتمع المثقفة المحترمة للإشراف على أداء الإذاعة والتليفزيون فى هذه الفترة الحرجة التى يختار فيها الشعب رئيسه الجديد ومجالسه النيابية، يأتى أحد مستشارى أنس الفقى رئيسا لاتحادهما!.. لا أعتقد أن هذه المركزية عودة إلى الماضى وبداية الالتفاف بعيدا عن التغيير الجذرى المطلوب الآن! لكننى أطالب بضرورة تشكيل هذا المجلس الذى يمثل «عقل عام» يضمن حيدة وموضوعية تمنح الفرصة العادلة لكل مرشحى الرئاسة ونواب المجالس النيابية حتى يمكن للشعب أن يتعرف على أفكارهم وبرامجهم.

أرجو من المجلس العسكرى والحكومة الجديدة أن يضعا الملف الإعلامى تحت إشرافهما الكامل والمباشر وحتى تخرج البلاد من هذا المخاض الصعب، وأتصور أن على وزارات التعليم والثقافة والشباب والرياضة فى هذه الحكومة الانتقالية أن تشترك على نحو وثيق مع المجلس الأعلى للإعلام (العقل العام) المطلوب تشكيله فى إعداد خطة لضمان سياسة إعلامية عادلة.

تخاريف

جلال عامر

galal_amer@hotmail.com

برج المواطن

أخطر ما كشفت عنه وثائق وملفات مباحث أمن الدولة أن الإعلامية المحترمة «منى الشاذلى» من مواليد برج «الميزان» مثلى، والفرق أنها ميزان مباحث القاهرة وأنا ميزان مباحث الإسكندرية حسب التوقيت المحلى لمديرية الأمن التابع لها، فأهم شىء فى الدولة المدنية الحديثة هو بناء برج المواطن وأمامه برج المراقبة، ورغم أن المواطن «حبيب العادلى» له عدة أبراج لكن ليس له «ملف»، تقريباً عيب خلقى منعه من المحاكمة بعد أحداث الأقصر لكونه رئيس مباحث أمن الدولة بل رقاه إلى وزير ليضم مدة الخدمة ويحصل على معاش كامل ففى بلادنا المكشوف عنه الحجاب مكشوف عنه الحساب.. وأهم من تعديل الدستور كشف المستور، والذين لا يفرقون بين «فم» الخليج و«ودن» جحا تجدهم يحاسبون وزير الداخلية على الفساد المالى ويحاسبون وزير المالية على التعذيب والقتل لتختلط الضريبة العقارية بالأعيرة النارية وكله عند العرب صابون وكله عند الهرب لندن.. وعندما انهارت دولة المخابرات بعد النكسة ظهرت أسماء الممثلين وعندما انهارت دولة المباحث بعد الثورة ظهرت أسماء الإعلاميين، فمتى تظهر أسماء السياسيين؟ لكن يبدو أن ناس لها بخت وناس لها ملف.. وكل ما أقول التوبة تراقبنى المخبرين.. وقد تمت إحالة آلاف الفلاحين إلى النيابة بتهمة حرق قش الأرز ولم يتم إحالة مسؤول واحد إلى النيابة بتهمة حرق مستندات الدولة فليس كل مكان طالع منه دخان مقر مباحث فمن الممكن أن يكون عربة بطاطا لذلك تهتم الدولة بملف المواطن وتهمل ملف النيل، وعندما تتعامد أشعة الشمس على معسكرات الأمن المركزى تظهر الحقيقة فى تشويه المعارضين على طريقة «رأونى مسلماً فجعلونى مجرماً».. حضرتك برجك إيه؟!.. وقد ضبطوا أفراد عصابة يفبركون الملفات لابتزاز الناس ولأننى برج «الميزان» أخشى أن يلفقوا لى قضية تموين وقد سبق لأول وزير داخلية فى عهد «مبارك» أن تباهى قائلاً (أنا عندى صور المعارضين وهم بلابيص) لذلك وجدوا فى مكتب آخر وزير داخلية له برنس رجالى وبرنس حريمى فإن كنت معارضاً فى هذا البلد أنصحك أن تستحم وأنت ترتدى البدلة وفوقها البالطو وإن كان بعض المعارضين شجعاناً ويستحمون عرايا بل يقول بعضهم لمن يراقبه ويصوره «تعالى ادعك لى ضهرى».. ملف مباحث أمن الدولة عند المواطنين تضخم جداً والمطلوب إحالة أوراقه إلى المفتى فإما حياة تسر «الصديق» وإما ممات يكيد «العدا».. برجك إيه؟! أنا شخصياً «ميزان» أبحث عن العدل.

الكتير من الحب

د. أيمن الجندى

elguindy62@hotmail.com

أفكار خاطئة عن الحياة

الطفل الريفى، كيف تحول إلى ذلك الطاغية العجوز؟. لا شك أنه شىء يثير الفضول لفهم النفس الإنسانية المحيِّرة شديدة التعقيد. التلميذ الذى كان يغادر بيته الريفى ذاهبا إلى المدرسة، مرتديا المريلة الصفراء. يستنشق هواء المزارع المختلط بدخان، يُصغى لدروس المعلمة، ويُعاقب مثل أى تلميذ آخر، كيف تحول إلى أرستقراطية ممعنة فى الترف، تستغل موارد بلد بأكمله، من أجل أتفه الرغبات؟!

طالب الكلية الحربية الذى يستقل قطار الدرجة الثانية ويرى شقاء الشعب عن كثب، كيف انعزل فى قصوره الذهبية، ولم يفكر أن حول القصر الرئاسى مدنا كاملة من السخط والفقر؟!. لماذا لم يساوره الشعور بأن وراء باب القصر شعبا يتعذب ويعانى آلام الجوع؟! ذلك الشعب الودود الطيب، سهل القياد، الذى يقنع بالكفاف ويتعشى بالوعود. أى بؤس تجرعه! وشقاء ألمّ به حتى اضطره لمخالفة ديدنه فى الصبر، وثار على الطاغية العجوز؟!

على علم النفس هنا أن يتقدم ويحلل. للأسف لا تؤمن مجتمعاتنا بأهمية الاختبارات النفسية فى تحديد ملاءمة الشخصية للوظيفة، خصوصا حينما تكون بخطورة وظيفة «رئيس الجمهورية»!. لو كان هناك وعى بأهميتها لما اختاره السادات.

حسنى مبارك كان نموذجا للرجل متوسط الذكاء الذى يطيع الأوامر، ويصلح مرؤوسا جيدا، لكنه لا يملك مقومات الزعامة، ولا المواهب الطبيعية التى تؤهله لقيادة بلد بحجم مصر.

فى البدء كان يعرف - بغريزته - ضعف مواهبه الخاصة، فحاول أن يعوّضها بطلب النصيحة. لكنه حين قبض على خيوط الحكم داخله الكبرياء، خصوصا أنه منذ أول يوم جلس فيه على كرسى الرئاسة، رفعه المتمرسون بطرق الإغواء إلى مرتبة «نصف الإله». فكلامه دستور، وحياته أسطورة، ونظرته هدية، ورضاه أمنية، وكل ما يقوله صواب.

بمرور الأيام (ثلاثين عاما من الحكم)، واعتماده على بطانة السوء، وعزلته فى شرم الشيخ، وأضيف لذلك عوامل طبيعية. مع اقتراب الخامسة والستين تتصلب شرايين المخ، وتقل اللياقة الذهنية، فيصبح الإنسان كارها للتغيير بطبعه، يكره سماع الأخبار السيئة، ويألف الوجوه القديمة، وينزعج من أقل تغيير.

هكذا ساءت الأمور بالتدريج. لا حوار ولا تفكير ولا اطلاع، ولا اهتمام بشؤون الدولة، ولا أى عمل جاد يتطلب المثابرة والاجتهاد.

هبط بالدور العظيم لمصر. ضحى بالعظمة فى سبيل السطحى، وبالواجب فى سبيل المسرة، وبالصعب من أجل السهل، وضحى بمصر كلها من أجل شرم الشيخ.

العالم الواقعى صار غير موجود بالنسبة إليه. اختصر الثمانين مليون إنسان فى شخصه، وتصور أن الحياة ستجامله إلى الأبد. هذه الفكرة الخاطئة عن الحياة لم ينفرد بها حسنى مبارك فحسب، بل تخطته لأسرته، ثم للقريبين منه، الذين شعروا جميعا بأنهم فوق الحساب. ثم دفعوا جميعا الثمن الذى لابد أن يدفعه أصحاب الأفكار الخاطئة عن الحياة.

فلنحذر كلنا ولا ننس أن لنا أيضاً أفكارا خاطئة عن الحياة. فلنحاول بسرعة أن نُصححها حتى لا ندفع الثمن الذى دفعوه.

المصري اليوم

الثلاثاء ٨ من مارس ٢٠١١ م- ٣ من ربيع الآخر ١٤٣٢هـ- ٢٩ من أمشير ١٧٢٧- السنة السابعة- العدد ٢٤٥٩

Al Masry Al Youm-Tuesday -Mar 8 th - 2011- Issue No. 2459- Vol.7

تامر أمين يتنازل عن أجره فى «مصر النهارده»

كتبت - سارة سند:

بعد أيام من قرار الإعلامى خيرى رمضان، التنازل عن أجره كاملا كنوع من المشاركة والتعاون مع المجلس العسكرى وقيادات التليفزيون لتجاوز الأزمة التى يمر بها، تنازل الإعلامى تامر أمين، عن أجره كاملاً نظير عمله فى برنامج «مصر النهارده» جاء ذلك خلال اجتماعه مع اللواء طارق المهدى، القائم بأعمال ماسبيرو، وأكد أمين: «رغم أننى من أبناء التليفزيون وأحد العاملين به، ولست متعاوناً من خارج المبنى، تنازلت عن أجرى كاملاً حتى يتجاوز التليفزيون المحنة التى يمر بها».

صباح الفل يا بلد:



الدائرة الجهنمية

لا يمكن إلا أن تلحظها بكل تشابكاتها، بكل خيوطها المعقدة، تلك الدائرة الجهنمية التى يريدوننا أن نغرق بها، نغوص فلا نطفو، نخفض رؤوسنا فلا نرفعها أبدا، تجذبنا إلى أسفل حتى نلفظ أنفاسنا الأخيرة فيُقضى على الوطن كما قُضى عليهم.

تلك الدائرة لا أحمل لها وصفا سوى مجموعة مشاهد متناثرة، بدأت يوم انسحاب الشرطة، ثم فتح السجون وإطلاق المساجين والبلطجية فكانت دائرة الرعب والخوف. ثم مشهد آخر على شاشات التليفزيون يبث مزيداً من ذلك الخوف فى صراخ الأمهات والنساء وعويل البنات ممن يغتصبن أو من يسرق ويذبح، وانتهت تلك المشاهد بفوضى وفراغ أمنى يبقى جاثما على صدورنا حتى الآن بكل تحد، وكأن ذاك هو الثمن الذى يجب أن ندفعه لطلب الحرية.

ولا تقف خيوط الدائرة عند حدود الفوضى بل تستمر إلى مسلسل الفساد والبلاغات المتناثرة هنا وهناك.. بعضها حقيقى وبعضها غير حقيقى، أرقام تكاد تذهل السامعين بعضها حقيقى وبعضها غير حقيقى.. والإعلام يتهافت على التصديق.. كل شىء مصدق، بعد أن كان كل شىء كاذبا أو غير موجود.. وهكذا نقضى أيامنا يوما بعد يوم فى حساب كم خرج من البنوك، كم نهب من أموالنا، ماذا سرق هذا أو ذاك، ومتى ستعود الأموال لتوزع علينا، وننسى الهدف الأهم والتحدى الأكبر: المستقبل.

ثم يأتى التدمير المتعمد لمقار أمن الدولة وتلك المؤامرة الرهيبة التى اختارت توقيت خروج حكومة شفيق وكأنها تريد أن تدين الرجل وتضربه فى مقتل. ويتزامن معها خروج وزير الداخلية محمود وجدى، فهل كان وجدى يحمى الكبار؟! تلك المؤامرة المتزامنة لحرق كل مقار أمن الدولة فى الجمهورية، و«فرم» أهم المستندات التى تدين الكبار وإلقاء الباقى على الأرض، لكى تقع جميعا فى أيدى المواطنين وتخرج إلى العلن.. هى جزء لا يتجزأ من الدائرة الجهنمية «القذرة».

فقد أراد من أطلق تلك الأوامر «فرم» المجتمع بأسره، وأن يترك المصريين يأكلون لحم بعضهم البعض.. ليشوه الجميع. فهذه وثيقة عن المفتى، وتلك عن القنوات الفضائية وتعاونها مع الجهاز، وثالثة عن زملاء إعلاميين أخذوا أو انصاعوا.. ورابعة وخامسة وألف.. وغريب أمر المجتمع.. نسى أن هذا هو الجهاز الذى طالما وصفوه بالطغيان والتلفيق والتجسس.. الآن هم مستعدون لتصديقه لأن جزءاً منا لم يزل يكره، جزءاً منا لم يزل يحقد، جزءاً منا لم تطهره الثورة بل زادت من حقده ومن متاعبه.

وهكذا نبقى نعيش فى الدائرة الجهنمية ما بين الرعب والفزع والفراغ الأمنى، إلى محاكم التفتيش و«المكارثية» المريعة.. من ليس منا فهو ضدنا.. وجميعنا خونة، انطلاقا من ملفات أمن الدولة التى تريد أن تشعر المجتمع بأن كله فاسد، كله عميل، كله كان خادماً للنظام..

نأكل فى بعضنا البعض، وننسى ماذا سنأكل غداً.. من أين سنأتى بقوت هذا الشعب، ماذا سنفعل فى المستقبل؟!

إن انشغالنا فى الدائرة الجهنمية هو مؤامرة بلا شك للقضاء على الوطن.. فهل نحن مدركون لأبعادها.. أم أننا سنقع فى البئر المظلمة بإرادتنا ورغبتنا فيضيع منا ما ضاع ونضيع المستقبل أيضا؟!

لميس الحديدى
lameesh1@gmail.com

فى الممنوع

مجدى مهنا يكتب:

«ميدور».. لم يتكلم أحد..!

«المصرى اليوم» تواصل نشر مقالات الراحل النبيل مجدى مهنا فى قضية «ميدور»

بعد الصمت المريب من كل الذين ناشدتهم أن يتكلموا عن صفقة «ميدور» وأن يجيبوا على التساؤلات التى طرحتها عليهم.. هناك أحد احتمالين.. الأول: أن يستمروا فى صمتهم وأنهم قرروا ألا يتكلموا، خشية أن يتورط أحدهم فى الكلام، فيورط الآخرين معه، وينكشف الغطاء عن البخار الفاسد من هذه الصفقة، وتتكشف معه الحقائق وتظهر أبعاد الصفقة وتفاصيلها.. ومئات الملايين من الدولارات التى ذهبت إلى جيوب البعض، والضغوط التى تعرض لها البنك الأهلى ورئيسه السابق محمود عبدالعزيز لشراء نسبة ٢٠٪ من حصة رجل الأعمال حسين سالم، بحوالى ٣٦٠٪ من ثمنها الحقيقى.

أما الاحتمال الثانى فهو أن يصيبنى اليأس وأنسى الموضوع وأغلق ملف «ميدور».

والذى يدفعنى إلى الكتابة مرة ثالثة هو ردود الفعل الواسعة التى تلقيتها حول ما نشر فى المقالين السابقين، وسيل المعلومات التى تدفقت أمامى.. والتى لا أريد التسرع فى نشرها قبل أن أتحقق منها.

وأطراف الصفقة: ١ - رجل الأعمال حسين سالم. ٢ - شركة «ميرهاف» الإسرائيلية. ٣ - المهندس سامح فهمى وزير البترول الحالى، الذى شغل منصب العضو المنتدب لشركة ميدور لتكرير البترول. ٤ - محمود عبدالعزيز، رئيس البنك الأهلى سابقاً. ٥ - أحمد ضياء، رئيس البنك الأهلى الحالى، والذى اشترى نسبة ٢٠٪ نصيب شركة «ميرهاف» الإسرائيلية.. لترتفع بذلك حصة البنك الأهلى فى شركة «ميدور» إلى ٣٨٪. ٦ - أحمد خيرى رجل الأعمال وأمين عام الحزب الوطنى بالإسكندرية سابقاً.. وهو أحد رجال الأعمال الذين اشتهروا بإبرام الصفقات التجارية مع الإسرائيليين. ٧ - هيئة البترول المصرية، التى اشترت «الترومای» من شركة «ميدور» وأصبحت تمتلك نسبة ٦٠٪ منها. ٨ - المهندس حمدى البمبى، وزير البترول السابق والذى قال إن لعنة ميدور ستطارد الجميع فى قبورهم. ٩ - المهندس ماهر أباظة، وزير الكهرباء السابق، العضو المنتدب حالياً لشركة ميدور.. والذى لعب دوراً فى حصول «ميدور» على استثناء بيع الكهرباء إلى شركة البتروكيماويات بالإسكندرية، وإلى المتعاملين مع هيئة البترول.. وبالأسعار التى تحددها «ميدور»، وهذا الاستثناء لم تحصل عليه شركة تكرير بترول أخرى.. ويعتبر الفريد من نوعه.

كل هؤلاء التزموا الصمت لسبب أو لآخر.. وهناك وسطاء آخرون لعبوا أدواراً مهمة فى إتمام صفقة «ميدور» وبيعها إلى الدولة.

الغريب فى الأمر أن الدولة هى الأخرى التزمت الصمت وكأنها تخشى فتح هذا الملف الشائك.. أو كأنها لم تصلها ردود فعل الشارع.. والبعض يتحدث عن قوى خفية أو غيبية هى التى أصدرت الأوامر والتعليمات بإغلاق هذا الملف.

إن من حق مالك «ميدور» حالياً، وهو الشعب المصرى، أن يعرف تفاصيل إبرام هذه الصفقة.. ما هو رأسمال الشركة عند بداية التأسيس. وما هو الثمن بالمليم الذى دفعته الدولة لشراء ميدور. وما هو العائد من وراء ذلك. وما هو حجم أعمال ميدور حالياً.

بدون لف أو دوران: البعض يراهن على صمتى.. وأنا أراهن على فضحهم.. إلى أن يتكلموا وتتكشف جميع الحقائق.. ويعرف الشعب أين ذهبت أمواله.. وهى هنا تقدر بمئات الملايين من الدولارات.

■ نشر هذا المقال فى «الوفد اليومى» ١٣ يونيو ٢٠٠١



amroselim@hotmail.com

«اليونيسيف» تطلب ٧ ملايين دولار لتلبية احتياجات المتضررين فى «ليبيا»

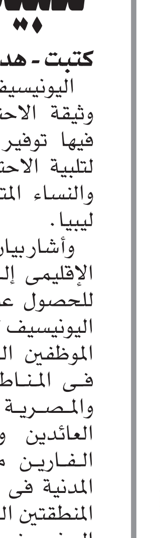
كتبت - هدى رشوان:

اليونيسيف أصدرت أمس الأول وثيقة الاحتياجات الفورية، تطلب فيها توفير مبلغ ٧,٢ مليون دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة للأطفال والنساء المتضررين من الأزمة فى ليبيا.

وأشار بيان أصدره مكتب اليونيسيف الإقليمى إلى أن هذا النداء يأتى للحصول على التمويل بينما تتحرك اليونيسيف لتوسيع نطاق عملياتها مع الموظفين الذين تم حشدهم بالفعل فى المناطق الحدودية التونسية والمصرية لتقييم احتياجات العائدين والعمال المهاجرين الفارين من الاضطرابات المدنية فى ليبيا. وعلى كلتا المنطقتين الحدوديتين، تعمل اليونيسيف لدعم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع جمعيتى الهلال الأحمر المصرى والهلال الأحمر التونسى.

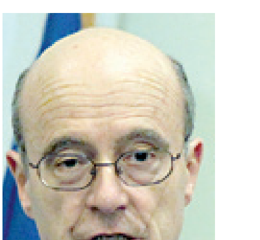
وذكر البيان أنه من المتوقع أن تصل رحلات جوية مؤجرة من اليونيسيف إلى العاصمتين المجاورتين خلال الأيام المقبلة، وعليها أكثر من ١٦٠ طناً من الإمدادات لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة على الحدود المصرية والتونسية.

كما يجرى حشد الإمدادات مسبقاً من أجل تقديم استجابة محتملة داخل ليبيا، مشيراً إلى أنه تم إعطاء الأولوية للإمدادات الأولية، بما فى ذلك مجموعة مستلزمات النظافة والمواد الغذائية والترفيهية ومواد الإغاثة النفسية والاجتماعية، فى حين ذكرت التقارير أن أعداد الأسر التى تعبر الحدود إلى تونس منخفضة نسبياً حتى الآن.



القذافى

قالوا:






«الثورات تؤثر إيجاباً فى القضية الفلسطينية»

رئيس المكتب السياسى لحركة «حماس» خالد مشعل، معلقاً على الانتفاضات العربية الأخيرة.

«له عواقب سلبية»

وزير الخارجية الفرنسى آلان جوبيه، متحدثاً عن أى تدخل عسكرى فى ليبيا.


















«يكرر مأساة العراق صفحة صفحة»

سمير عطاالله فى «الشرق الأوسط»، واصفا القذافى.



«فرص عمرو موسى الأقوى»

عبدالحليم قنديل فى «اليوم السابع».





«زويل والبرادعى لا يصلحان للرئاسة»

د. عاطف البنا، عضو لجنة تعديل الدستور، فى «نهضة مصر».




«المنافقون حولوه إلى فرعون»

حسين بدران، أمين رئاسة الجمهورية الأسبق، فى «الأخبار»، متحدثاً عن مبارك.

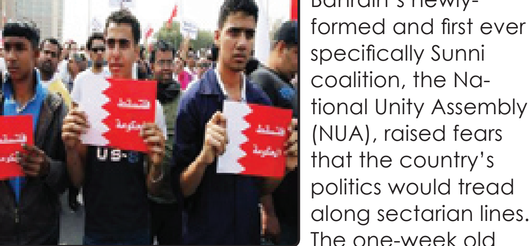
Family and supporters stunned by protester's military sentence



Banners bearing pictures of protester Amr al-Beheiry, sentenced last week by a military court to five years in prison, were held up in Tahrir Square on Friday. His family joined Tahrir protesters to demand their son's release. Al-Beheiry was arrested last week when the army violently dispersed a sit-in in front of the People's Assembly during the early hours of 26 February. Three days later, the Supreme Military Court sentenced him to five-years in prison for assaulting a public official on duty and for breaking curfew, amidst condemnations that military trials are unfair.

almasryalyoum.com/en/node/339878

New Sunni coalition raises sectarian fears in Bahrain



Bahrain's newly-formed and first ever specifically Sunni coalition, the National Unity Assembly (NUA), raised fears that the country's politics would tread along sectarian lines. The one-week old group held their second mass rally in the face of the Pearl Roundabout opposition, lead by the National Coalition (NC). Both groups still call for peaceful and non-disruptive manifestations, but clashes between Sunni and Shia civilians in the city of Madinat Hamad does not bode well for that prospect.

almasryalyoum.com/en/node/341817

حمادة الحاج أصبح قذافى شبرا بـ«كيس مخدة وملاية فاقعة ونظارة شمس»: انتظرونى مع «أحمد عز»

كتبت - حنان شمردل:

شهرته فاقت شهرة من يقلده، وبقدر ما أثار العقيد الليبى معمر القذافى استهجان وضحكات ملايين المتابعين لخطاباته حول العالم، بقدر ما أثار حمادة الحاج، ابن شبرا، إعجاب الملايين أيضا الذين تابعوا فيديوهات تقليد القذافى التى صورها حمادة على أجزاء ونشرها فى موقعى يوتيوب وفيس بوك. تقليد القذافى لم يكن مهمة صعبة على «حمادة»، الذى عرفه أهالى المنطقة ورواد المواقع الإلكترونية بـ«قذافى شبرا»، حيث لا يحتاج حسب قوله لأكثر من: «كيس مخدة وملاية سرير زاهية اللون وشمسية ونظارة شمس، ويحفظ الخطاب أو على الأقل مضمونه».

لم ينو حمادة تقليد القذافى إلا بعد خطابه الأول، خاصة أنه من مواليد ليبيا، وعاش فيها سنوات طويلة، ويتقن اللهجة الليبية بحكم النشأة، كما أن مهنته كمصور فيديو ساعدته على تصوير الفيديوهات ووضعها على «فيس بوك» بسهولة. لم يتوقع حمادة رد فعل الشباب بمجرد نشر الفيديو، ويحكى: «فى أول يوم لعرض الفيديو وصلت التعليقات لأكثر من ٥ آلاف تعليق، كلها تشجعنى على الاستمرار فى تقليد هذا المجنون والسخرية منه، فقررت تصوير الجزء الثانى من الفيديو فى مدخل البيت، وبعد خطاب القذافى من فوق المدينة صورت الفيديو الثالث من فوق سطوح بيتى، أما الفيديو الرابع فقررت تصويره فى ميدان التحرير، وأول ما نزلت الناس كلها عرفتنى واتصورت معايا، خصوصا أننى كنت عامل لوك زى القذافى بالضبط، وأحضّر حاليا للفيديو الخامس وهو عبارة عن حوار بينى وبين مذيع باعتبارى القذافى».

نجاحه فى تقليد القذافى شجعه على تقليد عدد من الشخصيات العامة فى مصر، وكان أحمد عز أول شخصية فكر حمادة فى تقليدها، و«تصويره فى مشهد داخل السجن وهو حافى والناس بتجرى وراه لتقول له: هات حقنا يا حرامى».



حمادة فى آخر فيديو له على الفيس بوك

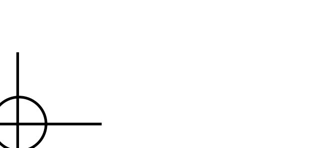
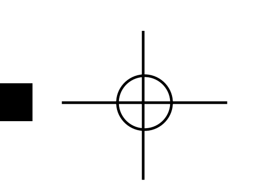
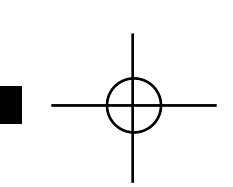
محاكمة شعبية للقذافى فى الإسكندرية

الإسكندرية - شعبان فتحى:

العشرات من أعضاء رابطة الشباب الليبى، وعدد من النشطاء السياسيين فى الإسكندرية، نظموا، أمس الأول، محاكمة شعبية لمعمر القذافى، قائد الثورة الليبية، أمام مقر القنصلية فى المحافظة، على ما اعتبروها «جرائم حرب ارتكبها بحق شعبه»، وطالبوا بإعدامه.

وردد الحاضرون فى المحاكمة هتافات منها: «يا أحفاد عمر المختار إحنا لينا دم وتار»، و«عاشت عاشت ليبيا حرة.. والقذافى يطلع بره»، و«جاك الدور جاك الدور يا معمر جاك الدور»، ورفعوا الأعلام الليبية وقائمة بأسماء ٣٠٧ شهداء قالوا إن القذافى أمر بقتلهم فى المذبحة المعروفة باسم «مجزرة سجن بوسليم».

وبحسب مذكرة الادعاء التى تقدم بها ناصر الهوارى، منسق رابطة الشباب الليبى، وطالب «الهوارى»، خلال مذكرته فى الحكم، بإعدام القذافى بتهمة الخيانة العظمى للبلاد لاستخدامه المرتزقة الأجانب لقتل المواطنين.

معرض لجرائم القذافى فى الإسكندرية

فيديو اليوم
من حقك تعرف

مدارس مصر «تُسقط» مبارك



www.almasryalyoum.com/node/339406

رغم عدم صدور قرار رسمي بإزالة اسم الرئيس السابق حسني مبارك، وصوره من على جدران المنشآت الحكومية، إلا أن بعض المسؤولين عن المدارس قاموا بإزالة صوره، وتغطية اسمه على لافتاتها، فى انتظار قرار رسمي من الدولة بتغيير الاسم.

الجيش يفرق اعتصام «لاظوغلي» بالقوة



www.almasryalyoum.com/node/342018

أطلقت قوات الجيش النار بكثافة فى الهواء، واستخدمت الهراوات لتفريق متظاهرين تجمعوا أمام مبنى أمن الدولة بميدان لاظوغلي، وحاولوا اقتحامه وتسليم الملفات والوثائق للنيابة العامة.

www.almasryalyoum.com/video

[redacted]

حوادث وقضايا

ضباط بمديرية أمن الإسكندرية يطلبون العودة إلى «العمل» وينسقون مع شباب الثورة.. ويطلبون محاكمة الفاسدين فى الشرطة

كتب - أحمد الهوارى:

طالبت مجموعة من ضباط الشرطة بمديرية الإسكندرية بعودتهم إلى العمل مرة أخرى، وقدموا إلى مدير الأمن الجديد، اللواء أحمد عبدالباسط، اقتراحات ومطالب، حصلت «المصرى اليوم» على نسخة منها وتضمنت التنسيق مع شباب «٢٥ يناير» من أجل إزالة الاحتقان بين الشرطة والمواطنين وتحقيق الشفافية المطلوبة فى العمل من خلال وجود الشباب كشهود على سير العمل فى الشارع. وكانت مديرية أمن الإسكندرية أقامت مؤتمرا جماهيريا أمام مقر المديرية للتواصل مع الجمهور من أجل التعرف على احتياجاتهم وإزالة الاحتقان الموجود فى الشارع حاليا بين الشرطة والمواطنين إلا أن المؤتمر فشل فى تحقيق أهدافه لقيام أحد الضباط «المكروه جماهيريا» بالحديث للجمهور. مما دفع بمجموعة من الشباب الناشطين بالحديث إلى المقدم فادى التهامى، صاحب فكرة المؤتمر للحديث معه لفتح حوار مفتوح من خلال مجموعة من اللقاءات لبحث أفضل السبل لعودة رجال الشرطة إلى العمل مرة أخرى. ونفى الرائد حامد محمد فايد تقدم المئات من الضباط باستقالات جماعية وقال : نحن نريد أن نعود


مصادمات بين رجال الشرطة والمتظاهرين «صورة أرشيفية»

إلى الشارع مرة أخرى ووضع قواعد للتعامل مع المواطنين من خلال مبادئ الثورة والعدالة الاجتماعية وتأمين أماكن حجز المتهمين وتوفير الرعاية لهم. مشيرا إلى أن ضباط الشرطة الآن يدفعون ثمن «فاتورة قديمة» مؤكدا أن الضباط عليهم النزول إلى الشارع مرة أخرى ومواجهة هذه الفاتورة لأن الجميع شارك فى الخطأ، فحتى الضباط الشرفاء أخطأوا بالامتناع عن الحديث عن الخطأ. من جانبه قال المقدم فادى التهامى «كنا نعمل من قبل لمصلحة فرد والمحيطين به، وهذا العصر انتهى ويجب أن تعلم جميع فئات الشعب أن الشرطة ليست فى خدمة الشعب فقط بل إنها تخدم وتحمى وتعتنى». مضيفا «ونعتذر رسميا لجميع أطياف الشعب عما بدر من أفعال آذت العديد من مواطنين. وتضمنت الورقة التى قدمها الضباط إلى مدير الأمن ١٠ مطالب كان على رأسها «التنسيق مع مجموعة ثورة ٢٥ يناير إعلاميا وفعليا بتواجدهم مع القوات العاملة بالميدان كمراقب» و«تحديد حالات استخدام السلاح وتعلن للمواطنين وتعلن للجرائد والإعلام المرئى». و«تحديد الفاسدين بمديرية أمن الإسكندرية والعمل على استبعادهم من المديرية».

كشف غموض الهجوم على السفير اليمنى فى أسيوط وسرقة ٣,٥ مليون دولار

الشرطة ضبطت ٨ متهمين أكدوا تورط الضحية فى تجارة الآثار

أسيوط - ممدوح ثابت:

ألقت المباحث الجنائية بأسيوط القبض على ٨ أشخاص من قرية «منقباد» التابعة لمركز أسيوط، أثناء محاولاتهم بيع أجهزة محمول وجهاز اللاب توب الخاص بالسفير اليمنى بالقاهرة «الذى وقع عليه اعتداء أوائل الأسبوع الماضى» أثناء زيارته لأسيوط، وتمت سرقة ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دولار منه.

تبين من التحقيقات التى أجراها اللواء إبراهيم صابر، مدير المباحث الجنائية بأسيوط، تورط السفير اليمنى وأحد الأطباء إلى جانب الأشخاص المقبوض عليهم فى تجارة الآثار. وقال المتهمون المقبوض عليهم فى التحقيقات، التى أشرف عليها اللواء أحمد جمال، مدير أمن أسيوط، إنهم اتفقوا مع أحد الأطباء لبيع قطع أثرية مقابل مبلغ مالى كبير، يخص إحدى السفارات العربية، وأثناء وجود السفير اليمنى داخل سيارة دبلوماسية حدث إطلاق نار واختفى بعدها السفير وتم العثور على أجهزة المحمول والكمبيوتر ومسدسين خاصين به وحرسه الخاص. وصرح مصدر أمنى مسؤول بأنه يجرى حاليا إعداد مذكرة لتقديمها لوزارة الخارجية والنائب العام، لتوقيف السفير اليمنى والاستماع لأقواله فى الاتهامات الموجهة إليه.


السفير عبدالولى الشميرى

وكانت مجموعة مسلحة أوقفت سيارة الشميرى عند مدخل مدينة أسيوط الشمالى، وأطلقت عليه أعيرة نارية، لكن ضباطاً من القوات المسلحة كانوا متواجدين عند المدخل تعاملوا مع المسلحين، وتم إنقاذ السفير من محاولة الاغتيال.

وقال السفير إنه تعرض لحادث سرقة بالإكراه أثناء سفره إلى أسيوط قادماً من القاهرة لسداد المصروفات الدراسية للمبعوثين اليمنيين فى جامعة أسيوط، حيث استولى الجناة على ٣,٥ مليون دولار قيمة المصروفات السنوية للمبعوثين لدراسة الدبلومة والماجستير والدكتوراة. حيث تلقى اللواء أحمد جمال الدين، مدير أمن أسيوط، بلاغا من السفير عبدالولى الشميرى بتعرضه للسرقة بالإكراه.

المصرى اليوم

الثلاثاء ٨ من مارس ٢٠١١ م - ٣ من ربيع الآخر ١٤٣٢هـ - ٢٩ من أمشير ١٧٢٧ - السنة السابعة - العدد ٢٤٥٩

Al Masry Al Youm-Tuesday -Mar 8 th - 2011- Issue No. 2459- Vol.7

بيع صخرة ٣٠ طناً بـ٤٤ ألف دولار

ولينجتون - «د.ب.أ»:

تقارير إخبارية أفادت أمس بأن صخرة دمرت منزلاً فى مدينة كرايستشيرش عندما وقع بها زلزال بلغت قوته ٦٫٣ درجة بمقياس ريختر الشهر الماضى، قد بيعت بمبلغ ٦٠٫٠٥٠ دولار نوزيلندى «٤٤٫٢٦٥ دولار أمريكى» لصالح ضحايا الكارثة.

طرحت الصخرة، التى يقدر وزنها بنحو ٢٥ إلى ٣٠ طناً، للبيع على موقع «تريد مى» للمزادات على الإنترنت، وذلك بواسطة فيل جونسون الذى دمرت الصخرة منزله.



تصوير - محمد حسام الدين

«ليبيا» هى أمى

جملة اعتراضية



علاء الأسوانى يكتب:

قف وأنت تكلم رئيس الوزراء

ما إن تخرجت فى الجامعة حتى عملت لمدة عام فى وظيفة طبيب مقيم فى قسم جراحة الفم بكلية طب الأسنان جامعة القاهرة. كانت تلك أسوأ أيام حياتى. كان الفساد ينخر كالسوس فى قسم الجراحة: المحاباة والمجاملات تعطى أبناء الأثرياء والكبار ما ليس من حقهم، نتائج الامتحانات يتم العبث بها علنا، انحرافات مالية وإدارية بلا حصر، تقصير فى الأداء الطبى يصل إلى حد الجريمة، معاملة سيئة ومهينة للمرضى الذين اضطرهم الفقر إلى العلاج المجانى. على أن أكثر ما عانيت منه المعاملة السيئة التى يلقاها الأطباء من رؤسائهم، الغطرسة والقمع والإهانة تعتبر من الحقوق الأصيلة لكل أستاذ فى القسم يمارسها على من هم أقل منه. كانت دورة القمع تنتقل بانتظام من الكبير إلى الصغير. رئيس القسم يهين الأستاذ الذى يهين بدوره الأستاذ المساعد الذى يهين المدرس الذى يهين المعيدين الذين يهينون الممرضات وأطباء الامتياز. كان أحد الأساتذة يشرف على رسالة الماجستير لأحد المعيدين وكان يسميه علنا بـ«الحمار». ما إن يدخل الأستاذ من باب القسم حتى يصيح فى الموجودين:

ـ الحمار فين؟.. عاوز أشوفه

عندئذ يتقدم المعيد وعلى وجهه ابتسامة ذليلة ويقول: أنا هنا يا فندم.

أذكر أننى عاتبت هذا المعيد لتفريطه فى كرامته، فقال لى:

ـ الأستاذ يعتبر مثل أبى.

ـ أبوك المفروض يحترمك ولا يهينك أمام الناس بهذه الطريقة.

عندئذ تنهد المعيد، وقال:

ـ أيهما أفضل.. أن يحترمنى الأستاذ وأرسب فى الامتحان أم يشتمنى ويمنحنى الماجستير بسرعة؟!

كان هذا المنطق السائد فى قسم الجراحة. «تخل عن كرامتك حتى تتقدم فى العمل. تحمل الإهانات، وإذا فاض بك الكيل قم بإهانة من اهم أقل منك».

استدعانى رئيس القسم ذات يوم، وطلب منى بغطرسة أن أذهب إلى محطة مصر حتى أشترى له تذكرة قطار إلى الإسكندرية. كان لديه ضيوف فلم أرد إحراجه أمامهم. خرجت من المكتب واتصلت به من العيادة المجاورة ودار بيننا الحوار التالى:

ـ أنا آسف يا فندم لأننى لن أستطيع أن أشترى التذكرة.

ـ ليه؟

ـ لأننى أعمل طبيباً، ولست فراشا أو موظف علاقات عامة.

.. ضحك رئيس القسم ساخراً، وقال:

ـ إنت باين عليك مجنون. شوف لى أقدم واحد عندك فى العيادة

كان أقدم واحد بدرجة مدرس.. ناديته وأعطيته السماعة فوجدته يقول:

ـ حاضر يا فندم. تحت أمرك.

ذهب المدرس، الحاصل على درجة الدكتوراة فى الجراحة، لشراء التذكرة وهو سعيد، لأن رئيس القسم اختصه دون سواه بهذه المهمة الجليلة.. قدمت استقالتى من هذا المكان البشع، وسافرت إلى الولايات المتحدة، درست فى جامعة «إلينوى» للحصول على درجة الماجستير. كان علىّ أن أحضر محاضرات مع طلبة السنة الثانية.. أثناء محاضرة فى علم الأنسجة، رفعت طالبة أمريكية بجوارى يدها، ثم قالت للأستاذ:

ـ أنا لم أفهم.. هل يمكن أن تعيد الشرح؟!

مسح الأستاذ ما كتبه على السبورة ثم أعاد الشرح من جديد، لكن الطالبة قالت بعد ذلك:

ـ عذرا.. أرجو أن تعيد الشرح مرة أخرى لأننى مازلت لا أفهم.

استدار الأستاذ ليمسح السبورة مرة أخرى لكنه حرك يده وكأنه زهق وبان على وجهه الامتعاض... هنا صاحت الطالبة:

ـ لماذا تحرك يدك وكأنك زهقت من غبائى؟!. أنا لست غبية. لو كنت غبية لما حصلت على الدرجات التى أوصلتنى إلى هنا.

ساد صمت عميق وتوقعت (أنا القادم من جامعة القاهرة) أن كارثة ستنزل فوراً على رؤوسنا جميعا.. لكننى فوجئت بالأستاذ يبتسم برقة ويقول للطالبة:

ـ لم أقصد إهانتك إطلاقا. أرجو أن تقبلى اعتذارى. سأبذل جهدى حتى أوضح الفكرة بطريقة أفضل.

وجدت نفسى هنا أمام منطقين متناقضين: فى جامعة القاهرة يتم قمعك وإهانتك وإذلالك باسم احترام الكبير، وفى جامعة «إلينوى» أنت إنسان كرامتك مصونة، لك حقوق وعليك واجبات.. إذا أديت واجبك يجب أن تحصل على حقك.. الفرق بين المنطقين ليس فرقا بين الشرق والغرب وإنما هو الفرق بين الاستبداد والديمقراطية.. إن الاستبداد كالسرطان ينتقل من قصر الرئاسة إلى كل مكان فى المجتمع فيتحول أفراد الشعب المقموعون إلى مستبدين صغار يعيدون إنتاج القمع الواقع عليهم ضد من هم أضعف منهم. الحاكم الديمقراطى يعمل فى خدمة الشعب الذى اختاره عن طريق الانتخابات الحرة، أما الحاكم المستبد فلا يمكن أن يحترم أفراد الشعب لأنه يراهم جميعا أقل منه.. كان حسنى مبارك يتحدث إلى أكبر العلماء والفنانين وأساتذة الجامعة فيتعمد أن يناديهم بأسمائهم المجردة، وكثيرا ما يسخر منهم وهو يتوقع أن يتقبلوا سخريته بترحيب وامتنان.. بل إن صحفيا شهيرا خبطه حسنى مبارك مرة على كرشه أمام زملائه الصحفيين ووجه له شتيمة مقذعة فاعتبر الصحفى الكبير ما حدث شرفا يتيه به على الناس وظل يردد بفخر:

ـ تصوروا سيادة الرئيس قال لى يا (..).. هو دائما يحب يضحك معايا!

هذه العلاقات المذعنة الذليلة تقابلها علاقات إنسانية طبيعية ومحترمة فى المجتمع الديمقراطى، حيث يتساوى الكنّاس مع رئيس الدولة فى الحقوق والواجبات، وبالتالى فإن المواطن يخاطب أكبر رأس فى الدولة باحترام، ولكن بندية وكرامة. بل إن القانون والعرف فى البلاد الديمقراطية يتيحان أنواعا قاسية من النقد ضد المسؤول العام لا يتيحان مثلها ضد الشخص العادى.. الفكرة هنا أن نقد المسؤول العام يتم من أجل المصلحة العامة، وبالتالى فهو متاح دائما الى أقصى حد.. كان رئيس الوزراء البريطانى الأسبق جون ميجور ذات يوم فى جولة انتخابية عندما اقتربت منه سيدة بريطانية وصاحت فيه أمام الناس:

ـ مستر ميجور.. يا لك من أفّاك.

ثم قذفته بالبيض الفاسد فأصاب وجهه، وطيرت وكالات الأنباء صورة رئيس وزراء بريطانيا ووجهه مغطى بسائل البيض الفاسد.. تم إلقاء القبض على السيدة لكن القاضى البريطانى، بعد ساعات قليلة، أصدر قرارا بالإفراج عنها، وقال فى حيثيات القرار:

«إن قذف السيد رئيس الوزراء بالبيض لا يشكل خطراً على سلامته أو حياته وبالتالى لا يعتبر جريمة اعتداء وإنما هو أسلوب عنيف للتعبير عن الرأى. وحرية التعبير تكفلها الديمقراطية الإنجليزية».

إن مرض الاستبداد ينتقل دائما من السياسة إلى الأخلاق.. فى المجتمع الديمقراطى يقف كل إنسان فى موقع واحد واضح ومحدد، أما فى مجتمع الاستبداد فتطالعنا نماذج إنسانية غريبة:.. نموذج أستاذ القانون الذى يضع علمه القانونى فى خدمة الطاغية ويتحول إلى ترزى قوانين يفصّلها طبقا لرغبة الحاكم ويضيّع حقوق الشعب، ثم إذا استغنى الحاكم عن خدماته انضم القانونى الكبير إلى المعارضة، وطالب برحيل النظام، ولكن ما إن يشير إليه الحاكم بإصبعه الصغير حتى يهرع ملبيا النداء وعارضا خدماته.. نموذج الكاتب الذى يكتب أفلاماً ومسلسلات تدين الفساد لكنه فى الوقت نفسه يبايع حسنى مبارك ويمدحه ويسبّح بحمده ويسعى جاهدا لتقديم صورة ملائكية عن مباحث أمن الدولة. الضباط الجلادون الذين طالما عذبوا المصريين ببشاعة وهتكوا أعراض نسائهم أمام أعينهم يظهرون فى مسلسلات صاحبنا وكأنهم أبطال قوميون يجب أن ننحنى احتراما لهم. كل هذا التشوه الأخلاقى من مضاعفات الاستبداد. فى المجتمع الديمقراطى لا يحتاج الإنسان إلى صداقة أمن الدولة أو رضا الحاكم ليحقق نجاحه المهنى. القاعدة فى الديمقراطية العدل.. الأسباب تؤدى دائما إلى النتائج، والإنسان يتقدم بفضل موهبته وعمله وليس بفضل نفاقه أو مساندة أمن الدولة له.

لعل القارئ العزيز قد أدرك ما أرمى اليه من وراء هذه الأفكار.. منذ أيام، وضعتنى الظروف فجأة فى مواجهة تليفزيونية مباشرة على قناة «أون تى فى» مع الفريق أحمد شفيق أثناء توليه رئاسة الوزراء.

(تتمة المقال ص ٤)

dralaa57@yahoo.com

«الشعب والشرطة صفحة جديدة» حملة شبابية فى الدقى والمهندسين

كتب - محمود رمزى:

«الشعب والشرطة صفحة جديدة».. حملة جديدة أطلقها عدد من شباب الدقى والمهندسين لتحسين العلاقة بين رجال الشرطة والمواطنين بعد ثورة ٢٥ يناير، وما نتج عنها من فراغ أمنى واتهامات بين المواطنين ووزارة الداخلية بإحداث فوضى متعمدة. صمم أعضاء الحملة عشرات البوسترات وعلقوها على أعمدة الإنارة وواجهات العمارات الكبيرة فى الشوارع الرئيسية بالدقى والعجوزة، وعلق الشباب أبرز اللافتات فى شوارع جامعة الدول العربية والبطل أحمد عبدالعزيز والتحرير.

وقال أحمد الجمال، منسق الحملة: «اتفقت ومجموعة من الشباب على إطلاق هذه الحملة وتعليق اللافتات فى شوارع الدقى والمهندسين، بعد أن بلغ الكره بين الشرطة والشعب الأفق وأصبح لا مجال للحوار بينهما.

مصرى أصلى



«مواطن ومخبر وحرامى»

أثناء مشاهدتى لقطات موقعة أمن الدولة كانت هناك جملة واحدة تتردد فى عقلى: «كنت متأكد.. كنت متأكد.. بس كنت شاكك»، بالرغم من أنها جملة لعمرو عبدالجليل من «كلمنى شكرا» فإنه رويدا رويدا أكتشف أن حياتنا فى ظل النظام السابق يمكن تلخيصها فى عنوان واحد: «مواطن ومخبر وحرامى».

لا تخف على الثورة أو تخاف منها، لكن احذر اثنين: الإعلامى الذى يقول إن الثورة «مباركة»، فربما يكون من أذيال النظام، وربما يكون تأنيث اسم الرئيس إشارة للبدء فى حرق أى ملفات أو فرمها، واحذر «حسن كاميرا»، هذا الرجل الأسمر ذو الزبيبة المنتفخة فى جبهته، الذى يطل عليك من أى مكان تتواجد فيه كاميرا تليفزيون، حسن هو رمز لكل من يفكر فى الركوب على أكتاف الثورة، رأيته خلال الثورة فى تقارير عن الاعتصامات وأغنيات وطنية وفواصل، وأخيرا مع الإخوة المسيحيين الذين تظاهروا اعتراضا على أحداث أطفيح أمام التليفزيون منذ يومين.. وبالرغم من كل هذه الزبيبة فقد وقف أمام الكاميرا محشورا بينهم وهو يصرخ: «حرام اللى بيعملوه فينا ده».

احذرهما، لكن قل شعرا فى (السويس)، تلك المدينة التى كانت سببا رئيسيا فى انهيار الداخلية واختفائها.. كانت هى أول من أعاد الداخلية للشارع بكل احترام، وإن كان البعض قد شككنى فى مبادرة عودة الشرطة القائمة على (شعب + شرطة + عالم دين + اعتذار علنى + قسم جديد)، فالسويس العظيمة أثبتت لى (أنه ينفع)، منذ بدأت الثورة وأرى ما يحدث هناك.. هو الصوت ونحن الصدى، وحتى يومنا هذا مازالت السويس قادرة على أن تتفاعل مع الثورة بطريقة تلمس القلب وتثير المشاعر.. أكاد أجزم أن مفعول الغاز المسيل للدموع مازال قائما هناك.

أنا شخصيا لو لم أكن صعيديا لتمنيت أن أكون سويسيا.

قل شعرا.. لكن لا تقع فى فخ الربط المباشر بين الثورة والسياحة، فالعالم الذى تخشى أن ينفض من بين يديك سياحيا يرسل لك قادته ليزوروا ميدان التحرير، قارن بين مشهدى وزير خارجية فرنسا فى الميدان يترجل بلا حراسة، ومشهد معبد الكرنك وقد أخلاه النظام السابق لساركوزى وصديقته، حتى يتبادلا فيه القبلات، ولا تنفعل عندما تسأل: «هيه الناس دى ليه بتروح التحرير تانى؟»، فهو دليل على أنك لم تذهب إلى التحرير أولانى.. فالذهاب إلى التحرير حاليا قد يكون ظاهره النضال لكن باطنه الراحة التى يجدها أى واحد منا فى مسقط رأسه.

لا تحزن على إلغاء معرض الكتاب، فقد ترك لنا أمن الدولة كميات من الملفات تحت شعار «القراءة للجميع»، ولتشكر الله على أن الشعب استعاد ملفاته التى كان أمن الدولة يضطهده بها.. كده مش فاضل غير الـ«سى ديهات» اللى عند سيادة المستشار.

عمر طاهر
omertaher@yahoo.com

تخليداً لذكراهم وجذباً للسياحة: نصب تذكارى لشهداء الثورة على عمق ٢٨ متراً تحت مياه دهب

كتب - هشام شوقى:

بهدف تخليد ذكرى شهداء ثورة ٢٥ يناير، وضع عدد من شباب الثورة نصبا تذكاريا للشهداء، أمس الأول، فى قاع مياه دهب، ووجهوا الدعوة للسائحين لزيارة المنطقة والغطس تحت الماء لتحية الشهداء.

أكد جمال أبوزيد غطاس، صاحب الفكرة، أن الهدف الأساسى هو إعادة السياحة إلى المنطقة، وقال: «تراجع أعداد السائحين أثر بالسلب على دخول العاملين فى السياحة، لذا فكرنا فى إقامة النصب التذكارى تحية للشهداء ولجذب السياحة».



عدد من السائحين شاركوا فى إنزال النصب

وأضاف: «زميلى (مسعد) تبرع بالمعدات وأنابيب الغطس للمشاركين فى الاحتفالية التى تم فيها وضع النصب التذكارى، وهو عبارة عن صخرة محفور عليها باللغتين العربية والإنجليزية عبارة (النصب التذكارى لشهداء ثورة ٢٥ يناير)». وقال: «تمت دعوة عشرات السائحين المتواجدين خلال الاحتفالية للغطس تحت الماء ووضع النصب التذكارى على عمق ٢٨ مترا فى منطقة اللايت هوس على أنغام أغانى محمد منير الوطنية».



مليونية «تحرير» يوم ٢١ مارس لتكريم أمهات الشهداء

كتب - محمد عزوز:

عدد من شباب ثورة ٢٥ يناير قرروا تنظيم مسيرة مليونية يوم ٢١ مارس المقبل، الذى يوافق الاحتفال بعيد الأم من أجل تكريم أمهات شهداء الثورة.

وطالبت اللجنة التنسيقية لحملة الدعوة للمليونية جميع الشركات السياحية بوضع هذا اليوم على خارطتها السياحية، وأن تدعو جميع الوفود السياحية داخل مصر وخارجها لزيارة ميدان التحرير وحضور الاحتفال.

وأكدت اللجنة التى تضم فى عضويتها خالد على، مدير المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أن دماء الشهداء التى سالت على أرض الوطن تنادى جميع أبناء الوطن للالتقاء والاحتشاد يوم ٢١ مارس بميدان التحرير.. لتكريم الأمهات فى عيدهن.

وقالوا موجهين حديثهم لكل أم مصرية قدمت شهيدا من أجل حريتنا وكرامتنا: «نحن جميعا أبناؤكن وبناتكن، نتألم معكن على فراق الأحباب الذين قدموا دماءهم وأرواحهم فداء لنا جميعا.. لن ننساهم، ولن نتوقف عن ملاحقة قاتليهم حتى ينالوا العقاب، سنرفع دوما صورهم، وشعاراتهم، ومطالبهم، ونذكر كل الجلادين بجريمتهم».

شباب «فيس بوك» يطالبون بتعيين أحمد عكاشة وزيراً للداخلية

كتب - محمد السنهورى:

بعد أحداث ٢٥ يناير والانسحاب الأمنى من الشوارع، طالب عدد من شباب الـ«فيس بوك» إنشاء جروب يطالبون فيه بتعيين د. أحمد عكاشة، رئيس الجمعية المصرية للطب النفسى، وزيرا للداخلية..

وبرر الشباب مطلبهم: «أفراد الشرطة بحاجة للعلاج النفسى، وفضلا عن فقدانهم الثقة فى أنفسهم يحتاجون إلى العلاج.

وأضاف الشباب: «جهاز الشرطة هيئة مدنية.. وليس شرطاً أن يتولى مسؤوليتها شرطى».. و«مهمة الوزير الأساسية استراتيجية وسياسية.. وليست تنفيذية»، ووضع الشباب تصورات للمطالب الواجب على «عكاشة» تنفيذها إذا تم تعيينه وزيرا للداخلية، منها: تطوير «مناهج علم النفس فى كلية الشرطة» مع وضع أسس لكيفية التعامل النفسى مع الطلاب فى الكلية، حيث ينعكس هذا بشكل مباشر على تعاملهم مع الشعب بعد التخرج.

ودلل الشباب على نجاح مقترحهم بالإشارة إلى «وزير الداخلية التركى، فهو أستاذ فى علم الاجتماع»، واختتموا دعوتهم: «يعنى التجربة ناجحة بالفعل».

عكاشة

د. أحمد عكاشة أكد أن اقتراح الشباب ليس بعيدا عليه، حيث قال: «ظهرت منذ فترة فى برنامج (لو كنت وزيرا)، واخترت حقيبة وزارة الداخلية بالفعل»، وبرر اختياره: «لأننى مؤمن بضرورة وجود تأهيل خاص لضباط الشرطة، وتعريفهم بـ(حقوق المواطن)، حتى تنتهى الفجوة التى تولدت بين الشرطة والشعب منذ فترة كبيرة».

وطالب «عكاشة» جهاز الشرطة بأن يضع نصب أعينه «نجاح الشعب المصرى فى إقالة رئيس الجمهورية» وأن «المواطن أصبح يتمتع بعزة وكرامة لن يتنازل عنهما».

«الشعب والشرطة إيد واحدة» فى استقبال مأمور «دار السلام»



جانب من احتفال الأهالى بضباط القسم

تصوير - محمد كمال

كتبت - منار خاطر:

فى مبادرة لإعادة الثقة بين المواطن والشرطة، استقبل أهالى دار السلام العميد على سالم مأمور القسم الجديد بالدفوف والهتاف وحملوه فوق أعناقهم، مرددين: «الشعب والشرطة إيد واحدة».

وحمل الأهالى لافتات عبروا من خلالها عن استيعابهم لدور الشرطة، وحملوا عددا من ضباط القسم والمأمور الجديد وطافوا بهم شوارع المنطقة ملوحين بعلم مصر، وأكد الأهالى أن الانفلات الأمنى وانعدام الاستقرار فى جميع الأحياء، خاصة المناطق الشعبية، أديا لظهور البلطجية، وطالب الأهالى بإعادة دوريات الشرطة التى ألغاها محمود وجدى، وزير الداخلية السابق.

وأكد عدد من الضباط أن مثل هذه المبادرات تساعدهم بشكل كبير فى العودة التدريجية لمواقع عملهم، وأكدوا أنهم سيسعون لتحسين صورتهم من جديد، وطالبوا بمعاونة وسائل الإعلام لهم لإعادة الثقة.

١٠٠ لوحة من ٤٠٠ فنان عن ثورة ٢٥ يناير

كتبت - بسنت زين الدين:

أحداث ثورة ٢٥ يناير خيمت على معرض «تاون هاوس» الجماهيرى هذا العام، حيث قدم أكثر من ٤٠٠ مشترك فى المعرض أعمالهم الفنية، بينها ١٠٠ لوحة تعبر عن الثورة حسب رؤية راسمها.

لم يعلم عبدالمنعم الدمرداش، مسؤول إحدى قاعات المعرض، أن حضوره إحدى الورش الفنية المخصصة للأطفال سيكشف له موهبته الفنية التى ظل محتفظا بها سنوات عديدة، فانفرد «عبدالمنعم» برسم النصب التذكارى الوحيد للمعرض عن شهداء الثورة، وعلق به صورة سالى زهران وخالد سعيد، واستخدم فيه مادة معدنية مرنة ساعدته على صنع تماثيل على هيئة بشر يحملون علم مصر.

ومن بين الأعمال التى لفتت الأنظار، قدم أحد المشاركين بروازاً كبيراً بداخله الصفحة الأولى بجريدة «الأهرام» وهى خاوية من محتواها الخبرى ومكتفيا بالإطارات فارغة المحتوى.

وظهرت ٣ براويز على اثنين منها صورة الرئيس السابق حسنى مبارك فى أحد خطاباته والثانية مكتوب عليها «الشعب يريد إسقاط النظام»، وتم تجميع جميع الصور الخاصة بالثورة التى نشرت فى الجرائد فى صورة كبيرة المساحة.

بينما جمع شاب آخر جميع الأشياء التى حملت كلمة «٢٥ يناير» فى الثورة، مثل الـ«تى شيرت» والكاب ورابطة اليد والكروت المعلقة وغيرها من المقتنيات الأخرى التى عزم المتظاهرون على ارتدائها فى لوحة واحدة.

رموز الثورة فى لوحة